

WO/GA/47/19

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 5 فبراير 2016

## الجمعية العامة لليوبو

الدورة السابعة والأربعون (الدورة العادية الثانية والعشرون)  
جنيف، من 5 إلى 14 أكتوبر 2015

### التقرير

الذي اعتمده الجمعية العامة

1. تناولت الجمعية العامة البنود التالية التي تعنيها من جدول الأعمال الموحد (الوثيقة: A/55/1): 1 و2 و3 و4 و5 و6 و7 و10 و11 و12 و13 و14 و15 و16 و17 و18 و24 و25 و27 و31 و32.
2. وترد التقارير عن البنود المذكورة، باستثناء البنود 7 و12 و13 و14 و15 و16 و17 و18 و24 و25 و27 في التقرير العام (الوثيقة A/55/13).
3. وترد في هذه الوثيقة تقارير عن البنود 7 و12 و13 و14 و15 و16 و17 و18 و24 و25 و27.
4. وانتُخب السفير غابرييل دوكي (كولومبيا) رئيساً للجمعية العامة؛ وانتُخب السيد يانيس كاركلينس (لاتفيا) والسيد محمود إصفهاني نجاد (إيران - جمهورية - الإسلامية) نائبين للرئيس.

## البند 7 من جدول الأعمال الموحد تكوين لجنة البرنامج والميزانية

5. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/47/1.

6. وعقب المشاورات غير الرسمية التي أجريت بين المنسقين الإقليميين، انتخبت الجمعية العامة بالإجماع الدول التالية لتكون أعضاء في لجنة البرنامج والميزانية للفترة الممتدة بين أكتوبر 2015 وأكتوبر 2017: الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، بنغلاديش، بيلاروس، البرازيل، الكامرون، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا (16/2015)، الكونغو، الجمهورية التشيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا (17/2016)، إثيوبيا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، الهند، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إيطاليا، اليابان، لاتفيا (16/2015)، ماليزيا، المكسيك، المغرب، نيجيريا، باكستان، بنما، بولندا، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، السنغال، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السويد، سويسرا (بحكم الموقع)، طاجيكستان، ترينيداد وتوباغو (17/2016)، تركيا، أوغندا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، فييت نام، زيمبابوي (53).

## البند 12 من جدول الأعمال الموحد

تقرير عن اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة

7. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/47/5.

8. وافتتح الرئيس البند 12 المتعلق بالتقرير عن اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة (اللجنة)، ودعا الأمانة إلى عرض الوثيقة.

9. وأشارت الأمانة إلى الوثيقة WO/GA/47/5 وأوضحت أن أعضاء اللجنة ناقشوا، في دورتي اللجنة المعقودتين بعد جمعيات 2014، قضيتين رئيسيتين هما حماية هيئات البث والتقييدات والاستثناءات على حق المؤلف والحقوق المجاورة. وأفادت، فيما يخص حماية هيئات البث، بأن اللجنة واصلت إجراء مناقشات مثمرة على أساس ورقات العمل التقنية غير الرسمية التي أعدها رئيس اللجنة بشأن قضايا تتعلق بفئات المنصات والأنشطة التي ينبغي إدراجها ضمن موضوع ونطاق الحماية المزمع منحها لهيئات البث وهيئات البث الكبلي بمعناها التقليدي. كما أعلنت عن استهلال مناقشات حول التعاريف. وأضافت قائلة إن اللجنة استمعت، في دورتها الثلاثين المعقودة في يونيو 2015، لعرض بشأن التقرير الخاص بالاتجاهات الحالية للسوق والتكنولوجيا في قطاع البث (الوثيقة SCCR/30/5). وبيّنت أن تلك الدراسة التي أجرتها مؤسسة المعلومات-التحليلات-الخبرات (IHS) قدمت نبذة عامة ممتازة عن السوق التي تواجهها حالياً هيئات البث وهيئات البث الكبلي. وقالت إن جلسة إعلامية عن البث عُقدت أيضاً وشملت عروضاً ومناقشات شارك فيها خبراء في مجال البث. وبيّنت أن اللجنة طلبت من الرئيس أن يعدّ، لأغراض دورتها القادمة، نصاً موحداً بشأن التعاريف وموضوع الحماية والحقوق المزمع منحها. وأفادت بأنه حُقق توافق واسع في الآراء وأن اللجنة أحرزت الكثير من التقدم في هذا الموضوع بالذات. ثم تطرقت إلى الاستثناءات والتقييدات وقالت إن موضوع المكتبات ودور المحفوظات هو الذي استأثر ببحث كامل. وأضافت قائلة إنه سُبّجَل توافق واسع في الآراء بشأن الحاجة إلى استثناءات وتقييدات لأغراض حفظ المصنفات. وذكرت أن الأستاذ كينيت كروز قدم نسخة محدثة لدراسته المتعلقة بالاستثناءات والتقييدات القائمة لفائدة المكتبات، وأن الأعضاء خاضوا في مناقشات مثمرة في هذا المضمار. وأضافت قائلة إن نسخة مراجعة من تلك الدراسة الشاملة عُرضت كذلك وبُلبورت فيها المناقشات المذكورة. وتناولت بعد ذلك مؤسسات التعليم والبحث والأشخاص ذوي إعاقات أخرى، وقالت إن اللجنة واصلت مناقشة كلا البندين خلال العام الماضي، ولكن لم تتمكن من بلوغ اتفاق حول التوصيات التي ينبغي تقديمها إلى الدورة الحالية للجمعية

العامة. وأضافت أنه طُلب من الأمانة إعداد دراسة محدثة بشأن موضوع التقييدات والاستثناءات القائمة لفائدة مؤسسات التعليم والبحث، وإعداد دراسة نطاق حول التقييدات والاستثناءات لفائدة الأشخاص ذوي إعاقات أخرى غير العجز عن قراءة المطبوعات. وأشارت إلى مشروع فقرة القرار المتعلق بهذا البند من جدول الأعمال وقالت إنه اقترح أن تمضي اللجنة في عملها بشأن الموضوعين المذكورين، ودعا الجمعية العامة إلى أن تسدي إلى اللجنة ما ترى من مشورة أو توجيه بشأن عملها المقبل بخصوص حماية هيئات البث والاستثناءات والتقييدات. وأفادت بأن الأمانة والرئيس الحالي للجنة سيكونان على استعداد طيلة الأسبوع لدعم العمل على إصدار قرار بشأن هذه القضية.

10. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة بآء وأشار إلى أن اللجنة قد أحرزت بعض التقدم في المناقشات الموضوعية، لا سيما ما يخص حماية هيئات البث. وأضاف أن مجموعته كانت تتوقع مزيدا من التقدم في هذه القضية في بداية هذا العام. وأوضح قائلاً إن اللجنة بلغت، في دورتها الثلاثين، توافقاً حول فهم عام مشترك مفاده أنه ينبغي، كحد أدنى، منح حماية قانونية دولية فعالة لهيئات البث فيما يخص نقل إشارات البث إلى الجمهور عبر أي منصة تكنولوجية. وقال إن ذلك نتيجة لسلسلة من المناقشات والتوضيحات التقنية في الدورات التي عُقدت مؤخراً. وقال إن ذلك كان بمثابة خطوة إيجابية مكنت من تقريب اللجنة من مرحلة إجراء مفاوضات تستند إلى النصوص وتراعي النص الموحد الذي أعده الرئيس بشأن التعاريف وموضوع الحماية والحقوق المزمع منحها. وتطرق بعد ذلك إلى التقييدات والاستثناءات وقال إن اللجنة شهدت مناقشات ثرية استناداً إلى الدراسة التي أجراها الأستاذ كينيت كروز وقُتررت، أثناء الدورة الثلاثين، استخدام ورقة غير رسمية أعدها الرئيس كإطار للمناقشات، مشيراً إلى أن المجموعة بآء أبدت مرونة حيال ذلك القرار. واستنتج من ذلك أنه لدى اللجنة الآن منهجية عمل واضحة بشأن القضية في الدورات القادمة. وأعلن، في هذا الصدد، أن المجموعة تتوقع من اللجنة مواصلة عملها وفق تلك المنهجية، بما يسمح لها بتعميق استيعابها للقضايا وبلوغ فهم مشترك بشأنها. وأكد، في النهاية، لزوم أن تضع الدول الأعضاء في الحسبان أنه يمكن للجنة، باعتبارها لجنة دائمة، مواصلة عملها على البنود دون الحصول على أي تعليمات إضافية محدّدة من الجمعية العامة.

11. وتوه وفد البرازيل، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، بالتزام المجموعة بالتوصل إلى اتفاق على عمل لجنة حق المؤلف المقبل في مجال التقييدات والاستثناءات الخاصة بالمكتبات ودور المحفوظات والتقييدات والاستثناءات الخاصة بالمؤسسات التعليمية والبحثية وهيئات البث. وذكر الوفد أنه ينبغي للدول الأعضاء الموافقة على خطة عمل مرفقة بجدول اجتماعات من أجل اعتماد صك قانوني مناسب بشأن التقييدات والاستثناءات للمكتبات ودور المحفوظات. واقترحت المجموعة مواصلة المناقشات بشأن هيئات البث، مع الأخذ بعين الاعتبار ولاية الجمعية العامة لعام 2007. وسعت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي للحصول على إرشادات من الرئيس بشأن الطريقة التي ستمكّن الجمعية العامة من التوصل إلى صياغة برنامج العمل المقبل للجنة الدائمة.

12. وقال وفد رومانيا، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، إنه شعر بالهمة التي أبدتها أعضاء اللجنة في دفع مسألة حماية هيئات البث إلى الأمام. وأضاف أن المجموعة سرّت بالاتفاق على تجديد المناقشات المستندة إلى النصوص. ومثلما أكد في عدة مناسبات، رأى الوفد أن الوقت قد حان لتحصل هيئات البث على حماية كافية وحديثة تأخذ بعين الاعتبار الواقع التكنولوجي للقرن الحادي والعشرين. ورغم أن المجموعة تدرك أن المزيد من العمل أمر ضروري، فإنها تعتقد أن وضع خارطة طريق نحو عقد مؤتمر دبلوماسي في الثنائية المقبلة سيساعد الدول الأعضاء على إحراز تقدم في هذا الهدف المهم. وجدد الوفد اهتمام المجموعة بتبادل الخبرات وأفضل الممارسات فيما يتعلق بالتقييدات والاستثناءات على حق المؤلف لفائدة المكتبات ودور المحفوظات ومؤسسات التعليم والبحث ولفائدة الأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى. وأشار الوفد إلى أن مواطن المرونة المنوطة في إطار النظام الدولي الحالي تتيح إمكانيات وافرة ترغب المجموعة بمناقشتها بشكل متعمق، كي تكون الدول الأعضاء مجهزة بشكل أفضل لصياغة التقييدات والاستثناءات.

13. وذكر وفد الصين أن بلاده ستشارك بنشاط في الشؤون الدولية المتعلقة بحق المؤلف بتوجيه من الويبو، وفيما يتعلق بحماية هيئات البث والتقييدات والاستثناءات على حق المؤلف لفائدة المكتبات ودور المحفوظات وغيرها من البنود. وأعرب الوفد عن عزمه المشاركة بفعالية في وضع القواعد الجديدة لحق المؤلف الدولي تحت إشراف المنظمة.

14. وقال وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) إن حقوق الوصول إلى المعرفة وتبادل المعلومات في العصر الرقمي هي حقوق أساسية، وإن نظام حق المؤلف الحالي وضع عراقيل جديدة أمام التمتع الكامل بهذه الحقوق. وأضاف أن التقييدات والاستثناءات المنصوص عليها في معاهدات حق المؤلف الحالية لا تعالج بما فيه الكفاية التغيرات التكنولوجية الناشئة. وقال الوفد إنه ينبغي تصويب تلك الأخطاء. وفي هذا الصدد، دعا الوفد إلى إيجاد حلول تقنية عملية. ورأى الوفد أن معاهدة مراكش مثال جيد يمكن للجنة محاكاته وتوسيعه ليشمل مجالات أخرى. وأشار الوفد إلى أن وجود نظام قوي وصكوك دولية ملزمة قانوناً بشأن التقييدات والاستثناءات مسألة ضرورية للغاية لضمان الوصول إلى المعرفة. ورحب بالتزام اللجنة في مواصلة عملها حول هذا الموضوع ضمن نهج عالمي وشامل. ورأى أن عمل لجنة حق المؤلف في مجال التقييدات والاستثناءات ينبغي أن يوفر مثالا هاما على أنشطة التقنين الإنمائية المنحى. وفيما يخص مسألة هيئات البث، قال الوفد إنه يولي أهمية كبيرة لاستمرار العمل حول موضوع الحماية على أساس الإشارة لهيئات البث بالمعنى التقليدي، بما يتفق مع ولاية اللجنة العامة لعام 2007. وأضاف الوفد أنه مقتنع بأن الإطار القانوني المقترح لا ينبغي أن يقيد حرية نفاذ الجمهور إلى المعارف والمعلومات من خلال إنشاء مستوى ثاني من الحماية لهيئات البث. كما ينبغي، في الوقت ذاته، ألا ينبج عن الصك القانوني المقترح أي تناقض بين حقوق هيئات البث التقليدية وحقوق أصحاب حقوق محتوى البرامج. وختاماً، أشار الوفد إلى ضرورة إجراء تقييم مسبق لتأثير عناصر مختلفة من الصك المقترح على المجال العام والوصول إلى المعرفة وحرية التعبير، وكذلك على المستخدمين وفناني الأداء والمؤلفين.

15. وذكر وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بأن الاتحاد شارك هو الدول بفعالية في المناقشات التي دارت لوضع معاهدة تحمي هيئات البث. وقال إن ما شجع الاتحاد والدول ما أبدته لجنة حق المؤلف من التزام رفيع المستوى بالتوصل إلى توافق في الآراء حول مدى الحماية الممنوحة. وأضاف أنه لا يزال يتعين الاضطلاع بالمزيد من العمل على مسائل قد تكون معقدة وتستلزم معرفة تقنية لتحديد نطاق تطبيق المعاهدة وقائمة الحقوق التي ستمنح لهيئات البث وتعريف المستفيدين. وأعرب الوفد عن ثقته مع ذلك في أن تزيد اللجنة من مشاركتها بما يسرع من وتيرة العمل المنجز. وتحقيقاً لهذا الهدف عبر عن أمله في وضع خارطة طريق تقود اللجنة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي خلال الثنائية 2016-2017. وقال إنه يتوقع أن يعبر قرار الجمعية العامة في هذا البند من جدول الأعمال عن ذلك الموقف. وصرح بأن الاتحاد الأوروبي مستعد هو والدول الأعضاء فيه أيضاً للاستمرار في مناقشة التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات، وكذلك لفائدة مؤسسات التعليم والتدريس والبحث والأشخاص ذوي الإعاقة. وأردف قائلاً إن الاتحاد يرى هو والدول الأعضاء فيه أن هذه المناقشات كي تكون واقعية، ينبغي أن تسعى إلى تحقيق الوضوح في التوجه والنتيجة المرتقبة من العمل. وراح يقول إن اللجنة إذا أبتت هدفاً واضحاً نصب عينها، ستكون في مكانة أفضل من العام الماضي لإجراء مناقشات واقعية. وأضاف الوفد أنه يرى أن الإطار الدولي الراهن لحق المؤلف يمكن الدول الأعضاء في الويبو بالفعل من استحداث تقييدات واستثناءات يمكن أن تلبي بواقعية الاحتياجات وتحترم التقاليد المحلية، كما يمكن الدول الأعضاء من الحفاظ على تلك التقييدات والاستثناءات وتحديثها، مع ضمان أن يظل حق المؤلف حافزاً وجائزة على الإبداع. ورأى الوفد أيضاً أن المناقشات ستكون مفيدة إذا ركزت على الطريقة التي يمكن أن تسير بها التقييدات والاستثناءات بأفضل وجه في إطار المعاهدات الدولية الحالية. وراح يقول إن في مقارنته سنتولى الدول الأعضاء المسؤولية عن أطرها القانونية، مدعومة في ذلك بتبادل الأفكار والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات. وصرح بأنه رأى بعض الأمثلة على هذا النوع من العمل في الدوريتين السابقتين للجنة حق المؤلف، وهو ما شجعه نتيجة للمشاركة الكبرى من الوفود وتركيزها على مواضيع واقعية. وأردف قائلاً إن أعمال اللجنة ينبغي ألا تقتصر على العمل التقني أو على هدف وضع صك ملزم قانوناً، ما اعتبر الوفد أنه ليس ضماناً ولا يحقق التوافق في الآراء داخل اللجنة.

16. وتوجه وفد إكوادور بالشكر إلى الأمانة على التقرير الوارد في الوثيقة WO/GA/47/5، الذي يلخص المناقشات التي دارت في اللجنة تحت قيادة الرئيس. وأيد بيان مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وشدد على أهمية نظام حق المؤلف في حياة المجتمعات. وأضاف أن اللجنة شهدت النجاح الذي حققته معاهدة مراكش عندما اعتمدت. وصرح بأن هذه المعاهدة ذكرت بوضوح التنمية البشرية والاجتماعية، تماشياً مع الهدف الرئيسي الرامي إلى وضع تقييدات واستثناءات ملزمة لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية لكي يتمكنوا من النفاذ إلى المواد المطبوعة. وأردف قائلاً إن حكومة إكوادور اتخذت الإجراءات الضرورية للتصديق على المعاهدة. وأعرب عن أمله في أن تتمكن من إيداع صكوك التصديق عما قريب. وراح يقول إن معاهدة مراكش أظهرت إمكانية تحقيق توافق في الآراء لإيجاد التوازن الضروري داخل المنظومة الدولية لحق المؤلف، وصرح بأن هذا التوازن ينبغي أن يعكس أيضاً مواطن المرونة ويضع رؤية للمستقبل، كي تسلك اللجنة المسار الصحيح وتضع صكاً دولياً، ويتمنى الوفد أن يكون في شكل معاهدة، لتوفير الحماية المناسبة للمكاتب ودور المحفوظات في العالم الرقمي، وكذلك للمؤسسات التدريب والبحث. واستدرك قائلاً إن إكوادور ساهمت في العديد من النصوص المقترحة، وإنها قدمت، مع البرازيل والمجموعة الأفريقية والهند، وثيقة موحدة بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة المكاتب ودور المحفوظات، كمساهمة في عمل اللجنة الرامي إلى وضع صك دولي. ورأى الوفد أيضاً أن من الأهمية بمكان أن تواصل اللجنة العمل على حماية هيئات البث وتسعى إلى تحقيق التوافق اللازم في الآراء، من أجل عقد مؤتمر دبلوماسي في نهاية المطاف. وناشد الوفد الجمعية العامة باتخاذ الإجراءات عقب انتهاء دورتها لفائدة الملايين من الناس الذين ينتظرون نتائج ملموسة، وإن كان ذلك في شكل صكوك دولية أو قرارات محددة تتوصل إليها المناقشات الدائرة في المجتمع المتعدد الأطراف. وحث اللجنة على تحقيق هذا الهدف.

17. وأفاد وفد جنوب أفريقيا بأنه ملتزم بالعمل على نحو بناء بخصوص جميع المسائل في إطار اللجنة: البث، والاستثناءات والتقييدات للمكاتب ودور المحفوظات، والاستثناءات والتقييدات لمؤسسات التعليم والبحث والأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى. وقال الوفد إن جنوب أفريقيا تتمتع باقتصاد حيوي وتنافسي، مفعم بالصناعات، وذي نجاح تجاري وثقافي وفي. وعلى الصعيد المحلي، فإن الإنتاج والمضمون في تزايد ومواطنو جنوب أفريقيا متحمسون لمشاطرة قصصهم مع العالم. ولكن القطاع الصناعي في جنوب أفريقيا يهدده خطر قرصنة الإشارات الذي قد يلحق ضرراً جدياً بصناعاتها في مجال البث والمحتوى، إذا لم يُعالج بشكل عاجل، علماً أنها أصبحت اليوم من محركات النمو، إذ تتيح فرص العمالة وفرص الاستبطان الاجتماعي والثقافي. ورأى الوفد أن لجنة حق المؤلف قد أحرزت تقدماً كبيراً، وسعت حثيثاً إلى فهم مشترك لنطاق المعاهدة وموضوعها. وأعرب عن أمله في تسريع وتيرة عمل اللجنة من خلال اعتماد معاهدة البث تماشياً مع ولاية عام 2007 لاتباع نهج قائم على الإشارات، مع إدراك ضرورة اتساق المعاهدة مع جدول أعمال تنمية الويبو، فيما يتعلق بالحصول على المعلومات والاستفادة من التعليم والبحث. وفي هذا الصدد، أكد الوفد مجدداً التزامه بحظر اختطاف الإشارات أو قرصنتها، رهناً ببعض التقييدات، كاستخدام المقننات القصيرة للإبلاغ عن الأحداث الجارية ومقاصد التعليم والبحث العلمي. وذكر الوفد أن جنوب أفريقيا، باعتبارها من البلدان النامية، تعرب عن تقديرها لأهمية الاستفادة من فرص التعليم والمعلومات باعتبارها أجزاء لا تتجزأ من التنمية والنمو الاجتماعي والاقتصادي. وتؤدي المكاتب ومؤسسات التعليم والبحث دوراً جوهرياً في إتاحة الوصول إلى المعلومات وتعميم المعارف، وتمكين الأفراد من اتخاذ قرارات مستنيرة. ولكن قوانين حق المؤلف المقيدة غالباً ما تعيق عمل المكاتب، وتطرح عراقيل لا حاجة إليها في طريق التعلم. وزادت المسألة تعقيداً في عالم من التكنولوجيات المتطورة بسرعة، حيث أكل الدهر وشرب على النظام الحالي لحق المؤلف ولا بد من إجراء إصلاح تشريعي لمواكبة العالم الرقمي. ودراسة الأطقم المحدثه مفيدة في إتاحة رؤية شاملة للممارسات الحالية في 188 دولة من الدول الأعضاء في الويبو. كما أنها كشفت ثغرات أساسية، من قبيل عملية التبادل عبر الحدود التي لن تستطيع سوى معاهدة متعددة الأطراف معالجتها. وقال الوفد إن جنوب أفريقيا تتطلع في هذا الصدد إلى مفاوضات قائمة على النصوص بشأن هذه المسألة.

18. وأعرب وفد قطر عن شكره للمدير العام لما يبذله من جهود لرفع معايير الدفاع عن الملكية الفكرية، باعتبارها محفزاً للتنمية الاقتصادية والتقدم الوطني، إلى جانب تعزيز جدول أعمال التنمية للويبو. وعقدت الجلسة بعد فترة وجيزة من اعتماد

أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام 2015. وأكد الوفد مجدداً اهتمامه بالنجاح في التوصل إلى حل لجميع المسائل المتعلقة بحق المؤلف، لا سيما الحد من قرصنة الإشارات وتيسير الإبداع والابتكار. ولا بد من إحراز التقدم إزاء مختلف البنود على نحو متوازن. وبمراعاة مواقف مختلف البلدان، يرى الوفد أن الوقت قد حان لاعتماد معاهدة لحماية هيئات البث. ورهنأ باعتماد تلك المعاهدة، أوصى باعتماد تدابير لتوفير الحماية لهيئات البث وحظر القرصنة.

19. وأيد وفد شيلي بيان مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي الذي قالت فيه إن عمل لجنة حق المؤلف يقوم على ثلاث ركائز. ورأى أنه ينبغي للتقدم في لجنة حق المؤلف أن يتسم بالتوازن بحيث لا يركز على مجال أكثر من غيره. وعليه ينبغي أن تعتمد الجمعية العامة قراراً تكلف بموجبه لجنة حق المؤلف بمواصلة برنامج عملها في المجالات الثلاثة. والتفت الوفد إلى أول هذه المجالات، هيئات البث، مشيراً إلى أن مناقشات الدورة السابقة كانت بناءة وإن أظهرت عدم وجود تفاهم على المفاهيم الأساسية بما فيها تحديد نطاق الحماية وهدفها في إطار الصك الدولي الجديد. ثم انتقل الوفد إلى المجال الثاني، التقييدات والاستثناءات، وأكد اهتمامه بالتقدم في وضع صك دولي يكفل نهجاً مشتركاً وتفاهماً في هذا المجال الهام. وأضاف أن الولاية سيختل توازنها إذا أغفلت هذه الإمكانيات.

20. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية تحديث حماية هيئات البث وفقاً للولاية الصادرة في عام 2007 عن الجمعية العامة لليوبيو التي دعت إلى اتباع نهج قائم على الإشارات لتوفير الحماية لأنشطة تلك الهيئات بالمعنى التقليدي. وتماشياً مع هذه الولاية، رأى الوفد أنه يجب أن تكون هذه الحماية ضيقة النطاق وأن تركز على إعادة إرسال إشارات البث الفوري أو شبه الفوري إلى الجمهور دون تصريح على أي نوع من أنواع المنصات، بما فيها الإنترنت. وأضاف أن هذا الحق سيمكّن هيئات البث من تلقي إتاوات مقابل إعادة الإرسال المصرح بها ومنع إعادة الإرسال غير المصرح بها. وأردف الوفد قائلاً في هذا الصدد إن الولايات المتحدة الأمريكية تستعد بنشاط للدورة المقبلة للجنة. وإنها ملتزمة بالعمل مع الدول الأعضاء الأخرى على مسألة التقييدات والاستثناءات. وذكر الوفد بالدور القيادي الذي أداه في المؤتمر الدبلوماسي الذي أسفر عن معاهدة مراكش. ومع ذلك، قال الوفد إنه لا يؤيد مواصلة العمل على وضع معايير تقتضي من البلدان اعتماد تقييدات واستثناءات على حق المؤلف. إذ إن الإطار الدولي الحالي الخاص بالتقييدات والاستثناءات على حق المؤلف يكفل المرونة الملائمة والاتساق اللازم مع المعايير الدولية الراسخة كي تدرج البلدان هذه التقييدات والاستثناءات في تشريعاتها الوطنية تعزيزاً لسياساتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الوطنية. وأيد الوفد مواصلة العمل في لجنة حق المؤلف على وضع مبادئ رفيعة المستوى لتحسين استثناءات حق المؤلف لفائدة المكتبات ودور المحفوظات والهيئات التعليمية. ولدى وضع هذه المبادئ، سيتسنى للدول الأعضاء التعاون على تنفيذها. وأبدى الوفد دعمه للعمل الرامي إلى تعزيز فهم الاستثناءات والتقييدات الوطنية على حق المؤلف لفائدة الأشخاص ذوي إعاقات أخرى غير معاقبي البصر، في إطار لجنة حق المؤلف؛ وشمل ذلك اقتراح تكليف اليوبيو بإعداد دراسة عن هذا الموضوع. وفي الختام، اعترض الوفد على إقامة أية صلة بين مشروع المعاهدة المقترح بشأن هيئات البث وبين التقييدات والاستثناءات على حق المؤلف. وفسّر اعتراضه هذا بالعمل الكبير الذي استثمر في معاهدة هيئات البث مقارنة بالموضوع الثاني ما يدل على أنه جدير بالنظر فيه بصورة منفصلة. ومن ثم، قال الوفد إنه سيعترض على أية مطالبة تفيد بأن العمل على معاهدة هيئات البث لن يتقدم دون العمل على الاستثناءات والتقييدات على حق المؤلف.

21. وأعرب وفد اليابان عن تقديره للمناقشات المفيدة التي عقدت في الدورات السابقة للجنة حق المؤلف ورحّب بالتقدم الهام الذي أحرز في مناقشة حماية هيئات البث. وأضاف الوفد إن التعامل مع التطورات في مجال التكنولوجيات الرقمية يتطلب إدراج الاعتماد المبكر لمعاهدة البث من ضمن الأولويات. ومضى الوفد يقول إن الدول الأعضاء أقرت في الدورة الثلاثين للجنة حق المؤلف أن على اللجنة أن تتقدم في المفاوضات المستندة إلى النصوص بشأن المسائل الموضوعية. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن من شأن مفاوضات ملموسة مستندة إلى النصوص أن تعمق التفاهم بين الدول الأعضاء وأن تيسر في نهاية المطاف عقد مؤتمر دبلوماسي في أقرب فرصة. وقال الوفد إن اليابان تحرص على وضع برنامج عمل يتناول موضوع الاستثناءات والتقييدات لما يشكله من ضرورة لضمان توازن ملائم بين مصالح أصحاب الحقوق والنفوذ إلى

المصنفات. واعتبر الوفد أنه من المفيد في هذا الصدد تبادل الخبرات الوطنية المرتبطة بهذا الموضوع. وأضاف أنه اتضح أن مبدأ اختبار الخطوات الثلاث قد عمل بشكل جيد في الكثير من البلدان الأعضاء التي أدرجت استثناءات مناسبة في قوانينها الوطنية، استناداً إلى الإطار الدولي القائم وإلى الواقع الاجتماعي والثقافي في كل بلد. وقال الوفد إن اليابان ترى أنه ينبغي منح كل دولة عضو المرونة الكافية لاتخاذ تدابير ضمن الإطار الدولي القائم ووفق الوضع الوطني. وأعرب الوفد عن أمله بأن تركز النقاشات في هذه المسألة على تبادل الخبرات والممارسات الوطنية.

22. وأعرب وفد المكسيك عن شكره للرئيس وأشار إلى العمل الهام الذي تضطلع به لجنة حق المؤلف في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة، ولا سيما معاهدي مراكش وبيجين. وقال الوفد إن المكسيك أودعت وثيقة التصديق على معاهدة مراكش في 29 يوليو 2015. وأعرب الوفد عن قناعته بأن أكثر الفئات ضعفاً في المجتمع هم الأشخاص الذين يعانون من شكل من أشكال الإعاقة، ولا سيما من يعانون من الإعاقات البصرية، نظراً إلى أهمية النظر في التعليم. وتابع الوفد يقول إن عدم وجود نُظم كتابة بديلة يجرم الأطفال ذوي الإعاقات البصرية من الاستفادة من نفس فرص التعليم المتاحة للآخرين ويقف عقبة أمامهم في صفوف الدراسة وفي التعامل مع باقي زملائهم. وانطلاقاً من أن معاهدة مراكش معيار دولي ملزم قانوناً يكفل النفاذ إلى الكتب في أنساق خاصة ونقل الكتب عبر الحدود لفائدة الملايين ممن لا يستطيعون استخدام المصنفات المخصصة للقراءة، حث وفد المكسيك الوفود الأخرى على التصديق على المعاهدة لكي تدخل حيز النفاذ في وقت قريب. وشدد الوفد كذلك على الأهمية التي توليها حكومة المكسيك لمعاهدة بيجين. واعتبر الوفد أن فئاني الأداء هم الحلقة الأمتن في سلسلة الإنتاج في قطاع التلفزيون والسينما وأن تأمين حماية دولية لهم أمر ضروري. والتفت الوفد إلى أن المكسيك محمّمة بناءً على ذلك بالتصديق على هذه المعاهدة الهامة وأنها تأمل بإيداع وثيقة التصديق لدى المدير العام لليوبو في أقرب وقت ممكن. وصرح الوفد بأن معاهدي بيجين ومراكش تُناقشان في إطار لجنة حق المؤلف وتُعتمدان بفضل مشاركة الدول الأعضاء النشطة ورغبتها في ذلك والمرونة التي تظهرها. وعليه، أعرب الوفد عن أمله بأن تتمكن اللجنة من إنجاز الصكوك التي يجري التفاوض عليها في الوقت الراهن والتوصل إلى توازن بين المصلحة العامة وحق المؤلف. وجدّد الوفد تأكيده على التزامه مواصلة تسهيل المفاوضات التي من شأنها أن تقود إلى اتفاقات بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات ومؤسسات التعليم والبحث، فضلاً عن حماية هيئات البث، مع مراعاة المصالح الحقيقية لجميع الدول الأعضاء في الليوبو واحتياجاتها. وأعرب الوفد في هذا السياق عن دعمه لمواصلة عمل اللجنة بشكل متوازن.

23. وأيد وفد الاتحاد الروسي مواصلة العمل على حماية حقوق هيئات الإذاعة وهيئات البث بالكابل، وعلى التقييدات والاستثناءات، بغية التوصل إلى نهج متوازن. وتحدث الوفد عن موضوع هيئات البث ليقول إنه بالرغم من إجراء مناقشات وإحراز تقدم في السنوات الأخيرة في هذا الشأن، فلم يُنجز بعد مشروع معاهدة لحماية حقوق هيئات البث. وأضاف أن المواقف داخل اللجنة في الواقع تختلف في هذا المضمار. وأعرب الوفد عن دعمه لمواصلة العمل في هذا الاتجاه ورأى أن من شأن إعداد المشروع أن يحسّن آليات الحماية القانونية مقارنة بالاتفاقيات الحالية التي تنظّم هذه الحقوق. والتفت الوفد إلى الخبرات المتراكمة والقوانين الوطنية المتعلقة بحماية حقوق هيئات البث وأفاد بأن الاتحاد الروسي مهم جداً بتحقيق تقدم وأنه يرى ضرورة لتسريع العمل للتوصل إلى عقد مؤتمر دبلوماسي. وتطرق الوفد إلى التقييدات والاستثناءات على حق المؤلف، فأشار إلى أن هذا الموضوع عامل بالغ الأهمية من عوامل ضمان توازن بين مصالح المجتمع ومصالح أصحاب الحقوق. واعتبر الوفد أنه يمكن بمساعدة الليوبو توسيع التقييدات والاستثناءات لتتعدى المكتبات ودور المحفوظات وتشمل الأشخاص ذوي الإعاقة ومؤسسات التعليم والبحوث. وتوّه الوفد بأن الاتحاد الروسي والكثير من البلدان الأخرى تطبّق هذه التقييدات والاستثناءات وأنه على استعداد إلى تبادل الخبرات في هذا المجال.

24. وأعرب وفد كينيا عن تأييده للعمل المنجز فيما يتصل بثلاثة بنود من جدول الأعمال في لجنة حق المؤلف. وبخصوص مسألة المعاهدة الجديدة لحماية هيئات البث، أيد التقدم المحرز وأبدى رغبته في ملاحظة عقد مؤتمر دبلوماسي خلال الثنائية المقبلة.

25. وأفصح وفد إندونيسيا عن مساندته لجهود اللجنة المبذولة لإتمام عملها المتصل بحماية هياكل البث في صيغة صك قانوني دولي في سياق نهج قائم على الإشارات بالمعنى التقليدي. وحث الدول الأعضاء على المضي قدماً بالمناقشات بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات بهدف التوصل في نهاية المناقشات إلى صك ملزم قانوناً. وذكر مجدداً أن التقييدات والاستثناءات تتيح وسيلة لتحقيق التوازن بين أصحاب حقوق الملكية الفكرية ومصصلحة الجمهور في النفاذ إلى المعارف. وشدد على وجوب إجراء المناقشات بشأن التقييدات والاستثناءات بشكل بناء ومرن أخذاً في الحسبان ضرورة النفاذ إلى المعارف المتاحة من جانب المكتبات ودور المحفوظات. واعترف بأن التقييدات والاستثناءات غالباً ما تنطوي على معضلة إذ تبين من تجربته أن تملك الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور ينجم في أكثر الأحيان عن أنشطة البحث. ونتيجة لذلك، سلط الأضواء على ضرورة تحديد معايير محددة متصلة بنطاق التقييدات والاستثناءات. وفي ذلك المضمار، ذكر اللجنة بالنتائج الإيجابية التي حققتها الدول الأعضاء بإبرام معاهدة مراكش. وإذ وقع بلده على المعاهدة، التمس من الجمعية أن تطلب من اللجنة تسريع وتيرة المناقشات بشأن التقييدات والاستثناءات بالروح التي تحلت بها أجواء معاهدة مراكش. وقال إن حكومة بلده أحرزت في إطار تطوير نظامها لحق المؤلف عبر القانون الجديد لحق المؤلف الذي سن في أكتوبر 2014 تقدماً كبيراً في تنفيذه محل المشاكل المتعلقة بمنظمات الإدارة الجماعية التي ظهرت قبل سن القانون الجديد لحق المؤلف. وأحاط علماً بتعيين عشرة مفوضين لتسيير منظمة الإدارة الجماعية الوطنية للموسيقى والأغاني. وأضاف قائلاً إن بلده أحرز تقدماً فيما يتصل بنقل الحقوق وإن حق المؤلف انتقل في الواقع وفقاً للقانون الجديد لحق المؤلف إلى المؤلفين بعد مضي 25 سنة على إبرام الاتفاق. واختتم بيانه قائلاً إن ذلك التمييز عزز مكانة المؤلفين في مجال حق المؤلف ومكثهم من إعادة توزيع مصنفاتهم.

26. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء وأشار إلى الطلب الداعي إلى إجراء مشاورات غير رسمية بشأن برنامج العمل خلال الجمعية العامة. وقال إنه بإمكان لجنة حق المؤلف وفقاً لما سبق أن ذكرته المجموعة أن تواصل عملها دون الحصول على أي تعليقات إضافية محددة من الجمعية العامة. ومضى يقول إن هناك دورة أخرى للجنة ستعقد في شهر ديسمبر وإنه لن يكون من الضروري بالتالي إجراء مشاورات غير رسمية بشأن برنامج العمل خلال الجمعية العامة لأن تلك المشاورات ستحمل الجمعية أعباء زائدة. واستطرد قائلاً إن مجموعته ليست في وضع يمكنها من قبول استهلال عملية تشاور بشأن برنامج العمل خلال الجمعية العامة.

27. وتحدث وفد البرازيل بصفته الوطنية وشدد على ضرورة اعتماد برنامج عمل شديد التوازن يشمل المسائل الثلاث قيد النقاش في لجنة حق المؤلف. وقال فيما يخص موضوع التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات إنه ينبغي للاجتماعات أن تستهدف اعتماد صك قانوني ملائم. وأشار إلى البيان الذي أدلى به وفد اليابان باسم المجموعة باء ورأى أنه من الضروري إجراء مشاورات غير رسمية في حال اختلاف الآراء بشأن التزود أو عدم التزود بخطة للعمل وأن الجمعية العامة تتيح فرصة لبحث التوازن بين المسائل على الرغم من عقد دورة للجنة في وقت قريب. وأوضح قائلاً إنه لا يمكن لوفاً أن يختار الموضوعات التي تندرج أو لا تندرج في سياق المشاورات غير الرسمية التي تسهم إسهاماً أكبر في التوصل إلى اتفاق على المسائل.

28. وأيد وفد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به وفد البرازيل وأحاط علماً بأنه ينبغي للوفود الاستفادة من مسألة استعداد رئيس لجنة حق المؤلف لوضع نفسه تحت التصرف. وقال إنه من المهم تحقيق التوازن والحفاظ عليه في اللجنة. وأعرب مجدداً عن التزامه بجميع الموضوعات الثلاثة المطروحة في اللجنة.

29. وأثنى وفد نيجيريا على الرئيس وأمانة لجنة حق المؤلف العمل الممتاز وأقر بأن العمل الآن هو أساساً بيد الدول الأعضاء للتقدم في عمل اللجنة. وضمّ الوفد صوته إلى بيان المجموعة الأفريقية. وقال إن دورتي اللجنة الأخيرتين شهدت جهوداً حثيثة من أجل التقدم في المناقشات حول معاهدة لهيئات البث والتقدم في التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات والمؤسسات التعليمية والبحثية. وأضاف قائلاً إن هذه المفاوضات ربما لم تحقق بعد تفاهياً مشتركاً يمكن من السير



قدما، ولكنه يعلّق آمالا كبرى على تقدّم عمل الويبو التقني في إطار لجنة حق المؤلف. ورأى الوفد أن أهمية هذه المفاوضات غنية عن أي تأكيد، لا سيما وأن التطورات الجديدة تقتضي باستمرار إعادة تقييم الإطار العالمي لحماية حقوق المبدعين والإبداع. وعلى الصعيد الوطني، تطرق الوفد إلى الخطوات المهمة الرامية إلى تحسين إطار حق المؤلف الوطني، بما في ذلك العمل من أجل التصديق على معاهدات حق المؤلف المعنية. وقال إن مشروع قانون الإصلاح الشامل لحق المؤلف ستُنشر على الموقع الإلكتروني للمطالعة والتعليق قبل نهاية 2015. وقال إن الإصلاحات تحرص بدقة على التوازن بين مسؤولية نيجيريا على حماية حق المؤلف والنهوض به، والوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حق المؤلف. ولذلك الغرض، يشيد الوفد بمبادرات الويبو الداعمة لتعزيز إطار حق المؤلف في الدول الأعضاء. ونيجيريا بلد له صناعات إبداعية نشطة وناجحة ولذلك يحرص على إبراز مشروع المنظمة تاغ للامتياز (TAG). ويعتقد أن المشروع ينبغي أن ينطلق من المشاركة الكاملة والمساهمة الشاملة للدول الأعضاء وتوجيهاتها فضلا عن المكاتب الوطنية لحق المؤلف وسائر أصحاب المصلحة المعنيين.

ورحّب بالمرحلة الجارية لتكوين الكفاءات وإذكاء الوعي وأنشطة المساعدة التقنية لمشروع تاغ للامتياز، والتمس أن يظل المشروع على مساره الثابت لبنية تطوعية وشاملة. وأبدى الوفد سعادته وهو يعلم أن نظام التسجيل الإلكتروني لحق المؤلف الذي وضعته المفوضية النيجيرية لحق المؤلف في عام 2014 قد دخل مرحلة التشغيل وصار يضمن المعالجة الحينية لعمليات تسجيل مصنفات حق المؤلف للمؤلفين النيجيريين من أي مكان في العالم، بالإضافة إلى النفاذ إلى معلومات عن المصنفات المسجلة. وحرص الوفد على انتهاز هذه الفرصة ليعرب عن تقديره لدعم الويبو لانطلاقة نظام التسجيل الإلكتروني لحق المؤلف من خلال تسهيل زيارة دراسية وبرامج تدريبي لفائدة مسؤولين من المفوضية. وفي الختام، قال الوفد إنه يظل على التزامه بالمشاركة الفعالة في مختلف المواضيع في إطار لجنة حق المؤلف.

30. وأشار الرئيس إلى البيانات المقدّمة وتفاوت الأهمية المنسوبة إلى نتائج عمل لجنة حق المؤلف. وذكر أن رئيس لجنة حق المؤلف مستعد للرد على الأسئلة، وأعلن أن "الخطوة باء" ستقر وتراعي المعلومات الواردة في تقرير لجنة حق المؤلف، وأفاد بأن المناقشات ستستأنف في إطار لجنة حق المؤلف. ورأى فائدة في أن يشارك رئيس لجنة حق المؤلف في المشاورات. وبناء على ما تقدّم، قال الرئيس إن بند جدول الأعمال المذكور سيظل مفتوحاً في هذه المرحلة وإن الرئيس مدعو إلى إيجاد حل وسط بشأن فقرة قرار توضّح ولاية لجنة حق المؤلف.

31. وذكر ممثل شبكة العالم الثالث أن مذكرة تفاهم صدرت مؤخراً عن مكتبة جامعة هارفارد قد حثت أعضاء هيئة التدريس على نشر أعمالهم البحثية في مجالات حرة النفاذ ومجانية وعلى الاستقالة من المجالس التحريرية للمجلات التي تفرض رسوم اشتراك باهظة. وأشارت صحيفة The Guardian البريطانية إلى ما يلي: "ورد في المذكرة الصادرة عن المجلس الاستشاري لجامعة هارفارد أن ناشرين رئيسيين قد أقاموا "وضعا لا يحتمل" في الجامعة إذ أصبحت التفاعلات الأكاديمية "غير قابلة للاستمرار مادياً" و"مقيدة أكاديمياً" بينما يحصل الناشر على فوائد قدرها 35% أو أكثر. وقد ازدادت أسعار النفاذ الشبكي إلى مقالات ناشرين كبيرين بنسبة 145% على مدى الأعوام الستة الماضية وأصبحت بعض المجلات تكلف نحو 40 000 دولار أمريكي". وورد في الصحيفة ذاتها أن "أكثر من 10 000 أكاديمي قد شرعوا في مقاطعة الناشر الهولندي الضخم Elsevier احتجاجاً على أسعار مجلاته وسياسات النفاذ إليها". فباسم حماية حق المؤلف، عمد قطاع النشر إلى زيادة استخدام حق المؤلف في تعزيز مصالحه التجارية على حساب النفاذ إلى المعرفة. وأدى سوء استخدام حق المؤلف بهذه الطريقة إلى أن أصبحت الأعمال الأكاديمية بعيدة عن منال الطلاب والأكاديميين. ومن الناحية الإنمائية، أدت الأسعار الباهظة للأعمال الأكاديمية إلى فجوة معرفية وقيدت قدرات البلدان النامية على استيعاب التكنولوجيات. فضلاً عن ذلك، انتهك ذلك الحق في التمتع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته الذي تكفله المادة 15(1)(ج) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وورد ما يلي في تقرير المقرر الخاص في مجال الحقوق الثقافية الذي رُفِع إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة والعشرين: "يتعين ألا تضع قوانين حقوق التأليف والنشر أية قيود على الحق في العلم والثقافة، إلا إذا أمكن للدول إثبات أن التقييد له هدف مشروع، ومتسق مع طابع هذا الحق، وبالغ الضرورة لتعزيز الرفاه العام في مجتمع ديمقراطي". وأوصى المقرر الخاص بما يلي: "يتعين القيام بمزيد من الدراسات للنظر فيما يلزم إجراؤه من إصلاحات من أجل تحسين

إمكانية الحصول على المواد المحفوظة بموجب حقوق التأليف والنشر بجميع اللغات وبأسعار معقولة". ويتجلى مما سبق أهمية إصلاح النظام الدولي لحق المؤلف. فقد حان الوقت لوضع تقييمات واستثناءات واضحة واستخدام صكوك مثل التراخيص الإجبارية لضمان النفاذ إلى المعرفة والحق في التمتع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته. فمن الأهمية القصوى للجنة حق المؤلف أن تركز على وضع تقييمات واستثناءات محكمة تكفل النفاذ إلى المعرفة والحق في التمتع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته عوضاً عن التركيز على وضع المزيد من الحقوق الجديدة مثل معاهدة حماية حقوق هيئات البث التي ستشمل حتى البث عبر الإنترنت.

32. وقال ممثل الاتحاد الأوروبي للإذاعة إن الاتحاد يمثل 73 هيئة بث عامة في أوروبا، وبذلك فإن آراءه في معاهدة هيئات البث واضحة. وصرح بأن هيئات البث ساهمت في الصناعات الإبداعية بأكثر من ضعف مساهمة قطاع الموسيقى وأكثر من ثلاثة أضعاف مساهمة دوائر صناعة الأفلام. ومضى يقول إن هيئات البث تمثل أقوى ضمان لتعددية وسائل الإعلام وللتنوع الثقافي. وراح يقول إن هيئات البث لها أهمية حاسمة بالنسبة إلى المبدعين المحليين وإلى ذوي المهارات، إذ تعرف عامة الجمهور بهم. وأردف قائلاً إن هيئات البث جهات فاعلة أساسية لا شك في ضمان احترام القيم الديمقراطية الأساسية، مثل حرية التعبير. وأضاف أن هيئات البث تقدم فوائد إلى المجتمع أكثر من أي جهة أخرى من جهات قطاع حق المؤلف، ولذلك تساءل لماذا لم تضع الويبو معاهدة لهيئات البث من أجل مكافحة القرصنة على الإنترنت. وقال الممثل إنه لا يمكن أن يكون من الصواب، في الوقت الذي تقدم فيه خدمات البث عبر الكابلات والسواتل والإرسال المتواصل عبر الإنترنت والاتصال بالطيف العريض والحواسيب اللوحية وأجهزة التلفزيون الموصلة بالإنترنت والهواتف الذكية وأجهزة ألعاب الفيديو، ألا تراعي أية قواعد دولية بشأن هيئات البث أي منصة من هذه المنصات. وأردف قائلاً إن خبراء من الهند والبرازيل وأفريقيا ومنطقة الكاريبي أكدوا أثناء الدورة الثلاثين للجنة حق المؤلف ضرورة وضع معاهدة تنسحب على العالم بأسره. وأضاف أنه خلال عدة سنوات ستشغل شبكات الإنترنت من الجيل الخامس 5G، وهي شبكة فائقة السرعة للاتصال بالإنترنت، وحينها لن يتسنى إيقاف القرصنة على الإنترنت، ما يعني أن ثمة خيارين متاحين اليوم هما: إتمام أعمال الصياغة في عام 2016، أو أن يعتبر قطاع هيئات البث الويبو فشلت في عملية وضع القواعد والمعايير، وفي هذه الحالة، سيخسر المجتمع برمته في كل بلد من بلدان العالم، كما اتضح من قبل. وصرح بأن من اللازم وضع خارطة طريق نهائية لاستكمال المعاهدة.

33. وذكر ممثل جمعية هيئات البث لأمريكا الشمالية أن هيئات البث عندما تحدثت فإنها غطت الأعاصير والفيضانات التي ضربت الفلبين والصين، والأعاصير التي ضربت جزر البهاما وأجزاء أخرى من منطقة الكاريبي والولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها أعدت تقارير أيضاً عن الانزلاقات الأرضية في غواتيمالا وعن حرائق الغابات في إندونيسيا، ومن ثم فإن هيئات البث تُعلم وتنقل الأخبار وتقدم المساعدة. ومهما كانت الكوارث أو الجائحات أو حالات الطوارئ من صنع الطبيعة أو الإنسان وسواء كانت محلية أو وطنية أو إقليمية أو دولية، فإن هيئات البث موجودة دائماً لنقل الأخبار وتقديم المساعدة والتعليم. وصرح بأن هيئات البث تغطي، في الوقت الذي يتحدث فيه، أيضاً كأس العالم للرغبي وبطولات الكريكت، كما أنها تغطي كأس العالم لكرة القدم والألعاب الأولمبية وبطولات بريطانيا وفرنسا وأستراليا المفتوحة للتنس وغيرها من الرياضات وبرامج الترفيه الكثيرة، وهيئات البث تعمل لتفهيئنا. وأردف يقول إن الموارد المالية والتنظيمية والبشرية الضرورية لاستحداث الإشارات التي تنقل لنا الأخبار وبرامج الترفيه وتعزيزها وبثها، ضخمة وقد تصل إلى مليارات الدولارات، وكذلك الخسائر التي تتعرض لها هيئات البث بسبب أشكال التملك غير المشروع للإشارات، ما يثبط من قدرتها على مواصلة بث تلك الإشارات، ولا سيما باستخدام وسائل تكنولوجية حديثة، وهذه الخسائر تتكبدها هيئات البث الكبيرة والصغيرة في بلدان العالم أجمع. وقال الممثل إن وفد نيجيريا في افتتاح الدورة أشار إلى أن أفريقيا ثرية بالثقافات. وكما أشار وفد جنوب أفريقيا مع ذلك، فإن هيئات البث الأفريقية عندما تحاول بث الإشارات في شتى أرجاء العالم عبر الإنترنت لإيصال هذه الثقافات إلى الأفرقة في المهجر وغيرهم من الأشخاص، يقف أمامها آخرون يسرقون إشاراتها أو يملكونها على نحو غير مشروع. واستدرك الممثل قائلاً إنه بلغ من العمر 68 عاماً، وآخر مرة تناولت فيها معاهدة دولية حماية إشارات هيئات البث كانت منذ 14 عاماً.

وشرح بأن أول مؤتمر حضره في الويبو لتناول الجهود المبذولة لتحديث حقوق هيئات البث على الصعيد الدولي كان في الفلبين عام 1997، عندما كان عمره 50 عاماً، ومنذ ذلك الحين عقدت على الأقل 15 ندوة إقليمية وحلقة دراسية ومؤتمراً وجلسة مشاورات و30 اجتماعاً للجنة حق المؤلف. وأعد الكثير من التقارير والدراسات، وتم تناول وضع المعاهدة اللازمة لهيئات البث ونطاقها المحتمل والمستفيدين منها وأهداف الحماية التي توفرها بالتفصيل. وأعدت مشروعات وثائق ووثائق غير رسمية ووثائق من رؤساء الاجتماعات ومشروعات معاهدات. وأعدت مشاريع نصوص معاهدات بلغ عدد صفحاتها 10 صفحات وبعضها حقق أرقاماً قياسية في عدد الصفحات. وقال إن الجمعية تناشد الجمعية العامة بإتاحة الموارد والمبادئ التوجيهية الضرورية للجنة حق المؤلف كي تجري مناقشات قائمة على نص معاهدة تؤدي إلى عقد مؤتمر دبلوماسي قبل أن يبلغ من العمر 70 عاماً. وأردف قائلاً إن جمعية هيئات البث تحتاج إلى حلول للمشاكل التي تواجهها في شتى أرجاء العالم والتي تهدد استمرار هيئات البث في تقديم خدمات جديدة ينتفع بها عامة الناس.

34. وشكر ممثل الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها، متحدثاً أيضاً باسم المكتب الأوروبي لجمعيات المكتبات والإعلام والتوثيق والمعهد المعتمد مهني المكتبات والإعلام، الدول الأعضاء على إشراكها للمكتبات ودور المحفوظات في اللجنة الدائمة. وأعرب عن تأييده للنص التنظيمي الوارد في الوثيقة الموحدة التي أعدتها مجموعة البلدان الأفريقية والبرازيل وكوادور والهند وأوروغواي (الوثيقة SCCR/29/4)، وشكر الدول الأعضاء على جهودها في دعم المكتبات ودور المحفوظات والباحثين والمعلمين ومستخدمي المكتبات. وأشار إلى أن الاتحاد يمتن الإطار الحالي لورقة الرئيس غير الرسمية، التي أتاحت الفرصة لمناقشة قضايا محددة، حيث ستتناول مسألة التقييدات والاستثناءات الحواجز العابرة للحدود لعمل المكتبات ودور المحفوظات. ورأى الممثل أن هذا النهج يتيح فرصاً للمضي قدماً بطريقة بناءة ومستنيرة. وأشار الممثل إلى شعوره بالإحباط جراء الحواجز التي وضعتها بعض الدول الأعضاء أمام إيجاد حلول دولية فعالة بالنسبة للمكتبات ومستخدميهما، الذين سعوا إلى تحسين الوصول إلى المعلومات لتحسين حياتهم. وأشار الممثل أيضاً إلى دعم الاتحاد المتواصل للدول الأعضاء التي أقرت بالحواجز التي تواجهها المكتبات ودور المحفوظات، ولمن يعملون جاهدين إلى جانب الاتحاد في البحث عن حل دولي من شأنه تحقيق المساواة بين جميع المؤسسات. وأضاف أنه ينبغي أن تكون أنشطة وضع القواعد والمعايير في الويبو قائمة على الأدلة وتخدم المصالح المشروعة لجميع أصحاب المصلحة. وذكر الممثل أن منظمات المكتبات ودور المحفوظات ووصفت، في اللجنة الدائمة عام 2015، الحواجز الحقيقية التي واجهها أمناء المكتبات ودور المحفوظات ممن اضطلعوا بأعمال حفظ المصنفات نتيجة انعدام الحد الأدنى من المعايير العابرة للحدود. وتابع قائلاً إن الاتحاد حدد خصائص التقييدات والاستثناءات التي من شأنها رفع تلك الحواجز. وقال إنه يتطلع إلى مواصلة هذا النهج. وأشار الممثل إلى أن مجموعات المكتبات ودور المحفوظات في بلد واحد غالباً ما تتضمن مواد فريدة ذات أهمية تاريخية وثقافية لشعوب بلدان أخرى بسبب تغيير الحدود الوطنية والهجرة واللغة المشتركة واهتمامات البحوث المشتركة. ورأى الممثل أنه لا يمكن حل القضايا العابرة للحدود إلا من خلال إيجاد حلول دولية. وأعرب عن أمله في استمرار مناقشة تفاصيل استخدام ورقة الرئيس غير الرسمية مما سيؤدي إلى تحليل مستنير ويكون طريقاً إلى توافق في الآراء. وأكد التزام منظمات المكتبات ودور المحفوظات ببذل جهود وطنية ودولية على حد سواء لتحسين الوصول إلى المعلومات والمعرفة والثقافة. وطلب الممثل أن تعتمد الجمعية العامة قراراً بشأن العمل المقبل للجنة الدائمة يجدد الالتزام بالتقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات، لما فيه مصلحة كل المستفيدين من نظام جيد لحق المؤلف.

35. وشرح ممثل المعهد المعتمد مهني المكتبات والإعلام أن تقرير رئيس اللجنة الدائمة أشار إلى أن اللجنة ليست في وضع يمكنها من تقديم أية توصيات إلى الجمعية العامة بشأن العمل على التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات. وأعرب عن تأييد المعهد للوثيقة الموحدة SCCR/29/4 التي أعدتها مجموعة البلدان الأفريقية والبرازيل وكوادور والهند وأوروغواي، وشكر الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية التي عملت مع المعهد على تفهمها ودعمها الكبيرين لقضية المكتبات ودور المحفوظات في الويبو، وبالتالي دعمها للثقافة والتعليم والبحث العلمي والتعلم التي هي جوهر عمل المكتبات ودور المحفوظات. وأمل الممثل أن تركز مناقشات اللجنة الدائمة حول التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات

على تحديد القضايا التي قد تحتاج إلى نهج دولي لإيجاد حل يضمن تناغم عمل القوانين الوطنية مع بعضها البعض على الإنترنت، وكذلك القضايا التي قد يكون من الأفضل معالجتها من خلال تشريعات وطنية، بمساعدة فنية من أمانة الويبو، والعمل جنباً إلى جنب مع منظمات المكتبات ودور المحفوظات. وأبدى الممثل دعم الاتحاد لورقة الرئيس غير الرسمية بوصفها وسيلة لتحقيق ما سبق. وقال إنه كان من الحري التفكير في مثال الاتحاد الأوروبي، الذي يعمل على تحديث إطار خاص به لحق المؤلف، بغية دعم سوق رقمية أوروبية موحدة من شأنها أن تزيل الحدود الوطنية في عالم الإنترنت، داخل الاتحاد الأوروبي والمنطقة الأوروبية الاقتصادية، في العديد من الأنشطة والخدمات. وأوضحت تصريحات المفوضين الأوروبيين بأن الحاجة إلى تيسير نقل المعلومات والخدمات عبر الحدود كانت هي المحرك وراء إصلاح حقوق المؤلف في الاتحاد الأوروبي وأن هذا الإصلاح ينبغي أن يشمل عمل المكتبات ودور المحفوظات. وأشار الممثل إلى أن تحقيق ذلك يمكن أن يدفع الاتحاد الأوروبي إلى فرض قواعد أكثر حزماً للقيود والاستثناءات على حق المؤلف في جميع الدول الأعضاء فيه، عن طريق تنظيم المجالات التي لا يكون فيها تنوع المقاربات على المستوى الوطني كافياً لتحقيق أهداف السوق الرقمية الموحدة. وقد أظهرت الدراسة البحثية الأخيرة للويبو، التي حدّثها البروفيسور كينيث كروز، أن نهج القانون الوطني لا يكفي بمفرده أن توفر المكتبات ودور المحفوظات، بشكل كامل، خدمات المعلومات التي يطلبها المستخدمون خارج الحدود الوطنية. وأضاف الممثل أن مداخلات مجتمعات المكتبات ودور المحفوظات في اجتماعات اللجنة الدائمة توضح المشاكل التي يواجهها المستخدمون مع استمرار اتباع نهج وطني حصري بشأن القيود والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات. وقال إن من الواضح أن اتباع نهج وطني بشأن مواضيع معينة لا يصلح بالنسبة للإنترنت، ما لم توضع قواعد دولية مشتركة يلتزم بها الجميع، وهو ما ينبغي أن تركز عليه المناقشات في اللجنة الدائمة. ورأى أن البحوث والتعليم والتعلم هي طرق ذات اتجاهين، لذا تحتاج البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء العثور على النهج الصحيح.

36. وتحدث ممثل المكتب الأوروبي للجمعية المعنية بمعلومات وثائق المكتبات (EBLIDA) فأفاد بأن المكتب يمثل 70000 مكتبة في أوروبا وما يناهز 400000 مهني في مجال المعلومات. وأضاف أن التحديات التي تواجهها المكتبات ودور المحفوظات تحديات عالمية لا تتوقف عند الحدود الوطنية حتى داخل ما يسمى بأوروبا المفتوحة الحدود أو في غيرها من المناطق. والتفت الممثل إلى أن عدداً كبيراً من البلدان دعم النقاشات المعمقة بشأن القيود والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات، وأعرب عن تأييده وشكره للمجموعة الأفريقية وأكوادور والهند وأوروغواي على الوثيقة الموحدة SCCR/29/4 التي أنجزتها والتي جمعت فيها جميع الاقتراحات بشأن القيود والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات. وقال الممثل إن المكتب وأعضائه يعتقدون أن الويبو، بصفتها هيئة تابعة للأمم المتحدة، ينبغي أن تكون قادرة على أداء واجبها لتيسير وضع مجموعة مشتركة من القواعد والمعايير الدنيا الدولية الخاصة بمواضيع المكتبات ودور المحفوظات التي اعتبرت لجنة حق المؤلف أنها تحتاج إلى معالجة دولية، من دون استباق الشكل الذي ينبغي أن تتخذه هذه القواعد. وأضاف أن على الويبو أيضاً أن تحدد سبلاً أخرى يمكن بها توفير الدعم للمكتبات ودور المحفوظات بشأن مواضيع أخرى. وأشار الممثل إلى أن المكتب يعتقد أن الورقة غير الرسمية التي قدمها رئيس لجنة حق المؤلف يمكن أن تساعد في ذلك. وأعرب الوفد عن تأييده لتحسين نقل المعارف، لا سيما عبر الحدود، استناداً إلى اعتماد الدول الأعضاء لمعايير دولية دنيا بشأن القيود والاستثناءات في المجال الرقمي لفائدة المكتبات ودور المحفوظات، بحيث تتوفر البحوث العلمية والإرث الثقافي بإنصاف لجميع الناس من بلد لآخر، بشكل يؤثر إيجاباً على العلوم والتربية والتعلم في البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء. وبيّنت الأدلة التي عرضها البروفيسور كروز في دراستها الأولية وفي نسختها المحدثة أن عدداً قليلاً من البلدان يعالج المشاكل الناشئة في المجال الرقمي وأن "التغييرات الأخيرة كانت متواضعة، ولم تودّ إلا إلى تعديل طفيف في مضمون القانون" في معظم البلدان. وحثّ الممثل الجمعية العامة على دعم إجراء لجنة حق المؤلف لمناقشات بشأن القيود والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات من شأنها أن توصل إلى اقتراحات فعالة يمكن ترجمتها بتوصيات مفيدة تقدم في الدورات المقبلة للجنة. وأضاف أنه يمكن ترك مسألة ما ستؤول إليه هذه المفاوضات إلى وقت لاحق، وأن صياغة اللجنة لاقتراحات متفق عليها من شأنه أن يوضّح بحد ذاته الطريقة التي ستتبع لتنفيذ هذه الاقتراحات.

37. وقال ممثل الاتحاد الدولي لناشري الموسيقى (ICMP) إن الاتحاد يمثل ناشري الموسيقى في جميع أنحاء العالم، وأن 95 بالمائة منهم أصحاب شركات صغيرة أحادية المالك. وأضاف أن الناشرين يتكيفون مع ظروف عالم رقمي صعبة. وأعرب الوفد عن قلقه من أي توسيع إضافي للاستثناءات على حق المؤلف لأن هذا الحق هو الضمانة لاستمرارهم والحافز للمؤلفين والملحنين والناشرين؛ فحق المؤلف يؤمن سبل كسب العيش لهم جميعاً. وصرح الممثل أن الاتحاد يشيد بعمل الويبو ويتطلع إلى العمل معها ومع أعضاء لجنة حق المؤلف بشكل وثيق ليضمن بقاء حق المؤلف أداة لدعم الابداع والابتكار، وتحسين النفاذ إلى مضامين جيدة النوعية، وتعزيز الاستثمار في الاقتصادات وتشجيع التنوع الثقافي.

38. وأعلن الرئيس أن البند 12 "تقرير عن اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة" سيظل مفتوحاً قيد المشاورات غير الرسمية التي يجريها، بصفة ميسر، السيد مارتن موسكوسو، الرئيس الحالي للجنة الدائمة لحق المؤلف والحقوق المجاورة.

39. وقدم الرئيس والميسر إلى الجلسة العامة، خلال الدورة، مستجدات منتظمة عن تقدم تلك المشاورات غير الرسمية. وأدرجت المستجدات على النحو التالي:

40. قال الميسر إن المنسقين الإقليميين اجتمعوا في ظلّ جوّ بناء لتبادل الآراء حول كيفية تنظيم العمل. وأضاف أن النصوص الأساسية الخاصة باقتراحاته كرئيس للجنة حق المؤلف قد وُزعت لأغراض استهلال المشاورات.

41. وأردف الميسر قائلاً إن عدداً كبيراً من الاجتماعات الثنائية قد عُقدت من أجل النظر في إمكانية التوصل إلى اتفاق بشأن الفقرات التي اقترحت خلال الدورة الثلاثين للجنة. وأفاد بأن تلك العملية لا تزال جارية.

42. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية وأشار إلى أنه استمر في دعم الميسر واقتراحاته للتوصل إلى قرار في إطار مناقشات لجنة المؤلف. وأكدت المجموعة الأفريقية أنها قدمت اقتراحاً أكثر طموحاً معلنة اعترافها بالاستمرار في دعم الميسر وبرنامج العمل الذي اقترحه نظراً إلى التقدم المحرز بشأن هيئات البث وما شهدته الاستثناءات والتقييدات من تقدم نسبي.

43. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء ورأى أنه يمكن للجنة أن تواصل عملها، على غرار اللجان الأخرى، دون انتظار تعليمات محددة من الجمعية العامة. وأكدت المجموعة باء التزامها بالمشاركة في المناقشات مع الميسر مشاركة بناء وأشارت إلى أهمية مراعاة طابع مسائل لجنة المؤلف الذي يختلف تماماً عن المسائل الأخرى التي تنتظر فيها الجمعية العامة.

44. وأعلن الميسر أن المجموعات الإقليمية قد تحلت بروح بناءة في تحليل الفقرات الثلاث التي اقترحت في نهاية الدورة الثلاثين للجنة حق المؤلف وفي التعليق عليها. وأعربت أربع مجموعات عن تأييدها التام لتلك الفقرات. وأما المجموعات الثلاث الأخرى فلا تزال تحاول التوفيق بين مواقفها نظراً إلى تباين الآراء في إطار المجموعات نفسها. ومع ذلك، أشار السيد موسكوسو إلى الروح البناءة التي تسود المفاوضات وإلى إمكانية التوصل إلى اتفاق خلال هذا اليوم.

45. وأضاف الرئيس أنه لم يتوصل إلى اتفاق بشأن البند 12 من جدول الأعمال الخاص بالتقرير عن لجنة حق المؤلف. وأبلغ الجلسة العامة بأنه ثمة فقرة قرار تطلب مواصلة عمل لجنة حق المؤلف. وأضاف أنه سيقراً الفقرة المعنية لدى حصوله على نسخة منها.

46. ورجع الرئيس إلى البند 12 من جدول الأعمال بشأن التقرير عن لجنة حق المؤلف. وقرأ فقرة القرار التي اعتمدت.

47. قرّرت الجمعية العامة للويبو:

"1" أن تحيط علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة WO/GA/47/5؛

"2" وأن توجه اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة إلى مواصلة العمل على المسائل التي تناولها الوثيقة WO/GA/47/5.

البند 13 من جدول الأعمال الموحد

تقرير عن اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات

48. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/47/6.

49. قدّمت الأمانة الوثيقة WO/GA/47/6 التي تضم تقريراً عن أعمال اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. وأشارت إلى أن الوثيقة تبين التقدم المحرز في المناقشات خلال الدورتين الحادية والعشرين والثانية والعشرين للجنة البراءات اللتين عقدتا في نوفمبر 2014 ويوليو 2015 على التوالي. وذكرت الأمانة أن اللجنة تابعت النظر، خلال هاتين الدورتين، في الموضوعات الخمس التالية: "1" الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءة؛ "2" وجودة البراءات، بما في ذلك أنظمة الاعتراض؛ "3" والبراءات والصحة؛ "4" وسرية التواصل بين مستشاري البراءات وموكليهم؛ "5" ونقل التكنولوجيا. وأضافت أن الجمعية العامة مدعوة إلى الإحاطة علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.

50. وتحدث وفد لكسمبرغ باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ورحب بتوصل اللجنة، خلال دورتها الثانية والعشرين، إلى اتفاق على برنامج عمل شمل موضوعات جودة البراءات، بما في ذلك أنظمة الاعتراض؛ وسرية التواصل بين مستشاري البراءات وموكليهم؛ والاستثناءات والتقييدات؛ ونقل التكنولوجيا؛ والبراءات والصحة. وذكر الوفد أن الموضوعات المدرجة في برنامج العمل مهمة ومعقدة وترتبط بنظام البراءات الدولي، وأمل أن تفضي المناقشات إلى تعزيز فعالية نظام البراءات والنفوذ إليه. ورأى أن البنود الخمسة تشير إلى أولويات مختلفة للدول الأعضاء، ونوه بأهمية الحفاظ على هذا التوازن. وأعلن الوفد حرص الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على التقدم في قضايا جودة البراءات التي تشمل أنظمة الاعتراض إذ إن العمل على هذا الموضوع سيفيد جميع الدول الأعضاء؛ وعلى التقدم في موضوع سرية التواصل بين مستشاري البراءات وموكليهم نظراً إلى أن مواءمة الأحكام المختلفة في هذا الصدد ستعود بالفائدة على مستخدمي نظام البراءات بغض النظر عن مستوى التنمية في كل دولة عضو. وشدد الوفد على أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تظل ملتزمة بجميع الموضوعات المدرجة في برنامج عمل اللجنة، وأبدى أمله في أن تتجسد مواصلة العمل في مناقشات مثمرة لموضوعات تقنية تخص قانون البراءات ومراعاة ضرورة مواءمة القانون الدولي للبراءات.

51. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن تقديره للجنة البراءات التي تمكنت من الاتفاق على برنامج عملها. ورأى أن برنامج العمل ليس طموحاً بما يكفي ولكنه يعدّ خطوة إيجابية على الطريق الصحيح. وأشار الوفد إلى أهمية عمل لجنة البراءات الذي يتناول مسائل هامة مثل نقل التكنولوجيا وجودة البراءات التي تشمل أنظمة الاعتراض. ومن ثم، أعلن الوفد أنه ينبغي موازنة أي عمل تضطلع به اللجنة تعزيراً لتطوير نظام البراءات ومراعاة لتوصيات جدول أعمال التنمية على النحو الواجب. وشدد الوفد على أن الصلة بين البراءات والصحة قد نوقشت مناقشة مستفيضة وشديدة على الصعيد الدولي بما أن إقرار الصحة كحق من حقوق الإنسان أدى إلى تعزيز أهمية الصحة وزيادة التركيز على العلاقة بين حماية البراءات والنفوذ إلى الأدوية. ورأى الوفد أنه ينبغي الاسترشاد بذلك على الصعيدين الوطني والدولي إذ إن النفاذ إلى الأدوية عنصرٌ أساسي من عناصر الحق في الصحة. وتطلع الوفد إلى الندوة المزمع عقدها لمدة نصف يوم خلال الدورة الثالثة والعشرين للجنة البراءات عن العلاقة بين أنظمة البراءات وأمور أخرى منها التحديات المرتبطة بتوافر الأدوية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً.

52. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة بآء وشكر رئيسي الدورتين الحادية والعشرين والثانية والعشرين للجنة البراءات على تنظيمها هاتين الدورتين فضلاً عن الأمانة على عملها الجاد خلال العام الماضي ومنه تحضير الجمعية العامة. ورأى الوفد أن الدراسات المتعلقة بالانشط الابتكاري والكشف الكافي - والمدرجتين في بند جدول الأعمال المتعلق بجودة البراءات، بما في

ذلك أنظمة الاعتراض - وما تبعها من نقاش يشيران إلى التوجه الجيد لهذه اللجنة الهامة. وقال الوفد إن هاتين الدراستين شرطان موضوعيان من شروط الأهلية للحصول على براءة بندرجان في صميم نظام البراءات التي تعدّ اللجنة مسؤولة عنه. وأضاف الوفد أنه يجب على لجنة البراءات أن تكون محفلاً تجرى فيه مناقشات تقنية تنفيذ جميع الخبراء الحاضرين. ونوه الوفد، في هذا الصدد، بمسألة جودة البراءات التي تشمل تقاسم العمل والتي تعدّ من أهم الموضوعات العملية والهامة والأساسية التي ينبغي معالجتها في عالم الملكية الفكرية الحالي. وأعرب الوفد عن أسفه لعدم إسفار الجهود الخاصة بالعمل على الصعيد العالمي بشأن موضوع سرية التواصل بين مستشاري البراءات وموكليهم إلى أية نتائج نظراً إلى معارضة مطلقة حتى على نهج القانون المرن. وأردف الوفد قائلاً إنه ينبغي للجنة البراءات أن تواصل النظر في هذه الموضوعات مع مراعاة أهمية اللجنة بوصفها المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد الذي يتناول إحدى المسائل الجوهرية في مجال الملكية الفكرية وهي البراءات. وصرح الوفد بأنه يمكن للجنة البراءات أن تتفق خلال دورتها الثانية والعشرين على برنامج عملها المقبل بفضل إرشادات الرئيس وأن تحل بذلك ما تبقى من الخلافات منذ الدورة الحادية والعشرين. وذكر الوفد أن مجموعته قد أبدت مرونة في مساعدة اللجنة على مواصلة عملها في إطار برنامج عمل مقبل محدد كي تؤدي دوراً، قد يكون صغيراً، على الساحة المتعددة الأطراف. وأعرب الوفد عن أمله في أن يسود نهج من المرونة الدورات المقبلة للجنة وأن يتسنى التوصل إلى اتفاق على برنامج عمل مقبل معقول يفيد الخبراء من الناحية العملية. وأعلن الوفد أن الهدف من لجنة البراءات هو تيسير التنسيق وتقديم التوجيه بشأن التطوير التدريجي الدولي لقانون البراءات، بما في ذلك تنسيق جميع جوانب قانون البراءات. وفي الختام، شدد الوفد على أن المجموعة الباء لا تزال ملتزمة بأنشطة اللجنة وناشد جميع الدول الأعضاء التعاون على تحقيق هذا الهدف.

53. وتحدث وفد رومانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق قائلاً إن مجموعته لا تزال ملتزمة بجدول الأعمال المتوازن للجنة البراءات، وأعرب عن تقديره لتوصل الدول الأعضاء إلى اتفاق على برنامج عمل الدورة الثالثة والعشرين للجنة البراءات. ورأى الوفد أن هذا الاتفاق يثبت قدرة لجنة البراءات على التوصل إلى حلول وسط في أكثر الموضوعات خلافاً. وشكر الوفد رئيس اللجنة والمجموعات الإقليمية الأخرى على جهودهما. وشدد الوفد على أهمية مناقشة موضوع "جودة البراءات". وأعرب الوفد عن اعتقاده بأنه موضوع جوهري قد تسفر مناقشته عن حلول للصعوبات التي تواجه مستخدمي أنظمة البراءات في شتى أنحاء العالم. وأبدى الوفد أمله في أن تحرز اللجنة تقدماً في عدة مسائل أخرى. وقال الوفد إن مجموعته تولي أهمية كبرى لموضوع سرية التواصل بين مستشاري البراءات وموكليهم. وذكر الوفد أنه من مسؤولية لجنة البراءات التوصل إلى حلول بشأن الجوانب العابرة للحدود لفائدة أصحاب الحقوق ومستخدمي حقوق الملكية الفكرية. وفي الختام، أعلن الوفد أن موضوع تقاسم العمل يتطلب المزيد من الدراسة بغية توطيد التعاون الدولي وتيسيره.

54. والتفت وفد كوبا إلى العمل المقبل للجنة البراءات وشدد على أهمية وضع برنامج عمل متوسط الأجل يكون واقعي ومتوازن ويستند إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء ويتماشى مع تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وأعرب الوفد عن اهتمامه بتحقيق تقدم في عدة موضوعات منها نقل التكنولوجيا؛ والاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات؛ والدراسات الخاصة بتنفيذ مواطن المرونة؛ وتعزيز الملك العام؛ والبراءات والصحة العامة. وفي الختام، أعرب الوفد عن تأييده للمراجعة المقترحة لقانون الويبو النموذجي لعام 1979 للبلدان النامية بشأن الاختراعات.

55. وصرح وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) أن اللجنة الدائمة ينبغي أن تضع برنامج عمل ملموس ومتوازن من شأنه أن يحقق تبادلاً مثمراً لوجهات النظر حول مجموعة واسعة من المواضيع المتعلقة بالبراءات. وذكر الوفد أن المداولات في اللجنة الدائمة ستساعد اللجنة على تعميق فهم التحديات التي تواجهها البلدان النامية عند قيامها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها ستستطلع الطرق التي يحسن بها تطويع نظام البراءات كي يلبي احتياجات التنمية الوطنية. وفي هذا السياق، شدد الوفد على أنه لا يمكن لأي دولة عضو أن تستفيد من التنسيق الدولي لقانون البراءات ما لم تعط الاعتبار الواجب للاختلافات القائمة بين الدول في مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية. وفيما يتعلق بموضوع نقل التكنولوجيا، تمنى الوفد أن يكون هناك برنامج عمل شامل تحلل فيه مزايا نظام البراءات وعقباته لنقل التكنولوجيا بعناية، ويوجه فيه الاهتمام الكافي إلى مواطن المرونة المنصوص عليها في قانون البراءات والدور الذي يمكن أن تؤديه في تعزيز نقل

التكنولوجيا. وفيما يخص موضوع جودة البراءات، بما في ذلك أنظمة الاعتراض، فقد أكد الوفد أن التعريف الدقيق لمصطلح "جودة البراءات" ضروري لمواصلة مناقشة المسألة في اللجنة الدائمة. ورأى الوفد أنه في حال عدم وجود تعريف مماثل، فإن الاقتراح المتعلق بالمسألة لن يفهم بشكل كامل. وأشار الوفد، فيما يخص قضية البراءات والصحة، إلى أن إمكانية الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار في متناول الجميع هي قضية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للبلدان النامية جمعاء. وفي هذا الصدد، شجع الوفد اللجنة الدائمة على النظر بإمعان في فعالية المرونات الممنوحة بموجب الانتفاقيات الدولية وتقديم مقترحات فعلية لتطبيقها بأقصى قدر ممكن لصالح البلدان النامية.

56. وأشار وفد شيلي أن جدول أعمال اللجنة الدائمة للعمل المقبل يمثل حلاً توافقياً بين الدول الأعضاء. ورأى الوفد أن الحفاظ على هذا التوازن يتسم بأهمية حاسمة لتبقى اللجنة الدائمة المحفل الرئيسي للمناقشات متعددة الأطراف بشأن البراءات. ورأى الوفد بأن مواصلة العمل بشأن الاستثناءات والتقييدات مع تحليل لفعاليتها، وتعميق المناقشات حول قضية البراءات والصحة، وتبادل تجارب الدول الأعضاء فيما يتعلق بتقييم الخطوة الابتكارية كوسيلة لمعالجة الجوانب المتعلقة بجودة البراءات، هي الخطوات الصحيحة لمواصلة عمل اللجنة الدائمة.

57. وصرح وفد الولايات المتحدة الأمريكية بأن بلاده لا تزال تؤيد برنامج عمل متوازن للجنة الدائمة. وأعرب عن اعتقاده أن القائمة غير الحصرية بالمسائل المرفقة بالتقرير عن نظام البراءات الدولي ترسي أساساً جيداً لإجراء تلك المناقشات لأنها تتضمن مسائل تحظى باهتمام جميع الدول الأعضاء على اختلاف مستويات التنمية فيها. وقال الوفد إن بلاده تساند إجراء المزيد من الدراسات المتعلقة بتلك المسائل على نحو متوازن كوسيلة لتحقيق توافق في الآراء بشأن برنامج عمل يأخذ في الحسبان مجموعة المصالح التي تمثلها الدول الأعضاء. وذكر الوفد أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تدعم إدراج مواضيع إضافية في برنامج عمل اللجنة الدائمة في حال سببت تلك المواضيع خللاً في التوازن لصالح وجهة نظر واحدة. وأعرب الوفد عن قلقه إزاء محاولات بعض الدول الأعضاء الإخلال بتوازن برنامج العمل من خلال دفع اللجنة لتركز بشكل مفرط على الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات، على حساب مواضيع أخرى في قانون البراءات. ورأى الوفد أن الاضطلاع بعمل كبير بشأن موضوعات قانون البراءات الموضوعي، مثل جودة البراءات وتقاسم العمل وسرية التواصل بين مستشاري البراءات وعملائهم، ينبغي أن تعود بالفائدة على جميع الدول الأعضاء. وأشار الوفد إلى أن اللجنة الدائمة ينبغي أن تأخذ في الاعتبار المشاريع الجارية في لجان الويبو الأخرى، وخاصة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، وكذلك في غيرها من الهيئات الدولية مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية. وأفاد الوفد بأنه يرى أن عمل لجنة البراءات لا ينبغي أن يكرر ما تنجزه تلك الهيئات الأخرى، ولا ينبغي أن يتعدى على اختصاصاتها. وفيما يتعلق بجدول الأعمال المتعلقة بجودة البراءات، أعرب الوفد عن خيبة أمله تجاه التقدم الضئيل المحرز في هذا الموضوع، ولا سيما بشأن العمل الذي يهدف إلى إيجاد طرق عملية لتحسين سير مكاتب البراءات. ورأى الوفد أنه، بغية تحديد أفضل الممارسات، فإن اللجنة ينبغي أن تدرس البرامج التي ثبتت فعاليتها، مثل نظم إدارة الجودة ومبادرات تقاسم العمل. وتماشياً مع عدد من المقترحات التي طرحت في الاجتماعات السابقة للجنة الدائمة، كرر الوفد طلبه لمواصلة اللجنة الدائمة دراسة برامج تقاسم العمل الدولية ونظم إدارة الجودة، وذلك بهدف تزويد المكاتب الوطنية في الدول الأعضاء بسبل لتحسين عملها. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن تقاسم العمل سيكون أداة مفيدة لجميع المكاتب، ولا سيما المكاتب ذات القدرات المحدودة، لمساعدتهم على إجراء عمليات بحث وفحص عالية الجودة بطريقة فعالة لطلبات البراءات. أما بالنسبة لموضوع البراءات والصحة، أيد الوفد اتباع نهج متوازن في دراسة حلول تحديات الصحة العامة في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وأشار الوفد إلى أن هذا النهج لا ينبغي أن يقتصر على مواطن المرونة مثل الترخيص الإلزامي واستنفاد حقوق البراءات، ولكن ينبغي أن يعالج فوائد أنظمة حقوق الملكية الفكرية القوية وأثر العراقيل، بخلاف حقوق الملكية الفكرية، في تقديم الرعاية الصحية. وأشار إلى أن اللجنة الدائمة قد نفذت استعراضاً موسعاً للاستثناءات والتقييدات المفروضة على حقوق البراءات، بما في ذلك الترخيص الإلزامي واستنفاد حقوق البراءات، وذكر الوفد أن العمل الإضافي في اللجنة بشأن مواطن المرونة في البراءات المحدودة على قضايا الصحة سيكون تكراراً للعمل المذكور، واستخداماً غير فعال للموارد الشحيحة. وفيما يتعلق بموضوع الاستثناءات والتقييدات المتعلقة بحقوق



البراءات، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن العمل المضطلع به إلى حينه بشأن هذا الموضوع يوفر معلومات مفيدة. ومع ذلك، أشار الوفد إلى أنه لا يدعم مواصلة العمل بشأن هذا الموضوع، لأن هذه المعلومات متاحة بالفعل للدول الأعضاء المهتمة دون إضاق المزيد من الموارد الشحيحة لليوبو. ولاحظ الوفد، بشكل خاص، أن اللجنة الدائمة أنجزت قدراً كبيراً من العمل حول مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات، بما في ذلك استبيان موسع للدول الأعضاء بشأن تسع من الاستثناءات والتقييدات المتعلقة بحقوق البراءات، ودراسات مفصلة عن مواطن المرونة تلك، وجلسات لتبادل الخبرات والندوات المخصصة لمواطن المرونة. ونتيجة لذلك، وفي ضوء هذا الكم الواسع من المعلومات المتاحة بالفعل، فإن الوفد لا يدعم أي عمل إضافي حول هذا الموضوع في اللجنة الدائمة. أما فيما يتعلق بتنقيح قانون الويبو النموذجي لعام 1979 للبلدان النامية بشأن الاختراعات (قانون الويبو النموذجي)، فذكر الوفد أن القانون النموذجي كان قد وضع في وقت لم يكن فيه نظام البراءات الدولي محددًا بشكل واضح. وأشار الوفد إلى أنه كان مكوناً أساساً من اتفاقية باريس ونظام معاهدة التعاون بشأن البراءات الحديث العهد. وأضاف أن معالم نظام البراءات الدولي حددت بشكل أفضل في هذا الوقت، ويشمل النظام العديد من الاتفاقات المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية. ولاحظ الوفد أن الويبو وضعت العديد من البرامج المصممة لمساعدة الدول الأعضاء فردياً في تطبيق هذا الإطار الدولي على احتياجاتها المحلية. ورأى الوفد أن اتباع نهج مرن في تقديم المساعدة التقنية التشريعية و/أو السياسية المباشرة للدول الأعضاء التي تطلبها، أثبتت فعالية وكفاءة. وإضافة إلى ذلك، أعرب الوفد عن اعتقاده الشديد بأن المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو ينبغي أن تكون بناء على الطلب ومخصصة للبلد المعني، وأن تأخذ بعين الاعتبار مختلف مستويات التنمية في الدول الأعضاء. وبحسب رأي الوفد، فإن القوانين النموذجية صارمة وتقدم كآلية واحدة تناسب الجميع ولا تفرق هذه الاختلافات. وبناء على ذلك، فإن الوفد لا يعتقد أن العمل في الويبو على تطوير قوانين نموذجية جديدة أو تنقيح قانون الويبو النموذجي الحالي، هو استخدام فعال للموارد.

58. وأكد وفد باراغواي التزامه بنظام براءات دولي متوازن وفعال من شأنه أن يعزز الابتكار. وحث الوفد الدول الأعضاء على العمل معاً لتعزيز اللجنة الدائمة كما فعلت في الدورات السابقة. وأعرب الوفد عن أمله في أن تضي المناقشات حول قضايا الاستثناءات والتقييدات والبراءات والصحة ونقل التكنولوجيا، قدما في الاجتماع المقبل للجنة الدائمة. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب الوفد مشيراً إلى الفقرة 12 من الوثيقة WO/GA/47/6، عن تطلعه لتقدم المناقشات المتعلقة بتنقيح قانون الويبو النموذجي لعام 1979 للبلدان النامية بشأن الاختراعات.

59. وكرر وفد إندونيسيا دعمه لقضية تعزيز الصحة العامة من خلال استخدام التكنولوجيا والبحوث الصيدلانية. وأقر الوفد بأن البراءات تشابه إلى حد بعيد مع الابتكار ونقل التكنولوجيا في صناعة المستحضرات الصيدلانية. ومع ذلك، أشار الوفد إلى أن التقييدات والاستثناءات على حقوق البراءات، أثبتت فعالية، في بعض الحالات، عندما نفذت بشكل صحيح، مثل استخدام حكم بولار، والاستخدام الحكومي أو غيرها من الآليات. وفيما يتعلق بمسألة الكشف عن أسماء الدولية غير المسجلة الملكية، فذكر الوفد أن منظمة الصحة العالمية والتشريعات الوطنية الإندونيسية تطلب الإشارة بشكل واضح إلى الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية والأسماء العامة للمواد الصيدلانية الأخرى عدا العلامات التجارية، على غلاف المنتجات الصيدلانية. ورحب الوفد بمواصلة الدول الأعضاء مناقشة هذا الحكم بالنسبة لقضية البراءات الثانوية أو التجديد المستمر للبراءات، والتي كانت وفقاً لرأي الوفد، مصدر قلق للبلدان النامية. ورأى الوفد أن ذلك يمكن أن يشكل على المدى الطويل تأثيراً سلبياً على الابتكار ونقل التكنولوجيا وجودة البراءات، وبالتالي يعيق المبدأ الرئيسي لنظام البراءات. ولذلك، قال الوفد إن الأمانة ينبغي أن تستمر في جهودها لإنشاء تجميع للبيانات عن مختلف الممارسات فيما يتعلق بالاستثناءات والتقييدات في الدول الأعضاء في الويبو، مما سيوفر نظرة أوسع لكيفية تطبيق نظام البراءات داخل كل دولة من الدول الأعضاء.

60. وأعرب وفد اليابان عن دعمه للبيان الذي أدلى به باسم المجموعة باء. ورحب بالتقدم المحرز في الدوريتين الحادية والعشرين والثانية والعشرين للجنة البراءات من حيث النقاش حول عدد من القضايا، وعبر عن تقديره للأمانة على جهودها وللدول الأعضاء على مرونتها في هذا الصدد. وقال الوفد إنه يولي أهمية بالغة للنقاش بشأن جودة البراءات وسرية التواصل بين مستشاري البراءات وموكليهم. ورأى، فيما يخص جودة البراءات، أنه من المهم أن تُراعى، من منظور عملي، عناصر

مختلفة في إجراءات منح البراءات، بما في ذلك الممارسات الخاصة بفحص البراءات وإجراءات الاعتراض، التي تُعد عوامل محدّدة لجودة البراءات. كما رأى الوفد أن الأعمال المضطلع بها في الدوريتين الحادية والعشرين والثانية والعشرين للجنة، أي الجلسة التشاركية الخاصة بتجارب الدول الأعضاء في مجال تقاسم العمل والتعاون على الصعيد الدولي والدراستين المتعلقتين بالنشاط الابتكاري وكفاية الكشف، عادت بفائدة على كل الدول الأعضاء، إذ تسنى لها النظر في مختلف جوانب تلك القضايا من منظور عملي. وتناول قضية سرية التواصل بين مستشاري البراءات وموكليهم وقال إن تمكين مستشاري البراءات من المطالبة بالسرية قد يسهم في تعزيز موثوقية واستقرار نظام الملكية الفكرية، سواء في البلدان المتقدمة أو البلدان النامية، ومن شأنه الإسهام كذلك في حماية مصالح كل الأطراف المعنية. وعليه تطلع الوفد إلى الجلسة التشاركية المزمع عقدها بين الدول الأعضاء بشأن حماية السرية في إطار برنامج العمل المعتمد للدورة الثالثة والعشرين للجنة. وأبدى الوفد اعتقاده القوي بضرورة أن تواصل اللجنة مناقشة القضايا العالمية الخاصة بالبراءات، والتزامه بمواصلة الإسهام بطريقة بناءة في تلك المناقشات.

61. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي وقال إنه على الرغم من أن جميع أهداف الاقتراح المتعلق بإمكانية تحديث قانون الويبو النموذجي لعام 1979 بشأن الاختراعات لم تتحقق، فإن تبادل النتائج كان إيجابياً. وتطرق إلى عمل اللجنة المقبل وأفاد بأن مجموعته التمس القيام بأنشطة جديدة بشأن الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات نتيجة للمناقشات التي أجريت: التمس الوفد من الأمانة، بوجه خاص، إعداد تحليل عن الاستثناءات والتقييدات التي أثبتت فعاليتها في معالجة الشواغل الإنمائية، فضلاً عن إعداد دليل مفتوح بخصوص ذلك الموضوع. وأعرب عن استعداده للمشاركة في تجميع الأمانة للمعلومات عن تجارب الدول الأعضاء والدراسات الإفرادية المتعلقة بفعالية الاستثناءات والتقييدات، لا سيما فعاليتها في معالجة الشواغل الإنمائية. كما أبدى الوفد اهتمامه بالمناقشات الخاصة بالبراءات والصحة ونقل التكنولوجيا. وقال، فيما يخص البراءات والصحة، أن مجموعته ترحب باقتراح تنظيم ندوة تدوم نصف يوم بشأن العلاقة بين نظام البراءات والتحديات المرتبطة بتوافر الأدوية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، بما في ذلك ما يخص النهوض بالابتكار وتعزيز نقل التكنولوجيا اللازمة لتيسير النفاذ إلى الأدوية المحمية ببراءات في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. ومضى يقول إن مجموعته ستحوض بطريقة بناءة في النقاش بشأن نقل التكنولوجيا مقابل كفاية الكشف. ورأى أن ذلك النقاش سيكون أكثر بروزاً ضمن البند الخاص بنقل التكنولوجيا. وتطرق بعد ذلك إلى سرية التواصل بين مستشاري البراءات وموكليهم وأكد أن بلدان مجموعته، على غرار بعض الدول الأعضاء الأخرى، ترى أن لجنة البراءات ليست المحفل المناسب لمناقشة هذه القضية. وتناول أخيراً قضية جودة البراءات وأنظمة الاعتراض وأقر بأهمية الجلسة التشاركية المقترح عقدها طيلة نصف يوم بشأن تجارب الخبراء من مختلف المناطق حول تقييم النشاط الابتكاري في إجراءات الفحص والاعتراض والإبطال. ورأى الوفد لزوم إيلاء اهتمام خاص للإجراءين الخاصين بالاعتراض والإبطال، نظراً لعدم معالجتهما في آخر دورات اللجنة.

62. وأحاطت الجمعية العامة للويبو علماً بمضمون الوثيقة المعنونة "تقرير عن اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات" (الوثيقة WO/GA/47/6).

البند 14 من جدول الأعمال الموحد

بعض المسائل المتعلقة باللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية

63. استندت المناقشات إلى الوثيقتين WO/GA/47/7 و WO/GA/47/10.

64. وأعطى الرئيس الكلمة للوفود التي تود إبداء تدخلات بخصوص الوثيقة WO/GA/47/7 التي تتضمن تقرير اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية.

65. وأفاد وفد رومانيا، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، بأن مسألة اعتماد معاهدة قانون التصاميم تنصدر جدول الأعمال، وأعرب عن أمله في إجراء مناقشات مثمرة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة، بغية عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة جديدة في المستقبل القريب. وأعربت المجموعة عن ارتياحها إزاء المناقشات المفيدة التي دارت خلال الدورة الثالثة والثلاثين للجنة العلامات فيما يتعلق بواجهة التواصل بين أسماء البلدان وحقوق العلامات التجارية المملوكة للأفراد. وأكدت المجموعة مجدداً دعمها للاقتراح المقدم إلى لجنة العلامات من وفود كل من الجمهورية التشيكية، وفرنسا، وألمانيا، وهنغاريا، وإيطاليا، والبرتغال، وجمهورية مولدوفا، وإسبانيا، وسويسرا فيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية ونظام أسماء الحقول.

66. وذكر وفد الصين، عقب اعترافه بأهمية حماية أسماء البلدان، أنه يود الاستمرار في مناقشة هذه المسألة في الدورات المقبلة للجنة العلامات والعمل على اختتام توصية مشتركة.

67. وأحاطت الجمعية العامة للويو "بترقرير اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية" (الوثيقة WO/GA/47/7).

68. وفتح الرئيس باب التعليقات على الوثيقة WO/GA/47/10 وأعطى الكلمة لوفد الولايات المتحدة الأمريكية. ليشرح اقتراحه الوارد في الوثيقة المذكورة.

69. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه كان قد اقترح خلال الدورات الأخيرة للجنة الدائمة، عقد مناقشات بشأن خصائص مختلف النظم الوطنية لحماية المؤشرات الجغرافية، بهدف استكشاف جدوى نظام شامل فعال لإملاء المؤشرات الجغرافية. وأعرب الوفد عن أسفه لإعاققة التقدم في هذا العمل بسبب اعتراض بعض أعضاء اتحاد لشبونة. وأشار الوفد إلى أنه قد سمع مراراً وتكراراً أن العمل على المؤشرات الجغرافية لن يبدأ حتى يجتمعت المؤتمر الدبلوماسي لاعتماد وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة بشأن تسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية (وثيقة جنيف) أعماله. وقد عقد المؤتمر الدبلوماسي في مايو 2015، وإن لم يكن بمشاركة متساوية لمعظم أعضاء الويو واتحاد باريس. ورأى الوفد أن أحكام وثيقة جنيف تستثني بعض أنظمة التسجيل الخاصة بالمؤشرات الجغرافية، فضلاً عن غالبية أنظمة العلامات التجارية، ولا سيما الأنظمة الخاضعة للقانون العام، واعتبر أن هذه الوثيقة لم تحقق الاتفاق الشامل. وسعى الوفد للحصول على قرار من الجمعية العامة بأن تستعرض اللجنة أعمال مؤتمر لشبونة الدبلوماسي وتنظر في أنظمة الحماية لمحددات المصادر الجغرافية مثل علامات التصديق والعلامات التجارية الجماعية والمؤشرات الجغرافية مع حماية مبدأ الإقليمية واستخدام التسميات العامة. ومشدداً على الحاجة للتوازن، أكد الوفد توقعاته بالعمل مع الويو لضمان أن يجري تناول المؤشرات الجغرافية والعلامات التجارية والتسميات العامة بطريقة متساوية، كي لا يقوض عمل الويو بشأن المؤشرات الجغرافية مصالح أصحاب حقوق الملكية الفكرية الأخرى. وإضافة إلى ذلك، طلب الوفد من الجمعية العامة استئناف العمل بشأن المؤشرات الجغرافية في اللجنة، بغية السماح لبقية أعضاء الويو بالحديث عن حماية المؤشرات الجغرافية. ورأى الوفد أن السؤال المطروح، بالنسبة لهذه القضية، هو حول الخصائص الأساسية لكل نظام في الحفاظ على التوازن بين تحقيق المصالح والمنافسين، وليس عن من له الغلبة بين أنظمة العلامات التجارية وأنظمة المؤشرات الجغرافية الخاصة. ومن هذا المنطلق، يمكن لأعضاء الويو اتباع نظام إيداع دولي شامل لا يضر بأصحاب حقوق الملكية الفكرية أو المنافسين الآخرين. وقال الوفد إن اللجنة ينبغي أن تعقد مناقشات حول النظم الوطنية المختلفة لحماية المؤشرات الجغرافية بهدف استكشاف جدوى إنشاء نظام دولي شامل لإيداع المؤشرات الجغرافية يحترم مبدأ الإقليمية لاتفاقيتي باريس وبرن.

70. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وأحاط علماً باقتراح وفد الولايات المتحدة بشأن استعراض لجنة العلامات لوثيقة جنيف لاتفاق لشبونة. وقال الوفد إن المؤشرات الجغرافية تندرج في اختصاصات لجنة العلامات ولكن ولاية هذه اللجنة لا تشمل استعراض نتيجة المؤتمر الدبلوماسي، ولا يمكن تكليفها بهذه الولاية لأسباب

مؤسسية وقانونية منها أن هذا الاستعراض لا يجري إلا في إطار مؤتمر دبلوماسي للأطراف المتعاقدة. ورأى الوفد أن أي مراجعة مقبلة لوثيقة جنيف من امتيازات أعضاء اتحاد لشبونة وعليه ينبغي إحالة اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية إليهم.

71. وتحدث وفد رومانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وأكد دعمه للاقتراح الذي قدمته وفود الجمهورية التشيكية وفرنسا وألمانيا وهنغاريا وإيطاليا والبرتغال وجمهورية مولدوفا وإسبانيا وسويسرا إلى لجنة العلامات بشأن المؤشرات الجغرافية ونظام أسماء الحقول. ففيما يخص الاقتراح الذي قدمه وفد الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه الدورة والذي طلب فيه من لجنة العلامات استعراض وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة بشأن تسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية، قال الوفد إن مجموعته ترى أن هذا الإجراء من امتيازات أعضاء اتحاد لشبونة.

72. وذكّر وفد إيطاليا بأن لجنة العلامات قد أبدت خلال عدة دورات ماضية رفضها لاقتراح إجراء الأمانة استقصاء بشأن الأنظمة الوطنية القائمة الخاصة بحماية المؤشرات الجغرافية. إذ إن هذا الاستقصاء لن يزيك الوعي العام بالمؤشرات الجغرافية المحمية في بعض البلدان بموجب نظام العلامات التجارية وفي بعضها الآخر بموجب أنظمة خاصة لذلك؛ وعليه لن يؤثر في أنظمة الحماية المختلفة النافذة. واستدرك الوفد معلناً دعمه لاقتراح حماية أسماء البلدان في إطار نظام أسماء الحقول الذي قدمته عدة وفود إلى لجنة العلامات والذي وجده الوفد مفيداً للغاية.

73. وشكر وفد أستراليا وفد الولايات المتحدة الأمريكية على اقتراحه الذي انطوى على عدة شواغل مشتركة لبلاده. ورأى الوفد أن لجنة العلامات تتمتع بالولاية والخبرة اللازمتين لوضع معايير دولية بشأن المؤشرات الجغرافية مع مراعاة تنوع نهج الحماية في صفوف الدول الأعضاء. وشدد الوفد على أن الغرض من لجنة العلامات هو مناقشة الاستحداث التدريجي للقانون الدولي لهذه الموضوعات التي تضم بوضوح المؤشرات الجغرافية. ولا تقتصر مزايا لجنة العلامات على ولايتها فقط وإنما تشمل أيضاً مشاركة أعضائها وجميع أعضاء اتحاد باريس والدول الأعضاء في الويبو على قدم المساواة في مناقشات هذه اللجنة واتخاذ القرارات فيها. ومن ثم رأى الوفد أن اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية قد يكون مفيداً وبتاء إذ يمكن لهذا الاستعراض أن يوضح متطلبات وثيقة جنيف لجميع الدول الأعضاء في الويبو ولا سيما في المجالات التي تفتقر لإشارة صريحة أو إرشادات بشأن الجوانب المثيرة للقلق مثل رسوم التجديد ونطاق الحماية والحماية من التحول إلى تسمية عامة. ويمكن لهذه المناقشة في إطار لجنة العلامات أن تفضي إلى تفسير متنسق لوثيقة جنيف في المجالات المثيرة للقلق وأن تحد من الآثار السلبية المحتملة على التجارة من جراء تنفيذها. وفي الختام، شجّع الوفد الجمعية العامة على تأييد هذا الاقتراح.

74. وإذ أشار وفد فرنسا إلى البيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، فإنه عارض بشدة الاقتراح المقدم من وفد الولايات المتحدة الأمريكية وذكر أنه معاكس لاختصاص أعضاء اتحاد لشبونة والهيكل المؤسسي للويبو.

75. وأيد وفد جمهورية كوريا الاقتراح المقدم من وفد الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق باستعراض العمل الذي أنجزه اتحاد لشبونة مؤخراً. وشاطر الوفد الرؤية التي مفادها أن لجنة العلامات هي أنسب منتدى لمناقشة نظام دولي لإيداع المؤشرات الجغرافية لأنها لجنة الويبو الدائمة التي تغطي موضوع المؤشرات الجغرافية. وشدد الوفد على غياب نظام مشترك للمؤشرات الجغرافية يوافق عليه أعضاء الويبو كافة بمشاركة كاملة من تلك الدول. وأخيراً، رأى الوفد أنه من المفيد استعراض الاختلاف بين نظامي لشبونة الحالي والمقبل، وأن تلك الدراسات ستضيف قيمة إلى العمل الذي أنجزته لجنة العلامات على مدى العقود الماضية.

76. وأشار وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) إلى أن ولاية لجنة العلامات لمناقشة المؤشرات الجغرافية لا ينبغي تفسيرها بأنه كانت للجنة صلاحية منع الأطراف في اتفاق لشبونة من النظر في مسألة تنقيح النظام لإدراج المؤشرات الجغرافية. وفي الواقع، فإنه يتسنى، من منظور الوفد، للجنة العلامات وجمعية اتحاد لشبونة على حد سواء مناقشة المؤشرات الجغرافية في نطاق ولايتهما، دون أي ترتيب هرمي بينهما. ورأى الوفد أنه ثمة حاجة إلى توخي الوضوح القانوني إزاء ما إذا كان ينبغي للجنة العلامات أن تناقش العمل الذي انطلق أصلاً في إطار جمعية أخرى من جمعيات اتحادات الويبو. لذا، فقد أعرب

الوفد عن شكره لوفد الولايات المتحدة الأمريكية على اقتراحها، بمراجعة العمل الذي سبق وأنجزته لجنة العلامات في الماضي في مجال المؤشرات الجغرافية، ولكنه خلس إلى أنه ليست ثمة أي قيمة جلية يمكن توخيها من الاستمرار في مناقشة ذلك الاقتراح.

77. وأوضح وفد الولايات المتحدة الأمريكية أهمية أن تعمل لجنة العلامات على موضوع البيانات الجغرافية. وقال الوفد إن وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة تتضمن نهجاً خاصاً بحماية البيانات الجغرافية وإن الويبو، بصفتها منظمة متعددة الأطراف مكترسة للملكية الفكرية، المكان المناسب لمناقشة نهج أخرى، فضلاً عن العلاقة بين النهج الأخرى هذه وأثر نظام لشبونة عليها. وأعرب الوفد كذلك عن استعداده لمناقشة تفاصيل فقرة قرار لكنه تساءل أين يمكن مناقشة هذه المسائل إن لم يكن في إطار لجنة العلامات.

78. وشكر وفد سويسرا وفد الولايات المتحدة الأمريكية على اقتراحه وعلى التوضيح الذي أفاد به. ورأى الوفد أن دور اللجنة الدائمة ليس النظر في نتائج مؤتمر دبلوماسي بشأن اتفاق لشبونة المتفق وأنه ينبغي حصر هذا الدور في اتحاد لشبونة. وأعلن الوفد بالتالي رفضه للاقتراح.

79. وأعرب وفد الأرجنتين عن شكره لوفد الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتراح الذي عرضه وشدد على أهمية البيانات الجغرافية لجميع أعضاء المنظمة. وإذ وضع الوفد في اعتباره وثيقة جنيف التي اعتمدت مؤخراً ووجود نظم وطنية مختلفة لحماية الأسماء الجغرافية، رأى أنه من الضروري تحسين فهم هذه المسائل، ولا سيما مفهوم نطاق الحماية الوارد في الاقتراح. واعتبر الوفد أن لجنة العلامات هي المنتدى المناسب لبحث مسألة البيانات الجغرافية بمشاركة جميع أعضاء الويبو.

80. وأعرب وفد شيلي عن تفهمه للقلق الذي أثاره اقتراح الطلب إلى لجنة العلامات أن تستعرض عمل مؤتمر دبلوماسي. لكنه أشار إلى أن لجنة العلامات هي في الواقع اللجنة المختصة لبحث مسألة البيانات الجغرافية، كما ذكر وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ووفد جمهورية إيران الإسلامية في بيانها. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن التقدم الذي أحرز مؤخراً في الويبو يبرر مواصلة تحليل هذه المسألة، إن كان من خلال الاستعراض أو تبادل الآراء الذي من شأنه سبر أوجه التقارب. والتفت الوفد إلى أن الجميع قد أظهر مرونة بشأن التوصل إلى صيغة قرار مشتركة. وأعلن الوفد تأييده للملاحظة التي اعتبر فيها وفد الأرجنتين أن لجنة العلامات هي المنتدى المناسب لمناقشة البيانات الجغرافية، بحيث يشارك جميع أعضاء الويبو في هذه المناقشة.

81. واعتبر وفد البرتغال أن اقتراح تنقيح وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة لا يندرج في إطار ولاية لجنة العلامات. وقال الوفد إن جميع المسائل الواردة في الوثيقة نوقشت في اتحاد لشبونة وإنه لا يرى أي تبرير قانوني لنقل هذه المسألة إلى لجنة العلامات.

82. وأعلن الرئيس أن البند 14 "بعض المسائل المتعلقة باللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية" سيظل مفتوحاً قيد المشاورات غير الرسمية حول الوثيقة WO/GA/47/10 (المعقودة كذلك بشأن مسائل أخرى مدرجة في بنود أخرى من جدول الأعمال).

83. وقدم الرئيس إلى الجلسة العامة، خلال الدورة، مستجدات منتظمة حول تقدم تلك المشاورات غير الرسمية. وترد تقارير تلك المستجدات تحت البند 11 من جدول الأعمال "تقرير لجنة البرنامج والميزانية".

84. وجهت الجمعية العامة للجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية نحو دراسة مختلف الأنظمة الخاصة بحماية المؤشرات الجغرافية، ضمن ولايتها الحالية وبما يشمل كل الجوانب.

البند 15 من جدول الأعمال الموحد

بعض المسائل المتعلقة بالدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة بشأن قانون التصاميم

85. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/47/8.

86. وتحدث وفد رومانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وعبر مجدداً عن تأييده التام لهدف معاهدة قانون التصاميم الممثل في تبسيط الشروط الشكلية والإجراءات لتسجيل التصاميم وتنسيق تلك الشروط والإجراءات. وإذ ذكر أن المعاهدة لا تزال تعد مسألة ذات أولوية بالنسبة إلى المجموعة، أعرب عن اقتناع المجموعة بأن المعاهدة ستعود بفوائد ملموسة على مودعي طلبات التصاميم الصناعية وخصوصاً على الشركات الصغيرة والمتوسطة. ورأى أيضاً أن النصوص بلغت مستوى كافياً من النضوج لعقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة جديدة في ميدان التصاميم الصناعية. وإذ أبدى مجدداً مرونة المجموعة المتعلقة بإدراج مادة بشأن المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات لتنفيذ المعاهدة القادمة في نص المعاهدة، ارتأى أنه من الممكن التوصل إلى اتفاق على العناصر المتعلقة بما سيسمح للجمعية باعتماد قرار بشأن عقد المؤتمر. وفيما يتصل بشرط الكشف المقترح، أعرب عن عدم اقتناعه حتى ذلك الحين بمدى صلة ذلك الأسلوب بهدف المعاهدة وتوافقه معه. وإذ أفصح عن استعداده للمشاركة في أي مناقشات رسمية أو غير رسمية خلال الجمعية العامة، حث جميع المجموعات الإقليمية على التوصل إلى اتفاق على عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد المعاهدة في عام 2016.

87. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء وقال إنه ينبغي التوصل إلى اتفاق من أجل عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد المعاهدة. ورأى أن المعاهدة لا تمضي قدماً بل تتعد بالأحرى ابتعاداً أكبر عن هدفها المنشود ألا وهو الاتفاق على المعايير مما سيخفض تكاليف إيداع طلبات التصاميم ويخفف أعباءها. وإذ أشار إلى عدم زيادة اليقين أو الفعالية نتيجة لإدراج مادة عن المساعدة التقنية على الرغم من طابع تلك المادة المغربي اسماً، لاحظ أن المساعدة التقنية تقدم بنجاح من الويبو ولا سيما لتنفيذ معاهدة قانون البراءات ومعاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات. ورأى أنه ليس هناك ما يدعو إلى الشعور بقلق فعلي إزاء تقديم المساعدة التقنية الملائمة لتنفيذ معاهدة قانون التصاميم في حين أن المنتفعين بنظام الملكية الفكرية يظنون يعانون من التأخير في المضي قدماً بمشروع المعاهدة. وفيما يرتبط بالاقترح بشأن شرط الكشف المقدم من المجموعة الأفريقية، لاحظ عدم الاتساق بين جوهر الاقتراح والشرح المقدم من المجموعة. وأعرب عن اعتقاده أنه ينبغي سحب الاقتراح أخذاً في الحسبان هدف المعاهدة المنشود أي تبسيط الإجراءات الشكلية لتسجيل التصاميم. وإذ ذكر أن المعاهدة تعد أساساً مرجعياً للدبلوماسية المتعددة الأطراف في الويبو، أعرب عن أمله الراشح أن تتوصل الجمعية العامة إلى اتفاق على عقد مؤتمر دبلوماسي.

88. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية وشكر رئيس لجنة العلامات ونوابه على جهودهم الدؤوبة المبذولة للنهوض بجدول أعمال المفاوضات بشأن معاهدة قانون التصاميم. وذكر مجدداً موقف المجموعة الأفريقية بشأن الموضوعات المطروحة للمناقشة وأعرب عن أسفه لاستمرار انعدام الإرادة المطرد للاهتمام بقضايا لا يعتبرها بعض الأعضاء في الويبو في عداد الأولويات. وإذ أشار إلى اعتبار التسامح والشمول مبدأين من المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تشدد على مفاوضات الدول الأعضاء في الويبو، قال إن معاهدة قانون التصاميم المقترحة ينبغي أن تحقق التوازن بين احتياجات المستفيدين المقصودين إذا كان الهدف المنشود توفير آلية لضمان حماية مبسطة وفعالة يمكن التنبؤ بها للتصاميم الصناعية. وعبر عن حاجة المجموعة إلى الحصول على مساعدة تقنية مستهدفة وكافية وموثوقة تسمح بتنفيذ المعاهدة. وأعرب مجدداً عن عدم ارتياحه للطبيعة المحدودة للعناصر التي يمكن للأمم المتمتعة بالسيادة أن تحددها كمعايير لأهلية تسجيل التصاميم الصناعية في الولايات القضائية لتلك الأمم. وأخذاً في الحسبان أن مشروع معاهدة قانون التصاميم لا ينص على تعريف للتصاميم الصناعية ومختلف الآليات الوطنية لحماية التصاميم الصناعية والموضوع الواسع للشكل الزخرفي للمنتجات المصنعة، قال إن المجموعة تتقيد بالتشديد المبدي على ضرورة حماية قاعدة المعارف والأصول الحاسمة كعناصر اختيارية من مشروع المعاهدة. وأنهى بيانه معيداً تأكيد استعداد المجموعة للمشاركة البناءة في المناقشات.

89. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وأعاد تأكيد التزامه الراسخ بعمل لجنة العلامات وذكر مجدداً أنه يعلق أهمية كبيرة على تنسيق الشروط الشكلية والإجراءات لتسجيل التصاميم وتبسيط تلك الشروط والإجراءات لفائدة المنتفعين والأعضاء في الويبو عبر جميع مستويات التنمية. وأحاط علماً بأن لجنة العلامات واطبت على مدى السنوات العديدة الماضية على صياغة صكوك لوضع القواعد والمعايير وأشار إلى ضرورة مشروع المواد ومشروع اللائحة التنفيذية اللذين يهدفان إلى تحقيق شروط شكلية وإجراءات متقاربة ومبسطة لتسجيل التصاميم الصناعية لا بد منها أيضاً لوضع إطار حيوي ومرن لتطوير قانون التصاميم اللاحق بغية مجازاة التغييرات التكنولوجية المقبلة. وذكر بأن دراسات عديدة قد أجريت فيما يتعلق بتأثير المعاهدة المقترحة تمشياً مع التوصيات المعنية المنبثقة عن جدول أعمال التنمية مما دل على اعتقاد الجهات المحيية في جميع البلدان بما فيها البلدان النامية أن التغييرات المقترحة ستؤدي إلى تأثير إيجابي. وإذ أحاط علماً بأن بعض الوفود ذكرت خلال دورة الجمعية العامة المعقودة في مايو 2014 أنه يجب حل المسألة المتعلقة بشكل المساعدة التقنية بهدف التوصل إلى اتفاق على عقد مؤتمر دبلوماسي، أشار إلى استمرار افتتاح الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه للخيارات الجاري طرحها للنقاش نظراً إلى كون المساعدة التقنية الموضوع الوحيد المطروح للنقاش الذي لا يزال مفتوحاً. وذكر بثبات الأحكام الموضوعية المنصوص عليها في معاهدة قانون التصاميم في فترة انعقاد الجمعية العامة في مايو 2014. وأعرب عن تأييده لدعوة الجمعية العامة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي استناداً إلى ذلك النص الذي بلغ مستوى عالياً من النضوج مما سيهدد السبيل لاعتماد معاهدة بشأن قانون التصاميم في عام 2016. وأحاط أيضاً علماً بالاقترح المقدم من المجموعة الأفريقية في الدورة الثانية والثلاثين للجنة العلامات بشأن شرط الكشف غير أنه ذكر بأن المعاهدة تهدف إلى تبسيط الشروط الشكلية والإجراءات المتعلقة بالتصاميم وتنسيقها وبأنها ستعود من خلال ذلك بفوائد كبيرة على جميع الجهات بما فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة والبلدان النامية ورأى أن الاقتراح يبعد النص إبعاداً أكبر عن هدف التبسيط والتنسيق للإجراءات الشكلية لتسجيل التصاميم. وأضاف قائلاً إن الاقتراح يتضمن عنصراً موضوعياً لا تشمله المعاهدة ويقتصر على الإجراءات الشكلية المتعلقة بالتصاميم. وعليه، طلب من المجموعة الأفريقية سحب اقتراحها الأخير.

90. وقال وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) إن مشروع معاهدة قانون التصاميم هو محاولة لوضع القواعد والمعايير لا بد لها من تحقيق التوازن الواجب بين التكاليف والفوائد. ونظراً إلى إرساء قاعدة جيدة لفهم ذلك التوازن عبر الدراسة التي أعدتها الأمانة عن الأثر المحتمل لعمل لجنة العلامات على قانون التصاميم الصناعية وممارساته، قال إن الدراسة اعترفت ببعض المتطلبات المتعلقة بالمساعدة الإدارية والمهارات القانونية والتدريب والاستثمار في البنى التحتية لفائدة البلدان النامية. ورأى أنه ينبغي إدراج المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات في المعاهدة في شكل حكم ملزم قانوناً لأن ذلك الأمر سييسر انضمام البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً إلى المعاهدة الجديدة ويساعدها على الانتفاع الفعال بالمعاهدة. وعلاوة على ذلك، أعرب عن تأييده لاقتراح المجموعة الأفريقية الداعي إلى إدراج شرط الكشف في المادة 3 من مشروع المعاهدة. واختتم بيانه مشيراً إلى ضرورة حل القضايا المعلقة قبل عقد مؤتمر دبلوماسي لأن التسوية المسبقة لأوجه الاختلاف ستكفل نجاح المؤتمر.

91. وشدد وفد الاتحاد الروسي على المستوى الرفيع لتحضير نصوص معاهدة قانون التصاميم والنتائج المحققة حتى الان وأعرب عن تأييده للمعاهدة ولعقد مؤتمر دبلوماسي لاعتمادها في أسرع وقت ممكن في موقع يحدد في وقت لاحق. ولفت أيضاً انتباه الجمعية إلى أهمية تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية من أجل ضمان دقة تطبيق المعاهدة.

92. وأعرب وفد إندونيسيا عن تقديره لعمل الميسر ورأى أنه لا يمكن عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة قانون التصاميم إلا بعد نضوج النص وأنه من الضروري حل عدة قضايا لبلوغ مستوى النضوج المذكور. وحث بالتالي جميع الوفود على مواصلة بحث مسألتي المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات والاقترح المقدم من المجموعة الأفريقية بشأن شرط الكشف. وفيما يخص شرط المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات، ارتأى أنه من الضروري ضمان اليقين القانوني والوضوح فيما يتصل بمنح المنظمة لمثل تلك المساعدة القانونية. وفيما يتعلق بشرط الكشف، قال إنه أحاط علماً بالشرح والنقاش المتصلين بطبيعة المسألة الجوهرية أو الإجرائية وأبدى استعداداً لمواصلة بحثها بشكل غير رسمي.

93. وأيد وفد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية وقال إن الحكم المتعلق بالمساعدة التقنية يعد مسألة مهمة بالنسبة إلى جميع الدول الأعضاء على الرغم من أن اختلاف الآراء بشأن طبيعة ذلك الحكم قد سبب تأخيراً كبيراً في التوصل إلى اتفاق من أجل عقد مؤتمر دبلوماسي. وإذ أشار مجدداً إلى موقفه بشأن إدراج الحكم المتعلق بالمساعدة التقنية في مادة ضمن النص الرئيسي للمعاهدة وإلى ضرورة حل المسألة قبل عقد مؤتمر دبلوماسي، ورحب بالتعبير عن الاستعداد لمواصلة استكشاف المسألة خلال المشاورات في الدورة الحالية للجمعية العامة. وفيما يتصل بإدراج الحكم الخاص بالكشف في المادة 3، أبدى رغبته في التأكيد للدول الأعضاء أن الهدف المنشود من ذلك الحكم هو السماح للدول الأعضاء التي تنص قوانينها الوطنية بشأن التصاميم على أحكام لحماية المعارف التقليدية بالامتثال لشرط الإيداع في تشريعاتها الوطنية لدى انضمامها إلى معاهدة قانون التصاميم.
94. وأعلن الرئيس أن البند 15 "بعض المسائل المتعلقة بالدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة بشأن قانون التصاميم" سيظل مفتوحاً قيد المشاورات غير الرسمية التي يجريها، بصفة ميسر، السفير لويس إنريكي شافيس (بيرو).
95. وقدم الرئيس إلى الجلسة العامة، خلال الدورة، مستجدات منتظمة حول تقدم تلك المشاورات غير الرسمية.
96. وسأل الرئيس الوفود عن تفاصيل المشاورات غير الرسمية نظراً إلى ما ورد من معلومات مختلفة ومتباينة. وأشار الرئيس إلى أن معلومات بشرت بالتوصل إلى حل لهذه المسألة وإلى أن اقتراح قد قُدم في هذا الصدد؛ قائلاً إنه ليس من الواضح إذا كان أنصار الاقتراح سيحيلون المناقشة إلى الجلسة العامة أم إذا كان من الممكن الاكتفاء بالإحاطة علماً بعدم التوصل إلى اتفاق في هذا الصدد. وأضاف الرئيس أنه لم يتوصل إلى قرار في عقد مؤتمر دبلوماسي وسأل عما إذا كان في وسع أي وفد تقديم معلومات عن حالة المناقشات في هذا الشأن.
97. وقال وفد لاتفيا إنه أوضح للوفود أثناء المناقشات غير الرسمية أنه يرى أن قانون التصاميم جزء من حزمة شاملة، وأن الاقتراح الخاص بقانون التصاميم هذا، إن وجد، سيرتهن بالاتفاقات المبرمة في أجزاء أخرى من هذه الحزمة. وشدد على الطابع الصريح للمحادثات خلال المفاوضات، ولاحظ أن الوفود كانت مستعدة للمضي قدماً وإن لم يكن ذلك بشكل كامل. واختتمت المناقشة بطلب بالتفكير في اقتراح وسط قدمه الميسر وتضمن ثلاث نقاط: أولها أن المؤتمر الدبلوماسي لاعتماد معاهدة قانون التصاميم سيعقد في عام 2016؛ وثانيها أن مفاوضات المؤتمر ستقوم على النص الذي اتفق عليه في مايو 2014؛ وثالثها أن تراعى النسخ اللاحقة من الوثيقة الأولى. وأشار الوفد إلى أن المفاوضات لم تكتمل بعد وذكر أنه لم يكن هناك تأييد صريح لهذا الاقتراح.
98. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية وقال إنه يود التحدث بدوره بعد أن قدم وفد لاتفيا، باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق أو بصفته الوطنية، عرضاً لسياق المواقف الخاصة بالصيغة المتفق عليها بشأن فقرة القرار المتعلقة بمعاهدة قانون التصاميم إلى الجمعية العامة. وأضاف الوفد أن الاجتماعات الثنائية مع وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه قد عُقدت بينت الرغبة في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن سبل المضي قدماً وإن لم يكن أي من الجانبين راضياً عن الاقتراح المعني. وشاركت بعدئذ وفود أخرى في المناقشة واتفقت جميع الوفود على صيغة قُبلت من حيث المبدأ قبل الانتقال إلى بنود أخرى من جدول الأعمال. واستدرك الوفد قائلاً إن المجموعة الأفريقية تفاجأت بمدخلة وفد لاتفيا الذي أفاد بعدم التوصل إلى اتفاق بشأن معاهدة قانون التصاميم. وأعلن الوفد أن المجموعة الأفريقية مستعدة لاعتماد الصيغة المتفق عليها مع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ومع مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق خلال الاجتماع غير الرسمي بغية اختتام المناقشات التقنية في إطار لجنة العلامات والانتقال إلى عقد مؤتمر دبلوماسي. ومن ثم، حث الوفد وفدي الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ومجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق على إعادة النظر في موقفها واعتماد هذه الصيغة.



99. وأشار وفد لاتفيا إلى أن مداخلته السابقة قد قدمت في إطار مهمة التيسير التي عهد بها الرئيس إلى وفد لاتفيا بصفته نائب رئيس الجمعية العامة. ومن ثم، فقد خص التقرير الذي قدمه نتيجة المفاوضات غير الرسمية التي شارك فيها نائب الرئيس بصفة ميسر. وأضاف الوفد أن المسار الذي تحدث عنه وفد نيجيريا قد أجري بعد تلك المفاوضات.

100. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية وأحاط علماً بأن وفد لاتفيا لم يتحدث بصفته الوطنية أو باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وإنما بصفته ميسر المفاوضات غير الرسمية.

101. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وقال إنه يعتقد أنه لا تزال هناك فرصة للتوصل إلى اتفاق على معاهدة قانون التصاميم، وطلب تعليق الجلسة كي يتسنى للوفود التركيز على الخيارات المختلفة المعروضة عليهم.

102. وطلب رئيس الجمعية العامة من وفد الاتحاد الأوروبي أن يوضح اقتراحه بشأن البت في معاهدة قانون التصاميم.

103. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وطلب من الميسر قراءة النص الذي أعده نتيجة لعملية التيسير، على أن يكون مفهوماً أنه ليس نص متفقاً عليه ولكنه يعدُّ أفضل وسائل التوصل إلى توافق في الآراء. وطلب الوفد أيضاً من الرئيس عرض هذا النص على الجمعية كي تبت فيه.

104. ودعا الرئيس وفد لاتفيا إلى قراءة النص.

105. وقرأ وفد لاتفيا النص التالي:

106. "اتفقت الجمعية العامة للويبو:

"1" على أن تعقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة قانون التصاميم في عام 2016؛

"2" وعلى أن يقوم نص الاقتراح الأساسي لمعاهدة قانون التصاميم على الوثيقتين SCT/31/2 Rev. و SCT/31/3 Rev.؛

"3" وعلى أن ينظر المؤتمر الدبلوماسي في المسائل التي ناقشتها لجنة العلامات في دورتها الثالثة والثلاثين؛

"4" وعلى أن يُبت في زمان ومكان انعقاد المؤتمر الدبلوماسي في اجتماع يُعقد بعد الدورة الخامسة والثلاثين مباشرة."

107. وسأل الرئيس عن موافقة جميع الوفود على هذا النص.

108. وقال وفد نيجيريا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، أنه لا يفهم لما تعود الجمعية إلى نص الميسر، إذ رأت المجموعة الأفريقية أنها تجاوزت هذا النص بعد المشاورات غير الرسمية والثنائية التي عُقدت مع الاتحاد الأوروبي والتي أسفرت عن صيغة أخرى قدمها وفد الاتحاد الأوروبي إلى المجموعة الأفريقية التي وافقت عليها.

109. وأكد وفد الاتحاد الأوروبي، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، أن نص الميسر أفضل وسيلة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة الهامة بالنسبة للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. ورأى الوفد أنه من واجب المنظمة أن تسعى إلى التوصل إلى اتفاق على أساس ذلك النص، وعليه طلب أن يُعرض هذا النص على الجمعية كي تناقشه.

110. وذكر وفد مصر أنه حرصاً على النزاهة وحسن النية والشفافية، ينبغي توزيع النص الذي اقترحه وفد الاتحاد الأوروبي إلى المجموعة الأفريقية وعدم العودة إلى مجالات لم يتفق عليها.

111. وأشار وفد جنوب أفريقيا إلى أن المجموعة الأفريقية وافقت على الاقتراح الذي قدمه وفد الاتحاد الأوروبي كأساس للمضي قدماً، وأبلغت الاتحاد الأوروبي بذلك. وذكر أن وفد الاتحاد الأوروبي لم يبلغ المجموعة الأفريقية بسحبه الاقتراح، ورأى أنه ينبغي للجمعية أن تواصل أعمالها على أساس هذا الاقتراح.

112. وأكد وفد الكونغو المفاوضات غير الرسمية مع وفد الاتحاد الأوروبي الذي قدم نصاً. وأعرب عن رغبته في مواصلة المناقشة على أساس هذا النص عوضاً عن نص الميسر.

113. ولاحظ الرئيس أنه لم يكن هناك توافق في الآراء بشأن الاقتراح.

114. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وأعرب عن أسفه لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن النص الذي وضعه الميسر. وسعيًا إلى التقدم والاستفادة من المناقشات، اقترح الوفد الانتقال إلى النص الذي أشارت إليه المجموعة الأفريقية والذي وُزِعَ في وقت سابق. وعليه، قرأ الرئيس النص التالي:

115. "وافقت الجمعية العامة للويبو: على أن تتولى لجنة العلامات استكمال نص الاقتراح الأساسي لمعاهدة قانون التصاميم في دورتها الرابعة والخامسة والثلاثين؛

"1" على ألا يُدعى إلى عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة قانون التصاميم في \* عام 2016 إلا إذا انتهت المناقشات\* حول المساعدة التقنية والكشف أثناء دورتي اللجنة الرابعة والخامسة والثلاثين؛

"2" وعلى أن تتولى لجنة العلامات استكمال نص الاقتراح الأساسي لمعاهدة قانون التصاميم في دورتها الرابعة والخامسة والثلاثين؛

"3" وعلى أن يُبْت في زمان ومكان انعقاد المؤتمر الدبلوماسي، إن تقرر عقده في نهاية والنصف الأول من عام 2017، في اجتماع تحضيرى ينعقد بعد الدورة الخامسة والثلاثين مباشرة."

116. وشدد وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية على أن النص قد اُتفق عليه وأبدى اعتراضه على تغييره في هذه المرحلة في الجلسة العامة. ثم قرأ الوفد النص التالي الذي اُتفق عليه بين المجموعة الأفريقية ووفد الاتحاد الأوروبي خلال المناقشات غير الرسمية:

117. "وافقت الجمعية العامة للويبو: على أن تتولى لجنة العلامات استكمال نص الاقتراح الأساسي لمعاهدة قانون التصاميم في دورتها الرابعة والخامسة والثلاثين؛

"1" على ألا يُدعى إلى عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة قانون التصاميم في عام 2017 إلا إذا انتهت المناقشات حول المساعدة التقنية والكشف أثناء دورتي اللجنة الرابعة والخامسة والثلاثين؛

"2" وعلى أن تتولى لجنة العلامات استكمال نص الاقتراح الأساسي لمعاهدة قانون التصاميم في دورتها الرابعة والخامسة والثلاثين؛

\* أشار وفد الاتحاد الأوروبي إلى وجود تغييرات في النقطتين (المبينتين بعلامة \*) مقارنة بالنص الذي وُزِعَ في وقت سابق.

"3" وعلى أن يُت في زمان ومكان انعقاد المؤتمر الدبلوماسي، إن تقرر عقده في عام 2017، في اجتماع تحضيري ينعقد بعد الدورة الخامسة والثلاثين مباشرة."

118. وذكر وفد رومانيا أن المناقشات غير الرسمية قد عُقدت بالتزامن اقتصاداً للوقت قائلاً إنه لم يحضر المفاوضات المتعلقة بمعاهدة قانون التصاميم. وعليه، أكد الوفد أنه لم يكن جزءاً من هذا الاتفاق. ونظراً إلى أن النص الذي قرأه وفد الاتحاد الأوروبي يحظى بقبول أكبر لدى مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، دعا الوفد الوفود الأخرى إلى النظر في أحدث الاقتراحات.

119. وأعلن وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه مستعد لتأييد أي من النسختين وشجع الوفود الأخرى على إبداء المرونة نظراً إلى أن التغييرات طفيفة للغاية وإلى أن النصين متشابهين للغاية.

120. وطلب وفد جنوب أفريقيا تعليق الاجتماع.

121. واستأنف الرئيس الجلسة وأعلن أن الجهود التي بذلها الجميع على وشك أن تؤتي ثمارها. وشكر الجميع على ما أبدوه من مرونة وزخم غير مسبوقين، ودعا وفد نيجيريا إلى قراءة القرار المقدم للنظر فيه بشأن البند 15 من جدول الأعمال.

122. وقرأ وفد نيجيريا نص مشروع القرار الذي اعتمد.

123. وافقت الجمعية العامة لليوبو:

على أن تتولى لجنة العلامات استكمال نص الاقتراح الأساسي لمعاهدة قانون التصاميم في دورتها الرابعة والخامسة والثلاثين؛

"1" على ألا يُدعى إلى الانعقاد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة قانون التصاميم في نهاية النصف الأول من عام 2017 إلا إذا انتهت المناقشات حول المساعدة التقنية والكشف أثناء دورتي اللجنة الرابعة والخامسة والثلاثين؛

"2" وعلى أن تتولى لجنة العلامات استكمال نص الاقتراح الأساسي لمعاهدة قانون التصاميم في دورتها الرابعة والخامسة والثلاثين؛

"3" وعلى أن يُت في زمان ومكان انعقاد المؤتمر الدبلوماسي، إن تقرر عقده في نهاية النصف الأول من عام 2017، في اجتماع تحضيري ينعقد بعد الدورة الخامسة والثلاثين مباشرة.

البند 16 من جدول الأعمال الموحد

تقرير عن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية واستعراض تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية

124. استندت المناقشات إلى الوثيقتين WO/GA/47/9 و WO/GA/47/11.

125. وأشارت الأمانة إلى أن هذا البند من جدول الأعمال يضم وثيقتين مطروحتين للنظر فيهما هما "تقرير اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية واستعراض تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية" (الوثيقة WO/GA/47/9) و"قرار عن بعض المسائل المتعلقة باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية" (الوثيقة WO/GA/47/11). أما عن أولها، فقد ذكّرت الأمانة بأن لجنة التنمية قد اجتمعت مرتين منذ الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة، التي عقدت في سبتمبر-أكتوبر 2014، أي في

دورتها الرابعة عشرة التي عقدت من 18 الى 21 نوفمبر 2014 وفي دورتها الخامسة عشرة التي عقدت من 20 إلى 24 أبريل 2015. وتضم الوثيقة ملخص الرئيس لهاتين الدورتين. وتحتوي أيضاً على تقرير المدير العام عن تنفيذ جدول أعمال التنمية الذي ناقشته لجنة التنمية في دورتها الخامسة عشرة. وأما ثانيهما فقد تناول تنفيذ ولاية اللجنة وتنفيذ آليات التنسيق والرصد والتقييم وأساليب إعداد التقارير. وطلبت اللجنة في هذه الوثيقة من الجمعية العامة أن تتيح لها مواصلة مناقشة هاتين المسألتين خلال دورتها السادسة عشرة والسابعة عشرة، وأن تقدّم بعدئذ تقريراً عن هذه المناقشات وتوصيات في هذا الصدد إلى الجمعية العامة في عام 2016.

126. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء وشكر الرئيس على توجيهه هذه الدورة والأمانة على عملها الجاد. وأعلنت المجموعة باء أن الوقت قد حان لإمعان النظر في آثار جدول أعمال التنمية على المنظمة. وأشارت إلى أنه ينبغي النظر في التنمية مع مراعاة أهداف الوبو والنتائج المنشودة من عملها. وأعربت عن أملها في أن يسفر الاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية عن عناصر تثير دراسة هذه المسألة. وذكرت المجموعة بأن اختصاصات هذا الاستعراض حددت إثر مفاوضات طويلة ومكثفة وعليه ينبغي قراءتها وتفسيرها بعناية. وأشارت المجموعة إلى أن نطاق الاستعراض يشمل معايير الملازمة والفعالية والتأثير والاستدامة والكفاءة في عمل الوبو الرامي إلى تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، ولا يشمل تعميم هذه التوصيات. وفضلاً عن ذلك، نوهت المجموعة بأهمية مراعاة آراء المستفيدين المزمعين لضمان مطابقة نتائج الاستعراض للواقع، وفقاً لما شددت عليه المفاوضات. وفيما يتعلق بالمسألة الواردة في الوثيقة WO/GA/47/11، قال الوفد إنه لا حاجة إلى إدراج بند دائم عن الملكية الفكرية والتنمية نظراً إلى أنه يمكن الاستمرار في اقتراح ومناقشة مسائل الملكية الفكرية وما يتصل بها من قضايا إنمائية في إطار بند محدد من جدول الأعمال. وفيما يخص "هيئات الوبو المعنية"، ذكر الوفد أن لجنة التنمية ليست في وضع يمكنها من اتخاذ قرار بشأن جدوى اللجان الأخرى؛ وإنما يعود البت في ذلك إلى كل من لجان الوبو وفقاً لما تكفله آلية التنسيق. وفي الختام، شدد الوفد على قلق مجموعته الشديد إزاء قضايا لجنة المعايير؛ وجدول أعمال التنمية وآليات التنسيق التي تعرقل عمل الوبو المنوط بها في ولايتها ولا تسهم في تحقيق أهداف المنظمة. وأعلن الوفد ضرورة حل هذا الوضع في أسرع وقت ممكن الذي يتنافى مع الغرض من جدول أعمال التنمية.

127. وتحدث وفد رومانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وأعرب عن تقديره لرئيس لجنة التنمية ونائبه وأشاد بجهود الأمانة في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، ورصد وتقييم أنشطة التنفيذ، وإعداد تقارير بشأنها. ورأت المجموعة أن الوبو قد دججت في عملها الاهتمامات المتعلقة بالتنمية التي أعربت عنها الدول الأعضاء، والدليل على ذلك العدد الهائل من الأنشطة الموجهة نحو التنمية التي نفذتها الأمانة. وذكر بأنه ينبغي لمسار الاستعراض أن يرشد الدول الأعضاء بشأن تلبية المشاريع المنفذة للاحتياجات المحددة. والتفت الوفد إلى آليات التنسيق قائلاً إنه ينبغي تعميم توصيات جدول أعمال التنمية في مختلف هيئات الوبو على أن تتصل هذه التوصيات بأهدافها وأن تُستثنى من هذه اللجان لجنة المعايير ولجنة البرنامج والميزانية. وفي الختام، أضافت المجموعة أن التقرير عن سبل إسهام هيئات الوبو في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية يعدُّ أداة مناسبة لتحقيق أغراض آليات التنسيق.

128. وشكر وفد نيجيريا، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، كلاً من رئيس لجنة التنمية ونوابه والأمانة على التزامهم بإثراء العمل الجوهري للجنة، كما أعرب عن تقديره لكل من المدير العام واللجنة. وأشارت المجموعة إلى أن الأنشطة والمناقشات المعدة في إطار اللجنة جوهريّة بالنسبة للمجموعة الأفريقية، ليس فقط لكونها مفيدة في قدرة الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي للبلدان الأفريقية، بل أيضاً كمؤشر قابل للقياس لالتزام الوبو ودولها الأعضاء واستيفاء الغرض الكامن الذي تتوخاه توصيات جدول أعمال التنمية. وقد استفادت المجموعة، ولا تزال تستفيد، من المساعدة التي تقدمها الوبو من خلال تنفيذ مشاريع جدول أعمال التنمية. كما سلط الضوء على تعميم التوصيات في الوبو وأشار إلى أن الاستعراض المستقل لتوصيات جدول أعمال التنمية قد جاء في الوقت المناسب. وأكدت المجموعة مجدداً القابلية للقياس التي تحظى بها المعايير ذات الأهمية والتأثير والفعالية والاستدامة التي ينبغي أن ينصب تركيز الاستعراض عليها. وأعربت المجموعة عن ثققتها في خطة العمل من أجل إجراء استعراض شامل وأعرب عن توقعاته إزاء نتيجة تلك الممارسة. وشجعت المجموعة إبرام اتفاق جماعي

بشأن الاستعراض الخارجي للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون من أجل التنمية. وكفالة ترسيخ أهداف توصيات جدول أعمال التنمية على نحو ملموس في الويبو. وأكد ضرورة تعجيل الويبو بتحمل مسؤوليتها باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من منظومة أوسع للأمم المتحدة لتيسير نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً وأعرب عن تطلعه إلى عقد مناقشات بناء بخصوص هذا الموضوع. وتظل المجموعة في حيرة إزاء اضمحلال الإرادة السياسية للارتقاء بالعمل المعياري للويبو، ومن المفترض أن ذلك يعزى لشدة مقاومة المشاركة في المفاوضات التي أتاحت التوسع القابل للتنبؤ في الهندسة الدولية للملكية الفكرية التي من شأنها أن تسمح بتوسيع نطاق المشاركة والاستفادة من الجميع، لا سيما أفريقيا. وأعزت المجموعة ذلك أيضاً إلى نقص التنفيذ الكامل لولاية لجنة التنمية وقرار الجمعية العامة لعام 2010 بشأن آليات التنسيق. وأكدت المجموعة مجدداً طلب التعهد بالتزام لإدراج بند دائم في جدول الأعمال بشأن الملكية الفكرية والمسائل المتعلقة بالتنمية لتعزيز المناقشة المنصبة على مسائل الملكية الفكرية، إلى جانب الوفاء بالتزامات الإبلاغ للجنة الميزانية ولجنة المعايير بشأن التنفيذ الخاص لتوصيات جدول أعمال التنمية. وتدعو المجموعة إلى سد ثغرات الملكية الفكرية التي تعترى منظر الملكية الفكرية الدولي السائد غير المنسجم، وتتطلع إلى المؤتمر المزمع عقده في عام 2016 بشأن الملكية الفكرية والتنمية كفرصة إضافية للمشاركة في مناقشات صريحة وبناءة وهادفة.

129. وأشار وفد الهند، متحدثاً باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، إلى الخطوات المهمة التي اتخذتها الدول الأعضاء في الويبو والأمانة لتعزيز توجيه التنمية في عمل الويبو. وسلط الضوء على تركيز لجنة التنمية بالأساس على تعميم جدول أعمال التنمية في جميع أنشطة الويبو، بما يجعل التنمية جزءاً لا يتجزأ من عمل المنظمة. وأحاط علماً بأن لجنة التنمية قد وجدت دورها باعتبارها لجنة مهمة داخل المنظمة. ونظراً للتفاني الجاد في تنفيذ التوصيات الخمسة والأربعين من جدول أعمال التنمية، رأت المجموعة أنه ينبغي لجميع هيئات الويبو المختصة أن تراعي تلك التوصيات في أنشطتها. ووضعت حقوق الملكية الفكرية في سياقها، في إطار التنمية الأوسع، لكفالة تكييف وأقلمة نظم الملكية الفكرية على وجه التحديد مع مختلف البلدان، قصد تعزيز النمو الاجتماعي والاقتصادي الشامل والتنمية المستدامة.

130. وأبرز وفد الصين أن السنة تشهد الذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة. وسلط الأضواء على نجاح اعتماد خطة التنمية لما بعد عام 2015. وقال إن الويبو بوصفها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة أحرزت تقدماً ملحوظاً في تعميم التنمية في أنشطتها منذ اعتماد جدول أعمال التنمية وإن توصيات جدول أعمال التنمية نفذت تنفيذاً منظماً وحققت النتائج. ومضى يقول إن عدة بلدان نامية استفادت استفادة فعليه وأعرب عن فائق تقديره للمدير العام وفريقه على المساهمة الكبيرة في النهوض بتوصيات جدول أعمال التنمية وتنفيذها على مدى السنوات الماضية. وأبدى أيضاً سروره لملاحظة تحقيق عدة إنجازات إيجابية في لجنة التنمية في السنوات الماضية. وأشار إلى تحقيق توافق الآراء بشأن مواصفات الاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية بينما لاحظ بعض المرونة في المناقشات بشأن الاستعراض الخارجي للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية. ورأى أن الويبو قادرة على المضي قدماً بعملية تقودها الدول الأعضاء لمواصلة تحسين العمل في مجال التنمية وتعزيز تنفيذ جدول أعمال التنمية وتعميم ذلك الجدول في أنشطة الويبو.

131. وشكر وفد البرازيل الأمانة على تقريرها ورئيس لجنة التنمية على جهوده الدؤوبة. وقال إن اللجنة نجحت في الواقع في المضي قدماً بعدة مسائل مندرجة في جدول الأعمال في الدورات الأخيرة غير أنه رأى أن اللجنة لم تحرز التقدم في بعض المجالات التي تكتسي أهمية كبيرة مثل المجالات المتعلقة بآليات التنسيق والركن الثالث من ولاية اللجنة. وأردف قائلاً إن تلك المسائل تعتبر أساسية لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وشدد على أهمية الاستعراض المستقل المتواصل بالنسبة إلى مستقبل جدول أعمال التنمية وذكر مجدداً أن تنفيذ جدول أعمال التنمية هو عمل متطور وأن الاستعراض المستقل سيسهم في تحليل الخطوات القادمة.

132. وساند وفد جنوب أفريقيا المجموعة الأفريقية وشكر الأمانة على التقرير ورئيس لجنة التنمية ونوابه على الجهود الدؤوبة المبذولة. وقال إن الويبو عندما اعتمدت التوصيات الخمس والأربعين لجدول أعمال التنمية في عام 2007 قد اعترفت بأن عافية

الاقتصاد العالمي الجديد تعتمد على قدرة المزيد من الأمم على المشاركة والمساهمة على وجه تام فيه. واسترسل قائلاً إن اعتماد جدول أعمال التنمية واتخاذ القرار اللاحق بشأن آليات التنسيق في عام 2010 هما إنجازان كبيران غير أنه شدد على عدم تحقيق نتائج مثمرة في العامين الماضيين. وأحاط علماً بعدم التوصل إلى اتفاق على تنفيذ آليات التنسيق بوجه تام وخص بالذكر لجنة الميزانية ولجنة المعايير. وأعرب عن قلقه إزاء الاستعراض الخارجي للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية وإزاء تنفيذ الركن الثالث من ولاية لجنة التنمية. وهنأ لجنة التنمية على وضع الصيغة النهائية لمواصفات الاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وأعرب عن أمله أن يحدث الاستعراض التأثير الفعلي في مشروعات جدول أعمال التنمية. وأثنى مجدداً على اللجنة الاتفاق أخيراً على السبيل للمضي قدماً بمؤتمر الملكية الفكرية والتنمية والمشروع المتعلق بنقل التكنولوجيا. واختتم بيانه قائلاً إنه يتوقع أن يلاحظ انبثاق التوصيات عن ذلك المشروع المنفذ على النحو المنصوص عليه في المادة 10 من الاتفاق المنشئ للويبو.

133. وشدد وفد كوبا على كون جدول أعمال التنمية ركناً من أركان المنظمة الرئيسية. واعترف بضرورة أن تجري الدول الأعضاء حواراً بشأن الملكية الفكرية والتنمية وقال إنه ينبغي أخذ جدول أعمال التنمية في الاعتبار خارج نطاق نهجه القائم على المشروعات. وأيد التوصيات بشأن المساعدة التقنية ورأى أنه ينبغي إجراء المزيد من الدراسات المتصلة بالملكية الصناعية وأوجه المرونة والملك العام. وأنهى كلمته قائلاً إنه من الضروري أن يضمن جدول أعمال التنمية التوازن بين النظام الدولي للملكية الفكرية والسياسات العامة الوطنية.

134. وأعرب وفد إندونيسيا عن رأيه في التزام الويبو القانوني بتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وكما يرد في ميثاق الأمم المتحدة وفي الاتفاق بين الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن وضع الويبو كوكالة متخصصة، رأى الوفد أن تعميم جدول أعمال التنمية على أنشطة المنظمة التزام قانوني يقع على المنظمة والدول الأعضاء فيها. واعتبر علاوة على ذلك أن تعميم جدول أعمال التنمية على أنشطة المنظمة ينبغي أن ينفذ ويناقش بطريقة واقعية. وناشد بالتالي بإجراء مناقشة حول إنشاء آلية تنسيق. وصرح، كما قال وفدا البرازيل والصين، بأن مناقشة جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 مهمة أيضاً. ورأى أن المؤتمر الدولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية ينبغي أن يناقش أيضاً جميع المسائل المتعلقة بجدول أعمال التنمية، ومسائل أخرى تتعلق مثلاً بنقل التكنولوجيا.

135. ورأى وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) أن لجنة التنمية أحرزت تقدماً جيداً في السنوات الأخيرة في تنفيذ بعض أجزاء جدول أعمال التنمية، وفي تحقيق بعض النتائج الواقعية. وقال إن اللجنة ينبغي أن تواصل التزامها وعزمها السياسي على تعزيز العمل ومواصلة البناء على ما قد أنجز ومواجهة أوجه القصور القائمة. وفي هذا السياق صرح الوفد بأن الأهداف الكبرى تكمن في تقليص الهوة المعرفية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، والانتفاع بمواطن المرونة في معاهدات الملكية الفكرية وتعزيز النفاذ إلى خدمات التعليم والصحة والحصول على الأدوية وحماية الموارد الطبيعية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية. وذكر الوفد أن جدول أعمال التنمية ينبغي ألا يعتبر مشروعاً مربوطاً بفترة زمنية محددة، بل كعملية يجب أن تعتم باستمرار على جميع أنشطة الويبو ولجانها. وتحديث عن مجال وضع القواعد والمعايير وقال إن لجنة التنمية هيئة ينبغي أن تستطلع سبل الانتفاع بالملكية الفكرية لخدمة أهداف التنمية.

136. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي أدلى به وفد اليابان بالنيابة عن المجموعة بـ. ورأى أن الويبو ينبغي أن تعزز الجهود التي تبذلها لمساعدة البلدان على وضع استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية والابتكار من أجل تلبية احتياجاتها الوطنية وزيادة وتيرة النمو الاقتصادي، وقال إن هذه الاستراتيجيات، مدعومة بمدخلات إضافية من القطاع الخاص والجامعات ومؤسسات البحث، يمكن أن تساعد على توجيه الحكومات لاتخاذ قرارات مستنيرة في أفضل طريقة للانتفاع بالملكية الفكرية في النهوض بالبحوث العملية والتكنولوجية والتنمية والتجارة وتعزيزها. وأوصى الوفد الويبو ببذل المزيد من الجهود لتعزيز الدور الإيجابي الذي تؤديه الملكية الفكرية في تحقيق التنمية، وذلك مثلاً بزيادة فرص النفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات ودعم الأكاديميات الوطنية للملكية الفكرية ودعم المكاتب الوطنية للملكية الفكرية والشركات الصغيرة

والمتوسطة والصناعات الإبداعية وتكوين الكفاءات في مجالات حماية الملكية الفكرية وإدارتها وتسويقها. وأضاف أن أنشطة تكوين الكفاءات التي تقوم بها الويبو ينبغي أن توجّه صوب مشروعات واقعية لها أهداف واضحة قابلة للتنفيذ. وأشار إلى أنه عندما يتعين إجراء دراسات، ينبغي احترام الممارسات الجيدة المتبعة في الاستعانة بالدراسات الخارجية. ولذلك أوصى الويبو بوضع سياسة واضحة بشأن إجراء استعراضات الأقران ووضع الدراسات المراجعة في صيغتها النهائية.

137. وتحدث وفد لكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وقال إن من شأن وضع بنية تحتية متينة ومتوازنة للملكية الفكرية، مدعومة بتدابير تكوين الكفاءات ومقرونة بثقافة موجهة نحو التنمية في مجال الملكية الفكرية، أن تساهم في بلوغ أهداف التنمية. وقال إن الاتحاد الأوروبي يؤيد هو والدول الأعضاء فيه الاستنتاجات الواردة في تقرير المدير العام بمعنى أن العمل الذي تقوم به الويبو لتنفيذ جدول أعمال التنمية قد أضفى جزءاً لا يتجزأ من أنشطة المنظمة. ورحب الوفد بالجهود التي يبذلها المدير العام وموظفوه لتحقيق الأهداف التي حددتها الدول الأعضاء. وشكر الأمانة على مساهمتها القيمة في عمل اللجنة. وأضاف أن المجموعة تشير أيضاً إلى أن من الضروري إجراء تقييم لضمان فعالية المشروعات ونجاحها وشفافيتها واستدامتها، ولتحديد الدروس المستفادة وتوسيع نطاق البرامج حسبما يكون مناسباً. وأعرب عن أمله في أن تضمن الجهود الجماعية التي يبذلها أعضاء الويبو إنجاز أنشطة التنمية على نحو مستدام ومجوكة جيدة وابتاع أفضل الممارسات وبتهيئة الظروف المواتية للوفاء بولاية لجنة التنمية وتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية بفعالية وتوافق في الآراء. وذكر الوفد أن الاتحاد الأوروبي شارك بفعالية بالغة خلال السنوات الماضية هو والدول الأعضاء فيه في تعزيز الملكية الفكرية كأداة فعالة لتحقيق التنمية. وأردف قائلاً إن برامج الويبو يمكن أن تتأزر فيما بينها باستخدام ما خصصه الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه من موارد جملة لبرامج المساعدة التقنية في ميدان الملكية الفكرية التي تعود بالفائدة على طائفة عريضة من البلدان النامية. وفي هذا الصدد قال الوفد إن الاتحاد الأوروبي قدم هو والدول الأعضاء فيه مساعدة ضخمة من خلال أنشطة التعاون التقني في مجال الملكية الفكرية لفائدة البلدان الأقل نمواً، ولا سيما في سياق المادة 67 من اتفاق ترييس. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي سيواصل هو والدول الأعضاء فيه الالتزام بمواصلة التقدم في هذا الميدان لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية بطريقة مناسبة تقوم على توافق الآراء.

138. وأعرب وفد اليابان عن تقديره لعمل الويبو الدؤوب على تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وأشار إلى أنه يعلّق أهمية كبيرة على المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات. وقال الوفد إن أنواعاً مختلفة من المساعدة قدمت عن طريق الصناديق الاستثنائية اليابانية في الويبو للدول الأعضاء في أفريقيا والبلدان الأقل نمواً والدول الأعضاء الأخرى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتحدث عن تنظيم الحلقات الدراسية الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية، وحلقات العمل والدورات التدريبية والبعثات الاستشارية المتخصصة، وبرامج الزمالة طويلة المدى، وترجمة مواد مختارة خاصة بالويبو. وقال الوفد إن بلاده دعمت عبر هذه القنوات عدداً من المشاريع والأنشطة التي تديرها الويبو. وذكر أن بلاده شاركت خبرتها في استخدام الملكية الفكرية لخلق الثروة، وتعزيز القدرة التنافسية وتشجيع التنمية الاقتصادية. وأفاد وفد اليابان بأن تحسين أنظمة الملكية الفكرية من شأنه أن يدفع التنمية الاقتصادية المستدامة بذاتها في البلدان النامية ويسهم في تنمية الاقتصاد العالمي.

139. وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن تقدير بلاده لنتائج عمل اللجنة وعمل أمانة الويبو في تنفيذ جدول أعمال التنمية. ورأى أن عدداً من المشاريع الناجحة أجريت في سياق هذا العمل. وسلط الوفد الضوء على إنشاء وتطوير مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. وبناء عليه، أبدى الوفد دعمه للجهود المبذولة في متابعة تنفيذ المشاريع وفقاً لجدول أعمال التنمية.

140. وأيد وفد الكاميرون البيان الذي ألقاه وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية. ورحب بالتقدم الإيجابي الذي تحقق في عمل اللجنة. وقال إن العديد من البلدان، بما فيها الكاميرون، استفادت من المشاريع التي نفذت تحت إشراف لجنة التنمية. وهنأ الوفد المدير العام وفريقه على نجاح عملهم في تنفيذ تلك المشاريع. ولكن للتأكد من أن تلك النتائج طويلة الأمد، طلب الوفد إعادة النظر في طبيعة المساعدة التقنية من أجل التنمية. وطلب أيضاً إيجاد حل ناجح لنقل التكنولوجيا.

141. وأيد وفد اليونان البيانات التي أدلى بها باسم المجموعة بآء والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وقال إن اللجنة أنشئت بهدف مناقشة الملكية الفكرية والتنمية. وفي غضون السنوات الست الماضية، أحرزت لجنة التنمية الكثير من التقدم. وفي هذا الصدد، رحب الوفد بتقرير المدير العام وبالجهود التي بذلتها الأمانة. وأشار الوفد إلى أن بلاده تولي أهمية شديدة لأنشطة المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات التي تضطلع بها الويبو، وأعرب عن اعتقاده أن تلك البرامج ستسهم في نطاق تلك الأنشطة فقط في حال قيمت بطريقة شفافة وفعالة وقائمة على الأدلة. وأخذ بعين الاعتبار المشكلة الناشئة في هذا الصدد، رحب الوفد بتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية بطريقة مناسبة يحركها توافق الآراء.
142. ودعم وفد كوت ديفوار بيان وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. وأشار الوفد إلى أن مشاريع جدول أعمال التنمية تعود بنتائج إيجابية على البلدان النامية. وسلط الوفد الضوء على مشروع تجربي بشأن تعزيز القطاع السمعي البصري وتطويره في بوركينافاسو وبلدان أفريقية محددة. وأعرب الوفد عن أمله في أن تستفيد بلاده من هذا المشروع.
143. وأيد وفد غانا البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية. وأعرب الوفد عن تقديره لمساهمة الويبو في استخدام الملكية الفكرية أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية.
144. ورحب وفد شيلي بالعمل المنجز في لجنة التنمية وقال إن التنفيذ الفعال للتوصيات الخمس والأربعين لجدول أعمال التنمية ينبغي أن يكون بوصلة مجمل عمل المنظمة. وأشار الوفد إلى دعمه لعملية المراجعة المستقلة الجارية وفق المواصفات التي اعتمدها لجنة التنمية. وذكر الوفد مجموعة من المشاريع التي تُنفذها لجنة التنمية والتي استفاد منها بلده. واعتبر أن هذه المشاريع أسهمت في بناء القدرات ورفع التحديات. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأنه، وانطلاقاً من ولاية لجنة التنمية، لم يؤدّ تنفيذ هذه الأنشطة إلى تنفيذ التوصيات الخمس والأربعين لجدول أعمال التنمية. وقال الوفد إنه ينبغي القيام بذلك على أساس شامل ودائم على أن يشمل جميع أنشطة الويبو.
145. وأيد وفد زيمبابوي البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية. وأقر الوفد بالعمل الشامل الذي أنجزته لجنة التنمية لتعميم توصيات جدول أعمال التنمية. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن على الويبو أن تلعب دوراً هاماً في مساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، لا سيما استناداً إلى جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 الذي اعتمده الأمم المتحدة مؤخراً. وختم الوفد قائلاً إن نقل التكنولوجيا مجال مهم ينبغي للمنظمة أن تُركز عليه بجدية.
146. واعتبر وفد جمهورية كوريا أن التعاون الملموس بين الويبو والمنظمات الأخرى ذات الصلة أمر حيوي لبناء القدرات في مجالات الملكية الفكرية في البلدان النامية. وسلط الوفد الضوء على مساهمة بلده في الأعوام الاثنتي عشر الأخيرة التي بلغت 7.8 مليون فرنك سويسري والتي تتيح مواصلة عمل الصندوق الاستئماني الكوري.
147. وذكر ممثل شبكة العالم الثالث بأن دمج جدول أعمال التنمية في أنشطة الويبو أمر صعب. والتفت الممثل إلى أن جدول أعمال التنمية لا يزال يُنقذ بصيغة مشروع وأنه تعذر ترجمة العديد من المشاريع في أنشطة الويبو. ومضى يقول إن جدول أعمال التنمية لا يتماشى واحتياجات الدول النامية وأعرب عن قلقه لعدم توفر إمكانية استعراض أكاديمية الويبو.
148. وشددت ممثلة مبادرة تصورات الابتكار (Innovation Insights) على أن لجنة التنمية منتدى هام للنظر في حركة التقدم التكنولوجي وأنها مساهم رئيسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقالت الممثلة إن أعضاء المنظمة مدعوون في إطار لجنة التنمية إلى تحليل كيفية استخدام حقوق الملكية الفكرية كأداة رئيسية لتحويل الأفكار والبحوث إلى حلول ملموسة، وضمان الموارد المالية للبحوث والتنمية، والتعاون وتقاسم المعارف، وتكييف الحلول التكنولوجية مع الاحتياجات المختلفة، والتوصل في نهاية المطاف إلى تطبيق الحلول حيث تكون الحاجة إليها هي الأهم.



149. وقال رئيس الجمعية العامة إنه طُلب من رئيس لجنة التنمية، في الوثيقة WO/GA/47/9 أن يجري، إن أمكن، مشاورات غير رسمية على هامش اجتماع الجمعية العامة لعام 2015. وأحاط الرئيس علماً بأن رئيس لجنة التنمية يعقد تلك الاجتماعات دون التدخل في المسائل الأخرى المطروحة على الجمعية.

150. وقرأ الرئيس فقرات القرار فيما يخص الوثائق المعنية، التي اعتمدت.

151. إن الجمعية العامة للويبو:

(أ) تحيط علماً "بالتقرير عن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية واستعراض تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية" (الوثيقة WO/GA/47/9)،

(ب) وتجزئ لجنة التنمية، بالإشارة إلى الوثيقة WO/GA/47/11 المعنونة "قرار بشأن المسائل المتعلقة باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية" مواصلة النقاش في دورتها السادسة عشرة والسابعة عشرة، في موضوع القرار بشأن المسائل المتعلقة باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية الذي اعتمد في الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة للويبو (الوثيقة CDIP/12/5) وأن ترفع تقريراً وتقدم توصيات بشأن هذين الموضوعين إلى الجمعية العامة للويبو في عام 2016.

البند 17 من جدول الأعمال الموحد

بعض المسائل المتعلقة باللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور

152. استندت المناقشات إلى الوثائق WO/GA/47/12 و WO/GA/47/16 و WO/GA/47/17 و WO/GA/47/18.

153. وافتتح رئيس الجمعية العامة باب نقاش البند 17 من جدول الأعمال بشأن "بعض المسائل المتعلقة باللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور" وأشار إلى المشاورات غير الرسمية الجارية بخصوص ذلك البند التي يتولى السيد يان غوس من أستراليا تيسيرها بناء على طلبه. ودعا الميسر إلى تزويد الجلسة العامة بالمعلومات المستجدة عن تلك المشاورات.

154. وعرض الميسر ثلاثة اقتراحات بشأن اللجنة الحكومية الدولية قدمت إلى الجمعية العامة. وقال إن الوثيقة WO/GA/47/16 هي عبارة عن اقتراح مقدم من المجموعة الأفريقية عنوانه "تحويل لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور إلى لجنة دائمة: اقتراح مقدم من المجموعة الأفريقية إلى الجمعية العامة لعام 2015" وإن الاقتراح يوصي حسبما يرد ذكره في العنوان بتحويل اللجنة الحكومية الدولية إلى لجنة دائمة لها ولاية مماثلة للولاية الحالية بإدخال بعض التعديلات لتكييف تحويلها إلى لجنة دائمة. ومضى يقول إن الوثيقة WO/GA/47/17 هي اقتراح من وفد الولايات المتحدة الأمريكية يحمل العنوان "بعض المسائل المتعلقة باللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور: اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية إلى الجمعية العامة للويبو" ويوصي بضرورة ألا تجدد ولاية اللجنة وأن يواصل البرنامج 4 تنظيم الندوات وإجراء الدراسات وأن ينشأ فريق خبراء مخصص من مختلف الأقاليم لتحديد أي مشاكل قائمة وأي أعمال يمكن الاضطلاع بها على الصعيد الدولي من أجل التصدي لأي مشاكل من ذلك القبيل. واستطرد قائلاً إن الوثيقة WO/GA/47/18 هي اقتراح مقدم من وفود سويسرا والنرويج وموزامبيق وكينيا والكرسي الرسولي ونيوزيلندا يحمل العنوان "اقتراح بشأن تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية للثنائية 2016-2017 مقدّم من وفود الكرسي الرسولي وكينيا وموزامبيق ونيوزيلندا والنرويج وسويسرا إلى سلسلة

الاجتماعات الخامسة والخمسين لجمعية الدول الأعضاء في الـ"ويو" ويوصي بتجديد ولاية اللجنة لمدة عامين إضافيين وفقاً لمسار الولاية السابقة مع إدخال بعض التعديلات المقترحة لتحسين أساليب العمل. وإضافة إلى تلك الاقتراحات المقدمة إلى الجمعية العامة، ذكر أنه تلقى عدداً كبيراً من التعليقات والاقتراحات في إطار عملية التيسير التي اضطلع بها يشمل اقتراحاً موضوعياً قدمته مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وأتيحت نسخة عنه لجميع الدول الأعضاء. وأردف قائلاً إن ذلك الاقتراح يوصي بتجديد الولاية وفقاً لمسار الولاية الحالية. ولفت النظر إلى تقديم اقتراحات أخرى أيضاً تتفق مع الاقتراح المقدم من وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وأضاف قائلاً إن تلك المواقف الموضوعية تجلت في البيانات الافتتاحية للدول الأعضاء. وأشار إلى المشاورات غير الرسمية الجارية منذ يوليو 2015 سعياً إلى توصل الدول الأعضاء إلى اتخاذ قرار قائم على توافق الآراء بشأن اللجنة الحكومية الدولية. وأفاد بأن جميع الدول الأعضاء شاركت مشاركة إيجابية في العملية. وأصدر في إطار العملية مسودة أولى لنص الميسر يعمل على التشاور بشأنها. وأنهى عرضه قائلاً إنه يتوقع إصدار مسودة ثانية كحصوله لتلك المشاورات كي تنظر الدول الأعضاء فيها.

155. واعترف الرئيس بالعمل الرائع الذي اضطلع به الميسر وشكره على جده وتفانيه. ونظراً إلى حاجة الوفود إلى مزيد من الوقت، اقترح أن يواصل الميسر عقد مشاورات غير رسمية مع جميع الوفود المهمة وأن تنظر الجلسة العامة مجدداً في البند الحالي في وقت لاحق. وشجع الوفود على العمل البناء مع الميسر. ثم رفع جلسة النقاش بشأن البند 17 من جدول الأعمال.

156. وافتتح الرئيس مجدداً باب النقاش بشأن البند 17 من جدول الأعمال بناء على طلب الدول الأعضاء للاستماع إلى البيانات الأولية التي قد تدلي بها الوفود.

157. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأقر بأهمية ما تقوم به اللجنة الحكومية الدولية من عمل. وقال إن اللجنة استملت عملها في عام 2000. وأشار إلى أن الغرض منها هو: أن تكون "محفلاً تدور فيه المناقشات فيما بين الدول الأعضاء حول الموضوعات الرئيسية الثلاثة التي حددتها خلال المشاورات ألا وهي قضايا الملكية الفكرية التي تثار في سياق "1" النفاذ إلى الموارد الوراثية واقتسام المنافع؛ "2" وحماية المعارف التقليدية سواء كانت مرتبطة بتلك الموارد أو لم تكن؛ "3" وحماية أشكال التعبير الفولكلوري". وأضاف أن الاتحاد الأوروبي شارك على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية بفعالية في مداولات ومفاوضات اللجنة. وصرح بأنه على الرغم من مرور عدة سنوات من المناقشات التي تحولت إلى مفاوضات قائمة على النصوص خلال السنوات الخمس الأخيرة، نوه الوفد بعدم التوصل إلى اتفاق على الأهداف والمبادئ، والغرض المنشود والمستفيدين والنطاق وتعريف العناصر الأساسية والعديد من العناصر الأخرى في النصوص قيد المناقشة. وصرح فضلاً عن ذلك بأن النقاشات التي دارت حول الإقرار بالملك العام، وهو جوهر قانون الملكية الفكرية، أظهرت صعوبة التوصل إلى توافق في الآراء في هذه الميادين. ومضى يقول، بالتالي، إنه أضحى من الجلي أن اللجنة الحكومية الدولية لن تحقق نجاحاً في المفاوضات القائمة على النصوص. وصرح بأنه خرج بالاستنتاج المناسب بشأن عدم قدرة اللجنة على التوصل إلى اتفاق في ظل الإطار الراهن البارامترات الحالية. وأردف قائلاً إن الدول الأعضاء ينبغي لها أن تنظر في بدائل لعمل اللجنة. وقال إنه لا يستطيع توخي أي توافق في الآراء على أساس الاقتراحات الراهنة. وعليه رأى أن مواصلة المناقشات في إطار بارامترات أساليب العمل التي طبقت في السنوات الماضية لن يساهم بالضرورة في استغلال وقت الـ"ويو" والوفود المشاركة في اللجنة ومواردها بنجاحة. ورأى بالتالي أنه لا ينبغي تجديد ولاية اللجنة في شكلها الحالي. وصرح بأنه عازم على مناقشة الاقتراحات البديلة ما قد يؤدي إلى تحقيق نتيجة أكثر واقعية. وسعياً إلى المضي قدماً بالمناقشات الموضوعية، صرح الوفد بأنه سيكون منفتحاً لفكرة عقد جولة من الندوات والدراسات بهدف جمع المعلومات القائمة على البيئات عن مختلف التجارب الإقليمية أو الوطنية وتبادلها، فضلاً عن تعميق الفهم المشترك بشأن طبيعة ونطاق الملك العام وعلاقته بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي.

158. وتحدث وفد رومانيا بالنيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأيد استئناف المناقشات بشأن الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وقال إن الندوتين اللتين عقدتا في مارس ويونيو

كانتا قيمتين للغاية، لأنهما تناولتا مختلف التحديات التي يواجهها راسمو السياسات على الصعيد الوطني فيما يتعلق بتلك المواضيع. وصرح بأن المجموعة تهنئ الأمانة على الطريقة المهنية التي نظمت بها هاتين الندوتين اللتين جذبتا عددا كبيرا من المشاركين من الدول الأعضاء، بما فيها الدول الأعضاء من المجموعة. وراح يقول إن الدول الأعضاء يلزم أن تبت في أفضل نسق للمضي قدما بهذه العملية. وتوجه بالشكر إلى كل من قدم اقتراحا واقعيا، وعبر عن تقديره الخالص للميسر على تفانيه في تحقيق نتيجة ناجحة. وأردف قائلاً إن اللجنة الحكومية الدولية بذلت الكثير من الجهود لتوفير الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، ومع ذلك فإن المجموعة لا ترى أن التقدم المحرز يناسب قدر الموارد المخصصة للعملية، فالواقع أن المسائل الأساسية والموضوعية لا تحظى بعد بالتفاهم، لذا يلزم الدول الأعضاء التدبر في أساليب العمل بعناية. وأعلن الوفد أن المجموعة تؤيد بالكامل وضع برنامج عمل موجه نحو النتائج يكون فعالاً وناجحاً، وبذلك فإن المجموعة تؤيد عقد جولة جديدة من الندوات والدراسات، كطريقة لضمان إدكاء وعي الدول الأعضاء بالتحديات المتعلقة بالمواضيع الثلاثة. وصرح بأن المجموعة ستشارك على نحو بناء في المناقشات وأنها تأمل في تحقيق نتيجة إيجابية.

159. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية وقال إنه يدرك الطبيعة المعقدة والحيوية للحديث عن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأعرب عن أسفه لعجز الدول الأعضاء عن الاتفاق على هدف مشترك ونتيجة مشتركة في ذلك الميدان. واستدرك قائلاً إن المجموعة تتمحور حول الأولوية لإتمام المفاوضات بشأن حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي عبر صك دولي واحد أو أكثر ملزم قانوناً من شأنه أن يضمن الحماية الفعالة من التملك للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والتسويق للموارد الأولية والطبيعية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وفي ضوء تلك الاعتبارات، ذكر أن المجموعة فكرت تفكيراً مالياً في وضع اللجنة الحكومية الدولية. وحرصاً على توفير خطوات عملية من أجل المضي قدماً بالمفاوضات، قدم اقتراحاً إلى الجمعية العامة يدعو إلى تحويل اللجنة إلى لجنة دائمة ويرد في الوثيقة WO/GA/47/16. وأوضح قائلاً إن عملية التحول لن تضفي الطابع المؤسسي على مثل ذلك المجال للنقاش فحسب بل ستسمح أيضاً بمواصلة تركيز الدول الأعضاء الراشح على إيجاد الحلول وإرساء وسائل جديدة للمضي قدماً بالمفاوضات. ومضى يقول إن هناك قائمة بالشروط تمد جميع الدول الأعضاء إذا سنحت لها الفرصة للنظر في الاقتراح بعملية إرساء هيئة ودرجة من الارتياح لإيجاد فسحة للنقاش والمضي قدماً بالعملية في ظل صيغة اللجنة الدائمة. واستدرك قائلاً إن المجموعة ملتزمة بمواصلة المفاوضات. وأشار إلى وجود الكثير من أوجه التشابه بين النص الذي قدمه والنص الأولي المقدم من الميسر الذي تشكره المجموعة على ما كرسه من وقت. واختتم بيانه مشيراً إلى وجود عناصر أخرى تود المجموعة ملاحظتها ضمن النص المنقح وفقاً لما جرت مناقشته مع الميسر.

160. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء وأعرب عن بالغ تقديره للميسر لجهوده الدؤوبة المبذولة. وعبر عن أسفه لعدم التمكن من الاتفاق على برنامج عمل معقول ومجد للجنة الحكومية الدولية في الجمعية العامة المعقودة خلال سنة 2014 واستدرك قائلاً إن مثل ذلك الاختلاف قد يتيح للدول الأعضاء الوقت لفهم القضايا الأساسية ومواصلة تجسيد الوضع الحالي الذي تواجهه الدول الأعضاء والتفكير فيما أدى بالدول الأعضاء إلى ذلك. وقال إن المجموعة ترى أن الندوات المعقودة في شهري مارس ويونيو كانت شديدة الفائدة لوصف التجارب الملموسة ومواصلة تجسيدها. وأضاف قائلاً إن مفاوضات اللجنة أشارت مراراً وتكراراً إلى انعدام التفاهم بشأن القضايا الرئيسية وإن التجارب الملموسة والفعالية من ذلك القبيل قد ترسي قاعدة أساسية يمكن الاعتماد عليها لتوخي التوجه نحو تحقيق التفاهم. وعبر عن تقدير المجموعة لجهود الميسر الساعية إلى التوفيق بين مختلف الاقتراحات المذكورة غير أنه أشار إلى التحدي الكبير الذي تنطوي عليه مسألة المضي قدماً بالملكية الفكرية والمعارف الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. واسترسل قائلاً إن مثل ذلك الوضع يجسد إن صح التعبير الطبيعة المعقدة لتلك الموضوعات وإنه يجب مراعاة تلك الطبيعة المعقدة للموضوع من أجل إيجاد قاعدة مشتركة للمضي قدماً. وأنهى كلمته معرباً عن التزام المجموعة بالمشاركة في التفاوض بشأن البند الحالي على أساس روح بناءة.

161. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وشكر الميسر على عمله القيم المتصل بتجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية. ورأى أن اللجنة تضطلع بدور محوري في جدول أعمال وضع القواعد والمعايير. وأعرب عن التزام

المجموعة بالمفاوضات المبنية على النصوص بهدف التوصل إلى اتفاق على نص أو أكثر لصك قانوني دولي واحد أو أكثر من شأنه أن يضمن الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وقال إن المجموعة إذ وضعت في اعتبارها اهتمامها الشديد بذلك الموضوع الذي طرح للنقاش على مدى 15 سنة في الويبو، قدمت اقتراحاً يدعو إلى تجديد ولاية اللجنة وأبدت استعدادها لمواصلة المشاركة البناءة في المشاورات غير الرسمية. ورأى أنه من الضروري ألا تحل الندوات محل المفاوضات المبنية على النصوص.

162. ورأى وفد الصين أن اللجنة الحكومية الدولية اضطلعت بدور مهم في تحقيق هدف توفير الحماية الدولية للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأعرب عن أمله أن تركز المداولات في اللجنة تركيزاً أكبر على حلول القضايا. وقال إن تمديد ولاية اللجنة كل سنتين أمر يستغرق وقتاً طويلاً ويجول دون فعالية مناقشات اللجنة وإن اقتراح المجموعة الأفريقية الداعي إلى تحويل اللجنة إلى لجنة دائمة قد يكون حلاً جوهرياً يسمح بزيادة تركيز مداولات اللجنة وفعاليتها. وأيد ذلك الاقتراح وأعرب عن أمله أن تبحث جميع الدول الأعضاء ذلك الاقتراح بحثاً دقيقاً بهدف إحراز تقدم ملحوظ في اللجنة.

163. وأعلن وفد الهند أن بلاده أحد محمود الحضارة الإنسانية وتمتلك تقاليد مترسخة وثقافة قديمة ثرية وتنوع بيولوجي زاخر. وأضاف أن حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي من التملك غير المشروع هي أولوية بالنسبة إلى الهند التي تولي أهمية كبرى لعمل اللجنة الحكومية الدولية التي وصلت على ما يبدو إلى طريق مسدود بعد أن مر عام كامل دون تقدم. وأضاف أن الهند، بوصفها أحد البلدان الأكثر تأثراً بمجالات التملك غير المشروع والقرصنة البيولوجية، تولي أهمية كبرى للتوصل سريعاً إلى صيغة نهائية لصكوك قانونية دولية بشأن القضايا الثلاث وعقد مؤتمر دبلوماسي بشأنها. ورأى الوفد أنه ينبغي للولاية الجديدة أن تقوم على الجهود الكبيرة التي بُذلت خلال الدورات الثلاث الماضية للجنة الحكومية الدولية التي عُقدت في عام 2014. وناشد الوفد جميع الدول الأعضاء إبداء التزام سياسي أكبر لاستئناف التقدم في مسألة اللجنة الحكومية الدولية. وأعلن الوفد استعدادها للتعاون مع جميع الدول الأعضاء على التوصل إلى نتيجة بناءة بشأن هذه المسألة الهامة.

164. وأيد وفد جنوب أفريقيا البيان الذي قدمه وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية. وأقر الوفد بالجهود التي بذلها الميسر ورحب بمشروع نص تجديد الولاية الذي قدمه؛ إذ يرسي هذا المشروع أساساً لمواصلة المفاوضات. وأثنى الوفد على التزام البلدان بالمشاركة على نحو بناء في مشروع نص تجديد الولاية. ويشمل مشروع نص تجديد الولاية نص ولاية عام 2013 إضافة إلى فقرتين تلبي طلبات بعض الدول الأعضاء عقد ندوات لتحقيق توافق في الآراء بشأن بعض المفاهيم وتبادل الخبرات الوطنية. وأبدى الوفد شواغله إزاء عدم التوصل إلى أية نتيجة بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي بعد 15 عاماً من المداولات في الويبو، وأشار إلى أن ذلك لا يعزى إلى عدم تحقيق تقدم تقني موضوعي وإنما إلى الافتقار للإرادة السياسية اللازمة للإقرار بالمصالح الاقتصادية المشروعة لأفريقيا وغيرها من طالبي الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي من خلال سبل قانونية تحول دون التملك غير المشروع وسوء الاستخدام. وذكر الوفد بأنه كان شديد الحرص على تحقيق ولاية اللجنة الحكومية الدولية منذ إنشائها في عام 2001. وقال إنه شارك في مفاوضات اللجنة على مدى أكثر من 15 عاماً مؤكداً رأيه في أن النصوص الخاصة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي ناضجة، ومن شأنها أن تفضي إلى قرار تتخذه الجمعية العامة للويبو في عام 2017 بعقد مؤتمر دبلوماسي إذا تحلت الدول الأعضاء بالالتزام والتعاون اللازمين خلال الشائبة. وأعلن الوفد التزامه بالمشاركة في مفاوضات مثمرة وجادة وشاملة وبناءة وهادفة. وتماشياً مع جدول أعمال الويبو للتنمية وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، دعا الوفد مجدداً إلى إقامة نظام عالمي للملكية الفكرية متوازن ومنصف يخدم جميع المصالح المشروعة للدول الأعضاء في الويبو. وسيعزز التقدم في استكمال الصكوك القانونية للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي ثقة الدول الأعضاء في الويبو كمنتدى شفاف ومنصف لتحقيق كل التطورات المشروعة للبلدان المتقدمة والنامية كليهما والرامية إلى إقامة عالم أفضل.

165. وقال وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) إن الوبو قد بلغت مرحلة حاسمة في حياتها، لأن مصداقية الجانب الخاص بوضع المعايير من أنشطتها توجد على المحك. وذكرت بأن الدول الأعضاء قامت قبل نحو 15 عاماً بتولي مهمة إزاء ثلاث مسائل مهمة، ألا وهي: الموارد الوراثية، والمعارف التقليدية، وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ولاحظ الوفد أن هذا العمل لم يفض بعد إلى نتيجة محبذة، وهي نتيجة متوازنة مع أنشطة أخرى لوضع المعايير. وقد حان الوقت لاتخاذ قرار وجيه إزاء كيفية التعاطي مع مسألة الموارد الوراثية، والمعارف التقليدية، وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وكيفية إنجاز هذه المهمة. وانضم الوفد إلى العديد من البلدان النامية الأخرى في اعتبار أن المسألة قيد المناقشة هي أهم مسألة في جدول أعمال الوبو. وتعتمد الطريقة التي ستتفاعل بها البلدان النامية مع الوبو، إلى حد كبير، على مدى استجابة الوبو لاحتياجاتها وشواغلها إزاء هذه المسألة. وقد لاحظت البلدان النامية وجود صلة وثيقة بين مسألة الموارد الوراثية، والمعارف التقليدية، وأشكال التعبير الثقافي التقليدي من جهة، وجدول أعمال التنمية الشامل للوبو من جهة أخرى، إلى جانب الدور الذي قد تؤديه المسألة في سد الثغرات الكبيرة القائمة في الإطار القانوني الحالي للنظام الدولي للملكية الفكرية. وينبغي أن يتطور النظام القانوني الدولي للملكية الفكرية ويرتقي على نحو متوازن توجيهاً لكفالة استدامته. ونظراً للوضع الحالي للنظام القانوني الدولي للملكية الفكرية والأنشطة المعيارية الجارية للوبو، لن يتحقق أي توازن إلا إذا وُضع صك قانوني ملزم أو وُضعت صكوك قانونية ملزمة إزاء المسائل المهمة المتعلقة بالموارد الوراثية، والمعارف التقليدية، وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ومن شأن إبرام معاهدة أو معاهدات ملزمة من هذا القبيل حماية الموارد الوراثية، والمعارف التقليدية، وأشكال التعبير الثقافي التقليدي بفعالية من الاختلاس، حسبما تقتضيه، وكفالة استخدامها مستداماً ومشروعاً في المستقبل. ومن المتوقع أن يكون عدد كبير من المستفيدين من المعاهدة من البلدان النامية. وأعرب الوفد عن اقتناعه بأن النظام الدولي للملكية الفكرية لا ينبغي أن يفرض التزامات على البلدان النامية فحسب، بل ينبغي أيضاً أن يكون مفيداً لها ويكافئ مساهمتها في الإبداع البشري والحضارة القائمة. ولا شك في أن اهتمام البلدان النامية بالنظام الدولي للملكية الفكرية سيزيد، إذا أصبح النظام الدولي للملكية الفكرية أكثر توازناً. وذكر الوفد بأن الجمعية العامة للوبو قد كلفت اللجنة الحكومية الدولية في عامي 2012 و2013 "بمواصلة المفاوضات المكثفة والمشاركة بحسن نية، على أساس تمثيل ملائم، من أجل اختتام نص (نصوص) صك قانوني دولي أو صكوك قانونية دولية من شأنها ضمان الحماية الفعالة للموارد الوراثية، والمعارف التقليدية، وأشكال التعبير الثقافي التقليدي". وأعرب عن بالغ قلقه إزاء بطء وتيرة المفاوضات في الأعوام الأخيرة. ويهدد الوضع الهدف المتوخى في إضفاء اللمسات الأخيرة على ذلك الصك الهام أو تلك الصكوك الهامة. ورأى الوفد أن الإرادة السياسية السليمة من جانب الدول الأعضاء ستمكن من تجاوز الاختلافات في الآراء. ومن الأساسي أن تتحلّى جميع الدول الأعضاء بالمرونة وتشارك في المسألة مشاركة بناءة لكفالة استيفاء الولاية التي كُلِّفت بها الجمعية العامة للجنة الحكومية الدولية دون أي تأخير لا حاجة له. وأعرب الوفد عن اقتناعه بأنه من خلال تسريع تلك العملية سيتسنى للدول الأعضاء أن تستوفي ولاية اللجنة الحكومية الدولية وتعقد مؤتمراً دبلوماسياً في عام 2017 أو النصف الأول من عام 2018. وفي هذا الصدد، أيد جدولاً ثلاث جلسات مواضيعية رسمية للجنة الحكومية الدولية واجتماعين فاصلين بين الدورات في عام 2016، قصد المضي قدماً في إعداد الصكوك. وأعرب الوفد عن أسفه إزاء احتكار التحدي الإجرائي الذي يطرحه تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية كل سنتين لقدر كبير من التركيز والطاقة في إطار المناقشات الجوهرية. ورغم ذلك، فقد أخفقت الجمعية العامة في عام 2014 في اتخاذ قرار إزاء برنامج عمل اللجنة الحكومية الدولية في عام 2015. وذكر الوفد بأنه خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية، كرست الدول الأعضاء وقتاً لهذه المسألة واستثمرت الموارد فيها. وأي عثرة قد تقوض إلى حد كبير مدى الانساق اللازم لوضع معايير سديدة في إطار الوبو. لذا، أيد الوفد الاقتراح الذي طرحته المجموعة الأفريقية بتحويل اللجنة الحكومية الدولية إلى لجنة دائمة. وستكون هذه المسألة بمثابة خطوة مهمة إلى الأمانة وستحول دون الإخفاق مجدداً في المستقبل. وأيد الوفد بالكامل الأسلوب الحالي المتبع في اتخاذ القرارات في الجمعية العامة، وشاطر تفضيل الدول الأعضاء كافة التوصل إلى توافق في الآراء. ولكنه ذكر بأنه لا ينبغي استخدام نهج قائم على التوافق كأداة لوضع المسألة برمتها أمام طريق مسدود، على غرار ما حدث في عام 2015. وأعرب الوفد عن استعداده لبحث سبل اتخاذ قرار تماشياً مع النظام الداخلي للوبو.

166. وسلط وفد النيجر الضوء على أن حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي مسألة مهمة للغاية. وهنأ الوفد الميسر على ما بذله من جهود، وشجعه على مواصلة السعي إلى إيجاد نص يحظى بقبول الأطراف كافة. وأعرب عن اعتقاده بأن تقليص جدول أعمال اللجنة الحكومية الدولية وتبسيط الحلقات الدراسية عقب أعوام من المفاوضات خطوة كبيرة إلى الوراء، مما يفسر تأييد الوفد لاقتراح المجموعة الأفريقية.

167. ويولي وفد كوت ديفوار أولوية قصوى للجنة الحكومية الدولية ويؤيد البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا نيابة عن المجموعة الأفريقية.

168. وأيد وفد بيرو البيان الذي أدلى به وفد البرازيل نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأكد أن بيرو، على غرار بلدان نامية عديدة، قد بذلت جهوداً جبارة في سبيل مكافحة القرصنة البيولوجية والاختلاس. وذكر الوفد بإعداد اقتراح يعتقد به مفاده تحبيذ قيام الأعضاء، في نهاية كل جلسة من جلسات اللجان، بوضع قائمة للبند المعلقة، توكيلاً لاستمرارية العملية. ومن الأهمية بمكان بالنسبة للوفد، مضي اللجنة الحكومية الدولية قدماً في الاتجاه نحو التوصل إلى استنتاج. وقُدمت بعض الاقتراحات المماثلة، إلى جانب اقتراحات أخرى مختلفة، وكما أفاد أعضاء آخرون وذكرت مجموعات أخرى، فإنها تود الاستمرار في العمل على النصوص لأنه السبيل إلى إحراز بعض النتائج. ولا يعارض الوفد فكرة الحلقات الدراسية ومواصلة مناقشة مسائل معينة، ولكنه يرى أن تلك الاقتراحات قد تكون اقتراحات تكميلية. وأحرز التقدم من خلال طرح مختلف أفكار المجموعات. وأعرب الوفد عن استعداده للاستماع للطرف الآخر، ولكنه في حاجة لتلقي اقتراحات خطية وليس مجرد أفكار. وشدد الوفد على ضرورة التوصل إلى نتيجة في إطار الجمعية إزاء هذه المسألة المهمة.

169. وأيد وفد شيلي البيان الذي قدمه وفد البرازيل نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى جانب البيان الذي أدلى به وفد بيرو. وتابع الوفد عن كذب، وباهتمام بالغ، النقاشات التي دارت في إطار اللجنة الحكومية الدولية منذ إنشائها. والأسباب التي أنشأت من أجلها الويبو اللجنة الحكومية الدولية باعتبارها منتدى متخصصاً لا تزال وجهة. وعدم الرد ليس سبباً للكف عن طرح الأسئلة ذاتها، بل العكس. وأفاد بضرورة إنجاز المزيد والمزيد من العمل قصد إيجاد سبيل للتوافق. ولن يساعد الافتقار إلى منتدى متخصص على إحراز نتيجة. ودعا الوفد الدول الأعضاء إلى تجديد الولاية واستخدام العمل المنجز أصلاً كأساس، مع الحرص على مراعاة الحاجة إلى النجاعة.

170. وانضم وفد نيجيريا إلى البيان المدلى به نيابة عن المجموعة الأفريقية. وأقر الوفد بأوجه القصور التي تعترض الحاجة إلى حماية دولية فعالية للجوانب المعرفية والثقافية للمجتمعات الأصلية والمحلية. وأعرب عن دعمه القوي لاقتراح المجموعة الأفريقية تحويل اللجنة الحكومية الدولية إلى لجنة دائمة واستئناف المفاوضات القائمة على النصوص بشأن المواضيع الجوهرية المتمثلة في الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي.

171. وأوضح وفد الاتحاد الروسي أنه قد أحرز تقدم في المفاوضات التي جرت في عام 2014، لكن عمل اللجنة قد وصل في عام 2015 إلى طريق مسدود. وأعرب عن امتنانه للميسر لمساعدته إلى إيجاد حل. وينبغي مواصلة عمل اللجنة، مع محاولة إيجاد حلول مقبولة لختلف الأطراف من أجل حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأفاد الوفد بضرورة تقريب المواقف إزاء عدد من النقاط، ك نطاق الحماية، وإيجاد حلول متوازنة. وفضل إيجاد نصوص منفصلة. وفي جميع الأحوال، ينبغي أن تكون النصوص المعتمدة مرنة وواضحة وغير ملزمة وأن تتضمن التعاريف والقيود. وأعرب الوفد عن شكره للأمانة لعقدها حلقة دراسية حول هذا الموضوع.

172. وأيد وفد المغرب البيان الذي أدلت به المجموعة الأفريقية والذي مفاده ضرورة جعل اللجنة الحكومية الدولية لجنة دائمة لتهيئة جو أنسب لإحراز التقدم.

173. وانضم وفد ناميبيا للبيان الذي أدلى به وفد نيجيريا نيابة عن المجموعة الأفريقية. وأيد الوفد تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية وتحويلها إلى لجنة دائمة. وتلك مسألة مصلحة اقتصادية. ودعا الدول الأعضاء إلى التحلي بالمرونة والتفاوض بحسن نية. وكما ذكر وفد جنوب أفريقيا، فإن المسألة مسألة إرادة سياسية وليست مسألة تقنية.

174. وأيد وفد سويسرا عملية اللجنة الحكومية الدولية والعمل المضطلع به في إطار تلك اللجنة. وقال إنه أبدى تأييده على الرغم من أنه ليس حجة مطالبة بتلك المسائل بل بدافع الأهمية الشاملة التي تكتسبها مسائل اللجنة الثلاث بالنسبة إلى نظام الملكية الفكرية ككل. ورحب بالتطورات الطارئة خلال السنوات القليلة الماضية. واستدرك قائلاً إن عمل اللجنة لم يستكمل بعد وإن هناك مسائل مهمة ما زال من الضروري حلها. وبدئ ذي بدء، أشار إلى ضرورة تحديد ولاية واضحة للجنة بغية التمكن من مواصلة العمل في السنوات المقبلة مما سيساعد أيضاً على التغلب على المأزق الحالي. وأعرب عن التزامه بمواصلة العمل الدؤوب لإيجاد حلول لتلك المسائل الملحة بالنسبة إلى اللجنة من أجل استئناف عملها في عام 2016. وأفاد بأنه قدم بمشاركة وفود الكرسي الرسولي وكينيا وموزامبيق ونيوزيلندا والترويج اقتراحاً بشأن المضي قدماً يرد في الوثيقة WO/GA/47/18. ورأى أن ذلك الاقتراح المشترك يمثل نهجاً متوازناً وأساساً متيناً لإعادة انطلاق عملية اللجنة في الثنائية المقبلة. وختاماً، أعرب مجدداً عن اهتمامه المتواصل بأعمال اللجنة وأكد تأييده للعملية الجارية والتزامه بها. وأعرب عن اعتقاده الراسخ أن نجاح إتمام التفاوض أمر في المتناول وأنه من الممكن اعتماد صك دولي أو أكثر بشأن الملكية الفكرية يكفل الحماية الفعالة والمتوازنة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي.

175. وأفصح وفد المكسيك عن تقديره لجميع الجهود التي بذلها الميسر. وقال إن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وفقاً لما ذكره وفد البرازيل باسم المجموعة ووفد بيرو قد أمدت الميسر باقتراح يمتثل هدفه الرئيسي في ضمان تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية. ورأى أنه من الضروري أن تركز الجمعية جهودها كي تسمح للجنة بمواصلة عملها وأنه لن يعد هناك أي مناقشات بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية في حال استمرار ركود المفاوضات. وأعرب عن أمله أن يتسنى اتخاذ قرار قد يسمح بمواصلة المفاوضات.

176. وأيد وفد بوتسوانا البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية. وساند الاقتراح الداعي إلى ضرورة تحويل اللجنة الحكومية الدولية إلى لجنة دائمة. وضم صوته إلى أصوات الوفود الأخرى في التشديد على مسألة عدم إمكانية الاستعاضة عن الحاجة إلى صك قانوني بالندوات.

177. وسلط وفد مصر الأضواء على أهمية التوازن والإرادة السياسية. وأوضح قائلاً إن وجود الإرادة السياسية من شأنه أن يؤدي إلى وضع برنامج عمل متوازن في المنظمة مما يفضي إلى مواصلة المناقشات بشأن مسائل اللجنة الحكومية الدولية التي تعتبر وينبغي أن تظل تعتبر جزءاً مبدئياً من عمل المنظمة. وذكر مجدداً تأييده للبيان الذي أدلى به وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية وكان مفاده التزود بلجنة دائمة مما يزيل الضغط على الوفود بإلغاء المناقشات بشأن تجديد ولاية اللجنة ويسمح بعد ذلك للوفود بالتركيز على المناقشات الموضوعية ومواصلة المفاوضات المبنية على النصوص أخذاً في الحسبان التقدم المحرز في السنوات الماضية بخصوص النص الحالي حتى يفضي الأمر إلى صك ملزمة قانوناً لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية.

178. وأيد وفد الجمهورية الدومينيكية البيان الذي أدلى به وفد البرازيل باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والبيانين اللذين أدلى بهما وفد بيرو ووفد المكسيك. ورأى أن الجمعية العامة إذ تجدد ولاية اللجنة الحكومية الدولية ستنتقل رسالة ممتازة إلى الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية مفادها أنه من الممكن شمل معارفها بالحماية نفسها للمنحوتات الصناعية.

179. ورأى وفد الجزائر أن المسائل المتناولة في اللجنة الحكومية الدولية ترتبط ارتباطاً وثيقاً جداً بالتنمية التي تعتبر هدفاً من أهداف الويبو الرئيسية. ولذلك السبب، أعرب عن أسفه لعدم تمكن البلدان من الاتفاق على تلك المسائل بعد مضي عدة سنوات على المفاوضات. وساند البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية.

180. وأيد وفد تونس البيان الذي أدلت به نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية. وطلب الوفد أن تُجدد ولاية اللجنة الحكومية الدولية وأن تُحوّل إلى لجنة دائمة بغية الخروج من المأزق الراهن والتمكّن من التقدم في المستقبل.
181. وأيد وفد زيمبابوي موقف المجموعة الأفريقية، وقال إنه لا يمكن التخلي عن سنوات عديدة من المفاوضات من دون سبب وجيه وإنه من الممكن التفاوض بحسن نية والتوصل إلى نتائج إيجابية. وأعلن الوفد أن مسار اللجنة الحكومية الدولية لا يقل أهمية عن أي مسار آخر في المنظمة وأنه يتطلب الاهتمام الواجب من الدول الاعضاء.
182. وضمّ وفد السودان صوته إلى صوت وفد نيجيريا في البيان الذي أدلت به باسم المجموعة الأفريقية بشأن عمل اللجنة الحكومية الدولية وأعرب عن دعمه تحويلها إلى لجنة دائمة.
183. وأعاد وفد الكاميرون تأكيد أهمية عمل اللجنة الحكومية الدولية بالنسبة للاقتصادات الأفريقية، ولا سيما الكاميرون. وأعلن الوفد لهذا السبب تأييده القوي للبيان الذي أدلت به نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية بشأن إنشاء لجنة دائمة. وأضاف الوفد أن على اللجنة أن تستند إلى النصوص المتوفرة وأن تقترب بين الوفود للتوصل إلى صك قانوني يتيح حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية.
184. وأيد وفد أوغندا البيان الذي أدلت به نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية والتف إلى ضرورة إيجاد آلية ملائمة تسمح بالدفع قدماً بالمناقشات بشكل مجدٍ. واعتبر الوفد أن الآلية الملائمة لذلك هي إنشاء لجنة دائمة كما اقترحت المجموعة الأفريقية.
185. وأيد وفد ترينيداد وتوباغو البيان الذي أدلى به وفد البرازيل باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، كما أيد مشروع الاقتراح بشأن ولاية اللجنة. وأعرب الوفد عن امتنانه للسفير ماكوك وللميسر على دوره في مجانسة نص الولاية. وأضاف الوفد أن ترينيداد وتوباغو تولى اللجنة الحكومية الدولية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية أهمية حاسمة وأعلن عن استعداده لاستئناف المفاوضات المتوقفة. وصرّح الوفد بأن الوضع الراهن غير مرضٍ وأن ثمة حاجة إلى برنامج عمل متوازن ينص على مفاوضات قائمة على النصوص يؤمن حماية فعالة للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية. وتابع الوفد قائلاً إنه يؤيد من حيث المبدأ جميع الاقتراحات المطروحة التي تسعى إلى تحقيق هذا الهدف. والتفت الوفد إلى أن مستقبل حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية العالمية مسؤولية تقع على عاتق الدول الأعضاء. وشجّع الوفد بالتالي جميع الدول الأعضاء على التعاون لتجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية.
186. وأيد وفد كولومبيا البيان الذي أدلى به وفد البرازيل باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقال الوفد إنه من الضروري إتاحة المجال لمفاوضات اللجنة الحكومية الدولية ومواصلة المناقشات على الرغم من إدراك تنوع الآراء والنهج. ودعا الوفد جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة التفاوض على أساس النصوص.
187. وأعرب وفد أوكرانيا عن تأييده للعمل الذي تضطلع به اللجنة الحكومية الدولية. وأشار الوفد إلى أن المعارف التقليدية شريان حيوي للتنمية الاقتصادية في الكثير من المناطق. واعتبر أنه من المهم للغاية مواصلة العمل على صكوك قانونية دولية تضمن حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية، وتكفل تحويلها إلى عوامل محممة في العلاقات الاقتصادية. وأعرب الوفد بالتالي عن تأييده لتجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية واحتمال تحويلها إلى لجنة دائمة.
188. وشدد وفد نيبال على ما قاله في إطار البند 5، أي أنه يؤيد تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية بهدف وضع النصوص الخاصة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي التي اقترحت حتى الآن في صيغتها النهائية. ومضى يقول إن تلك النصوص ستساعد على تلافي أي تمكك غير مشروع للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي لبلوغ أهداف تجارية محدودة، وهي مسألة حاسمة بالنسبة إلى البلدان الأقل نمواً، ومنها نيبال.



وأيد الوفد اقتراح المجموعة الأفريقية بتحويل اللجنة إلى لجنة دائمة. وقال إن هذا التغيير سيكفي الدول الأعضاء السعي لتجديد ولاية اللجنة كل سنتين، وسيتيح الوقت الكافي للعمل من أجل وضع النصوص في صيغتها النهائية.

189. وعبر وفد نيوزيلندا عن تأييده للاقتراح الذي قدمته وفود الكرسي الرسولي وكينيا وموزامبيق ونيوزيلندا والنرويج وسويسرا. ورأى أن عناصر هذا الاقتراح ستكون الأفضل لتمكين اللجنة من الإسراع في عملها والوفاء بولايتها. وأيد الميسر وشكره على المشاورات التي أجراها بشأن المسألة وعلى جهوده المتواصلة.

190. وأيد وفد هندوراس البيان الذي أدلى به وفد البرازيل بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. ورأى، شأنه شأن وفدي بيرو وكولومبيا، أن الموقف المعرب عنه في البيان هو أفضل الطرق للمضي قدماً.

191. وتوجه وفد جامايكا بالشكر إلى الميسر على جهوده المتواصلة، وأيد البيان الذي أدلى به وفد البرازيل بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وشجع الدول الأعضاء على تأييد تجديد ولاية اللجنة واستئناف المفاوضات القائمة على النصوص. وقال إن المسائل التي تناولها اللجنة، كما قالت وفود أخرى، حاسمة لأنها تتعلق بالتنمية كما أنها ضرورية للوفاء بولاية الويبو.

192. وأيد وفد كندا استئناف أعمال اللجنة على أساس تفاهم مشترك على المبادئ والأهداف، مع التركيز على تبادل الأمثلة الواقعية على التجارب الوطنية والتشريعات المحلية، وذلك كله بطريقة لا تمس بالنتائج المنشودة، بل ترشد وتوجه أية مناقشات مقبلة حول مشاريع النصوص. وقال إنه لا يؤمن بأن اقتراح تحويل اللجنة إلى لجنة دائمة، الذي قدمته المجموعة الأفريقية، من شأنه أن يساعد على تسوية الخلافات الرئيسية والتوفيق بين المقاربات المتباعدة، ولا سيما بشأن القضايا الأساسية، مثل أهداف تلك الصكوك.

193. وأعرب وفد إندونيسيا عن تقديره للميسر على ما أجراه من مشاورات، وعلى مشروع القرار الأول للجمعية العامة الذي وزعه في اليوم السابق. ورحب بالعديد من العناصر الواردة في هذا المشروع، مثل إمكانية عقد ندوات وجمع أمثلة وإجراء دراسات. وكما ذكر من قبل في إطار البند 5، أيد الوفد تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية. وقال إن من المهم ضمان اليقين والوضوح القانونيين فيما يتعلق بحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وحث بالتالي على استئناف المفاوضات القائمة على النصوص المتعلقة بحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأحاط علماً باقتراح المجموعة الأفريقية بتحويل اللجنة إلى لجنة دائمة، وأعرب عن تطلعه لمناقشة هذا الاقتراح أكثر وأكثر مع الوفود. وأشار إلى اختلاف مواقف الدول الأعضاء، وطلب منها التوصل قاسم مشترك بروح جيدة. وعبر من ناحيته عن استعداده للمشاركة على نحو بناء في تسوية المسائل قيد النظر.

194. وذكر وفد جمهورية كوريا أن الدول الأعضاء ينبغي أن تركز على المسائل الموضوعية فيما يتعلق بتوفير الحماية المناسبة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. والتفت إلى اقتراح المجموعة الأفريقية بتحويل اللجنة إلى لجنة دائمة، وعبر عن قلقه إزاء عدم وجود فوائد عملية من تحويلها. ورأى أن الدول الأعضاء ينبغي أن تحاول إيجاد حل لتوفير الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي.

195. وذكر ممثل جماعة دول الأنديز بأن تلك الجماعة مكونة من بوليفيا وكولومبيا وإكوادور وبيرو. وأبدى قلقه من عدم تمكن اللجنة الحكومية الدولية من الاجتماع في عام 2015 وأمله في أن تضع الجمعية العامة حداً لهذا الوضع. وأضاف أنه في حال عدم تسوية هذه المسألة، فإن الويبو، باعتبارها أهم المنظمات الدولية المعنية بالملكية الفكرية، لن تكون المحفل الرئيسي في مجال بناء إطار متعدد الأطراف فعلاً يضمن الحماية للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، التي تُعد من أهم مجالات الملكية الفكرية في الحاضر والمستقبل. وحث الممثل الوفود على مضاعفة الجهود لضمان التوصل إلى اتفاق في الجمعية العامة بشأن تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية، ليتسنى استمرار عملها الموضوعي.

196. وقال ممثل شبكة العالم الثالث إنه من المهم للغاية وقف التملك غير المشروع للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي من خلال حماية الملكية الفكرية. وأكد، فيما يخص الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المتصلة بها، الحاجة الملحة إلى معالجة التضارب بين نظام التنوع البيولوجي ونظام الملكية الفكرية. وأوضح أن نظام التنوع البيولوجي بناء على اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا التابع لها ينص على قواعد لتقاسم الفوائد بطريقة عادلة ومنصفة. غير أن نظام الملكية الفكرية الحالي لا يزال، في رأيه، يلتزم الصمت بشأن ذلك التقاسم الإجباري. وأفاد بأنه يجب على نظام الملكية الفكرية أن يتحلّى بضوابط فعالة لمجابهة التملك غير المشروع للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأضاف أنه في حين تقتضي بعض القوانين الوطنية الخاصة بالبراءات، فعلا، الكشف الإجباري عن بلد المنشأ، فإن ذلك غير كاف بالنظر إلى الأنشطة العابرة للحدود والخاصة بالبحث والتسويق في مجال الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأكد، بناء على ذلك، أن من الأهمية البالغة بمكان ضمان حماية فعالة لتلك العناصر الثلاثة. ودعا، بالتالي، الدول الأعضاء إلى تعزيز العمل الخاص بوضع القواعد والمعايير من خلال تجديد الولاية الحالية للجنة الحكومية الدولية وضمان أن يكون عمل تلك اللجنة متسقا مع اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا التابع لها.

197. وأشار الرئيس إلى أن الآراء المعبر عنها تؤكد المواقف السابقة بشأن الموضوع. وقال إن تلك الآراء تبرز أيضا الأهمية البالغة التي يكتسبها هذا البند من جدول الأعمال بالنسبة للدول الأعضاء. وشجّع الدول الأعضاء على مواصلة المشاركة بطريقة استباقية وعملية وبناءة في مسار التيسير الذي يضطلع به الميسر، والنظر في مشروع القرار الذي ورّعه الميسر بالأمس. ثم علّق البند 17 من جدول الأعمال.

198. وقدم رئيس الجمعية العامة والميسر إلى الجلسة العامة، على مرّ مختلف أيام الجمعيات، مستجدات متواصلة حول حالة تلك المشاورات غير الرسمية. وأدرجت المستجدات على النحو التالي.

199. أفاد الميسر بأنه أعد مشروع نص ثان نوقش في اجتماع غير رسمي. وقال إن هذا الاجتماع كان مفيدا إذ مكّن الدول الأعضاء من تبادل وجهات نظرها، والمهم أنها اتفقت على مواصلة المناقشات حول المسائل المتعلقة باللجنة الحكومية الدولية. ومع ذلك قال إن بعض المسائل الأساسية المتعلقة بأهداف تلك المناقشات وشكلها لا تزال تشهد جمودا. وراح يقول إن غالبية الدول الأعضاء تؤيد تجديد ولاية اللجنة بشروط الولاية الحالية نفسها. وأضاف أن مواقف الدول تتجلى في ثلاثة اقتراحات موضوعية، أحدها اقتراح بتحويل اللجنة إلى لجنة دائمة. ومع ذلك صرح بأن مجموعة من الدول الأعضاء لا تزال ترى أن الولاية الحالية للجنة لا ينبغي تجديدها، بل ينبغي النظر في اتباع مقاربة أخرى، منها تأليف أفرقة خبراء متخصصة، وتنظيم ندوات وإجراء دراسات بهدف تسوية العدد الهائل من المسائل العالقة قيد التفاوض في الوقت الراهن. وأوضح الميسر أنه طلب بعد ذلك من الدول الأعضاء التي أعربت عن عدم تأييدها لتجديد ولاية اللجنة بشكلها الحالي أن تحدد مواقفها من المناقشات المقبلة حول المسائل المتعلقة باللجنة ومن ترتيبات الحوكمة التي يتعين اتخاذها لدعم هذا العمل من أجل إدراج تلك المواقف في المداومات. وأشار إلى أنه سيمسح تلك الدول الأعضاء محلة حتى يوم الاثنين للتداول حول هذه المسائل. وصرح بأنه قد يحاول أثناء عطلة نهاية الأسبوع صياغة نص ثالث استنادا إلى مناقشات يوم الجمعة بحيث يركز فقط على الحد الأدنى من المسائل الموضوعية التي يلزم الاتفاق عليها للتوصل إلى توافق في الآراء. وأشار الميسر إلى أنه سيخطر الدول الأعضاء بالخطوات المقبلة في عملية التيسير في الوقت المناسب، وتوقع مع ذلك أن يعقد اجتماعات في يوم الاثنين مع المجموعات والدول الأعضاء الرئيسية على حده للحصول على آراء إضافية في المشروع الثاني وللمناقشة المواقف المتخذة والفرص المتاحة للتوصل إلى حل وسط.

200. وشدد الرئيس على أن اجتماعات ثنائية ومناقشات بين مجموعات صغيرة ستنظم يوم الاثنين وأن النص الجديد سيوزع.

201. وتحدث وفد البرازيل بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والمجموعة الأفريقية ومجموعة البلدان المتشابهة التفكير وغالبية بلدان مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وتوجه بالشكر إلى الميسر على إعداد نسخة ثانية من مشروع نص ولاية اللجنة. وأوضح أنه يرى أن حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي تؤدي دوراً أساسياً في البرنامج التقني للمنظمة وأن من اللازم الموافقة على استئناف المفاوضات القائمة على النصوص. وأكد الوفد مجدداً أن الأولوية هي استئناف تلك المفاوضات. وشدد على أنه لا ينبغي تجاهل صوت أكثر من ثلثي أعضاء الويبو.

202. وتحدث وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية وأيد البيان الذي أدلى به وفد البرازيل بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والمجموعة الأفريقية ومجموعة البلدان المتشابهة التفكير وغالبية بلدان مجموعة آسيا والمحيط الهادئ تأييداً كاملاً. ورأى أن الدول الأعضاء في الويبو ينبغي أن تتخذ الخطوات الضرورية وتبدي الرغبة السياسية من أجل حماية المزايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات الأصلية والمجتمعات المحلية من خلال حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي حماية فعالة. وأيد تجديد ولاية اللجنة لاستئناف المفاوضات القائمة على النصوص وشجع الدول الأعضاء على الموافقة على الاقتراح.

203. وأيد وفد ملاوي البيان الذي أدلى به وفد البرازيل باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والمجموعة الأفريقية ومجموعة البلدان المتشابهة التفكير وأغلبية بلدان آسيا والمحيط الهادئ.

204. وأكد وفد الهند أن أغلبية البلدان في مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ تساند البيان الذي أدلى به وفد البرازيل. وأشار إلى إمكانية إدلاء البلدان في المجموعة التي تختلف آراؤها في ذلك الصدد كل واحد على حدة ببيانات فردية. وتحدث بصفته الوطنية وأعرب عن تأييده التام للبيان الذي أدلى به وفد البرازيل باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والمجموعة الأفريقية ومجموعة البلدان المتشابهة التفكير وأغلبية بلدان آسيا والمحيط الهادئ.

205. وأيد وفد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به وفد البرازيل باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والمجموعة الأفريقية ومجموعة البلدان المتشابهة التفكير وأغلبية بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وأحاط علماً بأن المبادئ التي تؤيدها المجموعات الممثلة من خلال وفد البرازيل قد عممت منذ سنة 2009 من أجل المفاوضات المبنية على النصوص. ورأى في ذلك الحال أنه يجب أن يكون تفسير سبب هجر ذلك واضحاً إذ يتطلب ذلك الأمر أعرافاً جديدة.

206. وأعرب وفد إندونيسيا عن تقديره للعمل الذي أنجزه الميسر. وأيد البيان الذي أدلى به وفد البرازيل باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والمجموعة الأفريقية ومجموعة البلدان المتشابهة التفكير وأغلبية بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وشدد على ضرورة المفاوضات المبنية على النصوص. وأشار إلى التقدم المحرز منذ سنة 2009 عندما استهلّت اللجنة الحكومية الدولية المفاوضات المبنية على النصوص وفقاً لما ذكره وفد جنوب أفريقيا. وأكد أنه لا يمكن أن تتراجع المفاوضات في اللجنة ولا ينبغي ذلك. ورأى أن عدم تجديد ولاية اللجنة وإجراء المفاوضات فيها أمر سيقلل من قيمة سمعة الويبو.

207. وساند وفد أوغندا البيان الذي أدلى به وفد البرازيل باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والمجموعة الأفريقية ومجموعة البلدان المتشابهة التفكير وأغلبية بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وأعرب عن تأييده لتجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية.

208. وأعرب وفد الكاميرون عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد البرازيل باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والمجموعة الأفريقية ومجموعة البلدان المتشابهة التفكير وأغلبية بلدان آسيا والمحيط الهادئ والبيان الذي أدلى به وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية. وأبدى مجدداً رغبته في عمل الدول الأعضاء على النصوص التي سبق تفصيلها كي تصبح إطاراً قانونياً يسمّح بحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي.

209. وأيد وفد باراغواي البيان الذي أدلى به وفد البرازيل باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والمجموعة الأفريقية ومجموعة البلدان المتشابهة التفكير وأغلبية بلدان آسيا والمحيط الهادئ بخصوص تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية.
210. وشكر وفد الصين الميسر على جهوده. وأعرب عن تأييده لموقف المجموعة الأفريقية وعن أمله أن تجدد ولاية اللجنة الحكومية الدولية.
211. وساند وفد باكستان البيان الذي أدلى به وفد الهند.
212. وعبر وفد ناميبيا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية والبيان الذي أدلى به وفد البرازيل باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والمجموعة الأفريقية ومجموعة البلدان المتشابهة التفكير وأغلبية بلدان آسيا والمحيط الهادئ.
213. وأيد وفد بيرو البيان الذي أدلى به وفد البرازيل، بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والمجموعة الأفريقية ومجموعة البلدان المتشابهة التفكير وأغلبية بلدان مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. وقال إن العديد من البلدان أيدت تجديد ولاية اللجنة. وصرح بأن الدول الأعضاء لا يلزم أن تركز على الاختلافات فيما بينها بل على ما يجمع بينها كي تحقق نتائج متسقة.
214. وأيد وفد السلفادور البيان الذي أدلى به وفد البرازيل، بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والمجموعة الأفريقية ومجموعة البلدان المتشابهة التفكير وأغلبية بلدان مجموعة آسيا والمحيط الهادئ تأييدا كاملا.
215. وأيد وفد غواتيمالا البيان الذي أدلى به وفد البرازيل، بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والمجموعة الأفريقية ومجموعة البلدان المتشابهة التفكير وأغلبية بلدان مجموعة آسيا والمحيط الهادئ تأييدا كاملا.
216. وانضم وفد ترينيداد وتوباغو إلى البيان الذي أدلى به وفد البرازيل، بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والمجموعة الأفريقية ومجموعة البلدان المتشابهة التفكير وأغلبية بلدان مجموعة آسيا والمحيط الهادئ تأييدا كاملا. وأعرب عن تأييده لتجديد ولاية اللجنة واستئناف المفاوضات القائمة على النصوص.
217. وأيد وفد كوبا البيان الذي أدلى به وفد البرازيل، بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والمجموعة الأفريقية ومجموعة البلدان المتشابهة التفكير وأغلبية بلدان مجموعة آسيا والمحيط الهادئ.
218. وأيد وفد نيجيريا البيان الذي أدلى به وفد البرازيل، بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والمجموعة الأفريقية ومجموعة البلدان المتشابهة التفكير وأغلبية بلدان مجموعة آسيا والمحيط الهادئ.
219. وأيد وفد شيلي البيان الذي أدلى به وفد البرازيل، بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والمجموعة الأفريقية ومجموعة البلدان المتشابهة التفكير وأغلبية بلدان مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. وأعرب عن أمله في الاضطلاع بالعمل على نحو بناء من أجل التوصل إلى توافق في الآراء وتجديد ولاية اللجنة.
220. وأيد وفد بنما البيان الذي أدلى به وفد البرازيل، بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والمجموعة الأفريقية ومجموعة البلدان المتشابهة التفكير وأغلبية بلدان مجموعة آسيا والمحيط الهادئ تأييدا كاملا.
221. وأيد وفد كولومبيا بشدة البيان الذي أدلى به وفد البرازيل، بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والمجموعة الأفريقية ومجموعة البلدان المتشابهة التفكير وأغلبية بلدان مجموعة آسيا والمحيط الهادئ.

222. وأعرب وفد الجزائر عن تأييده للعمل الذي يقوم به الميسر. وأيد البيان الذي أدلى به وفد البرازيل، بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والمجموعة الأفريقية ومجموعة البلدان المتشابهة التفكير وغالبية بلدان مجموعة آسيا والمحيط الهادئ والبيان الذي أدلى به وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. وراح يقول إن هذه مسألة حاسمة للتخفيف من الشواغل التي أعرب عنها ما يزيد على ثلثي الدول الأعضاء في المنظمة.

223. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن رغبته في التحدث عن نقطتين في محالة. وقال، رداً على السؤال الذي طرحه وفد باراغواي، إنه يود أولاً أن يوضح أن المشاورات الجارية التي نظمتها الرئيس تزيد على ما يبدو من المرونة لدى جميع الأطراف، وعبر عن أمله في التوصل إلى توافق في الآراء. وأعرب عن رغبته ثانياً في التوجه بالشكر إلى الرئيس على تنظيم هذه المشاورات وإلى الميسر على ما يبذله من جهود مضيئة في هذا المجال. وتوجه بالشكر أيضاً إلى وفد البرازيل على البيان الذي أدلى به بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والمجموعة الأفريقية ومجموعة البلدان المتشابهة التفكير وغالبية بلدان مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، كما توجه بالشكر إلى كل من تحدث ليؤيده. وأكد للوفود أنه يؤيد العمل الجاري حيال المسائل التي تكتسي أهمية بالنسبة إلى العديد من الدول الأعضاء في الوبو.

224. وأيد وفد البرازيل البيان الذي أدلى به باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والمجموعة الأفريقية والبلدان المتشابهة التفكير وأغلبية بلدان مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، إضافة إلى البيانات التي أدلت بها وفود نيجيريا والهند وملاوي وجنوب أفريقيا، ووفود كثيرة أخرى. وتطرق الوفد إلى التعليق الذي أشار فيه الرئيس إلى أن الإدلاء بهذه البيانات في الجلسة العامة غير فعال، فذكر بأن النقاشات التي كانت تعتبر أولوية بالنسبة لعدد صغير من أعضاء المنظمة نوقشت على سبيل الأولوية في الجلسة العامة. لكنه التفت إلى أن أغلبية أعضاء المنظمة تعتبر اللجنة الحكومية الدولية واحدة من أولوياتها. ومضى يقول إن اللجنة الحكومية الدولية تبقى أولوية وإن لم تجر مناقشتها في الجلسة العامة، وإنه ينبغي للعدد الصغير من أعضاء المنظمة أن يأخذوها في الاعتبار. وأعلن الوفد عن تأييده للنهج الذي يتبعه الميسر.

225. وذكر الرئيس جميع الوفود بأن مناقشة دارت في الجلسة العامة بشأن اللجنة الحكومية الدولية. وأضاف أنه طرح هذا البند من جدول الأعمال وأن الجلسة العامة استمعت لمواقف الدول الأعضاء. وأضاف الرئيس أنه فتح المجال لكل المداخلات لكنه طلب إلى الدول الأعضاء أن تتمتع في ما إذا كان الإدلاء بهذه البيانات في جلسة غير الجلسة العامة ليس أكثر جدوى وانتاجية من تكرار ما أضحى الجميع يعرفه في هذه المرحلة. وأضاف أنه لمس بعض إشارات المرونة وأنه من الضروري أن تنعكس هذه المرونة في النقاش ونهج التيسير. وشدد الرئيس على ضرورة أن تكون البيانات بشأن عدم الرضا عن التقدم المحرز ببناءً ومفيدة، وأن يراعي الجميع مسألة الوقت. وأضاف الرئيس أن مواضيع أخرى عالقة غير موضوع اللجنة الحكومية الدولية تحتاج إلى نقاش مثل مواضيع لجنة حق المؤلف ولجنة العلامات ومكتب الوبو الخارجية. واستطرد قائلاً إن بعض الوفود قد شددت تحديداً على موضوع المكاتب الخارجية معتبرة إياه المسألة الأهم. وختم بالتنويه بضرورة تخصيص الوقت اللازم لجميع هذه المواضيع والاستفادة بحكمة من الجلسة العامة.

226. وأعرب وفد اندونيسيا عن تأييده للمرونة في المفاوضات المتعلقة بلجنة الميزانية ومعااهدة قانون التصاميم، واللجنة الحكومية الدولية. وطلب الوفد توضيحات بشأن البيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية الذي أعرب فيه عن تأييده لهذه القضايا. والتفت الوفد إلى أن التوضيح سيكون مفيداً نظراً إلى أن الاجتماعات غير الرسمية لا تُسجل رسمياً.

227. ورد وفد الولايات المتحدة الأمريكية على سؤال وفد اندونيسيا ليذكر بأن موقف الولايات المتحدة الأمريكية مبين في الاقتراح الذي تقدمت به إلى الجمعية العامة. وأشار الوفد إلى أن أسلوب العمل الحالي لم يثبت نجاحه. وقال الوفد إنه أعرب في الاجتماعات غير الرسمية عن مرونته بشأن صيغة اللجنة الحكومية الدولية وأكد رغبته في مواصلة عمل هذه اللجنة بأسلوب جديد أفضل من الأسلوب المعتمد حتى الآن لأن النصوص الحالية غير قابلة للتطبيق.

228. وأعلن وفد لكسمبرغ تأييده لبيان الولايات المتحدة الأمريكية.

229. وأشار وفد جنوب أفريقيا إلى أن الولاية ستكون تعبيراً واضحاً عن النية السياسية بشأن مآل اللجنة الحكومية الدولية. والتفت إلى أن التركيز على المنهجيات، كاجتماعات الخبراء أو عدد الاجتماعات، ليس بيت القصيد. وأضاف الوفد أن ما طرح للنقاش حتى الآن هو موضوع اجتماعات الخبراء. وذكر الوفد بأن اللجنة الحكومية الدولية هيئة لوضع القواعد والمعايير وأن عليها أن تساهم في وضع المعايير لا أن تتحوّل إلى مؤسسة أكاديمية تتواصل فيها الحلقات الدراسية. وقال الوفد إنه يودّ أن يعرف لما النصوص غير قابلة للتطبيق.

230. وعبر وفد سويسرا عن تقديره لعمل الميسر والجهود التي بذلها في المشاورات غير الرسمية للجنة الحكومية الدولية. وأعاد التذكير بأن وفود سويسرا والكرسي الرسولي والنرويج ونيوزيلندا وكينيا وموزامبيق اقترحت مشروعاً لتجديد ولاية اللجنة للثنائية 17/2016. وأشار الوفد إلى أن الاقتراح كان محاولة من الوفود لطرح مقترح متوازن يمكن أن يفضي إلى توافق في الآراء بين مختلف الأطراف. وأبدى الوفد استعداده لمواصلة العمل بشكل بناء مع جميع الأطراف المعنية من أجل التوصل إلى حل مقبول لجميع الدول الأعضاء.

231. وصرح وفد البرازيل أنه نظراً لتوصل وفدي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، إلى أرضية مشتركة، فقد يكون هناك طريق واحدة من خلال المفاوضات في الجمعية العامة. وطلب الوفد أن تتخذ الجمعية العامة قراراً بشأن اللجنة الحكومية الدولية قبل غيره من البنود التي لا تزال مفتوحة، لأن هذا البند يمثل أولوية بالنسبة لغالبية الدول الأعضاء. وكرر الوفد أن القرار بشأن تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية ينبغي أن يتخذ قبل أي قرارات بشأن بنود جدول الأعمال الأخرى.

232. ودعم وفد الولايات المتحدة الأمريكية المداخلة المقدمة من وفد سويسرا. ولكنه أعرب عن عدم رغبته في إبداء أي رأي في تلك المرحلة.

233. وأعرب وفد مصر عن تقديره لجهود الميسر. ولكنه رأى أن الجو العام يبدو أنه لن يفضي إلى نتائج. وأشار إلى أن غالبية الدول الأعضاء أعربت عن استعدادها لتجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية. وقال إن الولاية، وبغض النظر عن الشكل، ينبغي أن تركز على مفاوضات تستند إلى النصوص، كي لا يذهب العمل المنجز خلال السنوات العشر أو الخمسة عشر الأخيرة سدى.

234. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن تأييده للاقتراح الذي قدمه وفد البرازيل بأن يتخذ القرار بشأن اللجنة الحكومية الدولية قبل غيره من بنود جدول الأعمال.

235. وأشار وفد نيجيريا، متحدثاً بصفته الوطنية، إلى أن الوفود لم ينح لها الوقت لمناقشة القرار بشأن اللجنة في الجلسة العامة، رغم أنها قضية مهمة بالنسبة لعدد كبير من الدول الأعضاء. وأضاف أنه يرغب في مناقشة هذه المسألة في جلسة عامة، من أجل الاستماع إلى وجهات نظر الدول الأعضاء التي لم تكن راغبة في تجديد ولاية اللجنة بشأن المفاوضات المستندة إلى النصوص حول الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ودعا الوفد تلك الوفود إلى تقديم أفكارها حول كيفية المضي قدماً بشكل فعال. وأكد الوفد أن الاقتراح المقدم من المجموعة الأفريقية والمجموعات الأخرى يقدم سبيلاً واضحاً حول الطريقة التي ينبغي أن تتقدم بها المناقشات بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأعرب الوفد عن رغبته في رؤية نوع مماثل من الوثائق، تقدمها المجموعات التي لا تريد مواصلة المناقشات، وترغب في عقد مناقشة في الجلسة العامة لإدراجها في السجل.

236. وانضم وفد إندونيسيا إلى البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا. وشدد على أن الوقت قد حان للدول الأعضاء أن تناقش هذه المسألة في الجلسة العامة.

237. وأكد وفد أستراليا أن جميع القضايا المذكورة أعلاه مهمة جداً لبلاده. وأشار إلى أن المشاورات غير الرسمية لا تزال جارية، وأن محاولة وضع تسلسل لعملية صنع القرار حول هذه القضايا ستكون غير مجدية. وأعرب الوفد عن تفضيله مواصلة المشاورات غير الرسمية بهدف تطوير حلول توافقية بشأن كل هذه القضايا بناء على وقائعها الموضوعية، مع تجنب وضع تسلسل رسمي على القرارات بشأن هذه القضايا.

238. وأيد وفد رومانيا، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، الموقف الذي عبر عنه وفد أستراليا. وأضاف أن جميع المسائل التي نوقشت في الوبو لها ذات القدر من الأهمية، وأكد التزامه بالعمل البناء على جميع البنود، بما فيها البند المتعلق باللجنة الحكومية الدولية. وقال إنه يتوقع التزاماً مماثلاً بالنسبة لجميع القضايا.

239. وشكر وفد جامايكا الميسر على عمله، وأعرب عن قلقه إزاء توقف مناقشات عام 2014 أو تأخرها بسبب عجز الدول الأعضاء عن التوصل إلى اتفاق على سبل التقدم في البند المعني وعلى عقد مؤتمر دبلوماسي. وطلب الوفد توضيح طبيعة المشكلة التي تواجه المفاوضات القائمة على النصوص. إذ رأى أن توضيح هذه المشكلة للدول الأعضاء قد يمكنها من المضي قدماً والتوصل إلى اتفاق على سبل تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية.

240. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء، وأكد أن الوبو منظمة قائمة على توافق الآراء. وقال الوفد إن مجموعته تولى أهمية متساوية لجميع البنود وتسعى إلى حل جميع المسائل. وشدد الوفد على طابع المنظمة وجهود الدول الأعضاء مشيراً إلى أنه ينبغي للمندوبين التركيز على مسارات التيسير المعنية لإيجاد حلول عملية. وأعرب الوفد عن اعتقاده الشديد بأنه يجب ألا تقام روابط مصطنعة بين مختلف المسائل وإنما ينبغي النظر في جميع البنود بصورة منفصلة. إذ أن أي نوع من الربط الاصطناعي أو التسلسل الاصطناعي يؤثر سلباً في جميع المناقشات. وذكر بأن المسألة الجوهرية لا تكمن في لشبونة تحديداً وإنما في مسألة البرنامج والميزانية التي تمه جميع الدول الأعضاء. وأضاف الوفد أن الميزانية هي عماد أي نشاط للمنظمة ما يبرر بوضوح أهمية مناقشة جميع الدول الأعضاء لوثيقة البرنامج والميزانية.

241. وأقر وفد ناميبيا بأن جميع المسائل متساوية في الأهمية وينبغي أن تحظى باهتمام متساو. ومع ذلك، رأى الوفد ضرورة في أن تتوصل الدول الأعضاء إلى حل بشأن بعض المسائل المدرجة في جدول أعمالها منذ فترة طويلة للغاية. ومن ثم، أيد الوفد البيان الذي قدمه وفد البرازيل باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والمجموعة الأفريقية ومجموعة البلدان الأقل نمواً وغالبية مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وأيد كذلك بيانات أخرى منها بيان وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية.

242. وأيد وفد الجبل الأسود البيان الذي قدمه وفد رومانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق.

243. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وأيد البيان الذي قدمه وفد اليابان باسم المجموعة باء. وقال إن جميع المسائل المنظور فيها في هذه المرحلة تستحق الدراسة على قدم المساواة. وأضاف أنه لا شك في أن أبرز هذه المسائل هي مسألة البرنامج والميزانية وحل ما يتعلق بها من قضايا معلقة. وأيد الوفد فكرة تزامن التقدم في جميع المسائل المناقشة في إطار مشاورات غير رسمية. ورأى أن هذا المسار هو أفضل نهج. وشكك الوفد في مدى استفادة الجمعية العامة من الاستماع لبيانات تكرر المواقف المعروفة والثابتة للدول الأعضاء. وأردف قائلاً إن مجموعته تتواصل مع جميع الدول الأعضاء. وأبدى أمله في أن تحرز عملية التيسير التي يوجهها الميسر تقدماً وأن يتسنى للدول الأعضاء الإبلاغ بهذا التقدم في حينه. وفي الختام، أعلن الوفد ضرورة الانتقال إلى مسار التيسير إلا إذا توافرت لدى الدول الأعضاء عناصر جديدة تود تقديمها في هذه المرحلة.

244. ولاحظ الرئيس أن البيانات المدلى بها شددت مجدداً على أن مسألة حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي هي مسألة هامة ومجدية طال أمدها. وأشار إلى أن مسار تيسير قائم على النصوص يُعنى بالنظر في سبل التقدم في هذه المسألة قد استُهل قبل بداية الجمعية العامة ولا يزال مستمراً. ونوه بالمشروع الثاني الذي وزعه الميسر

وبالتقرير الذي عرضه خلال الجلسة العامة. وذكر الوفود بضرورة تحقيق الفعالية في تنظيم عمل الجمعية العامة وإتاحة وقت كافٍ لإجراء مشاورات غير رسمية تهدف إلى وضع حلول قائمة على المعلومات والخلفيات السياسية والأولويات التي أوضحتها الوفود خلال الجلسة العامة. ومن ثم اقترح الرئيس تعليق مناقشة البند 17 في الجلسة العامة على أن تتواصل هذه المناقشات في إطار مشاورات غير رسمية، ودعا الميسر إلى أن يوافي الجلسة العامة بنتائج هذه المشاورات في حينه. ثم علق الرئيس البند 17 من جدول الأعمال.

245. فتح الرئيس مجدداً باب نقاش البند 17 من جدول الأعمال وأشار إلى المشاورات غير الرسمية التي أجراها الميسر قبل الجمعية العامة وبعد ظهر كل من يوم الاثنين ويوم الأربعاء ويوم الجمعة. وأشار أيضاً إلى البيانات الافتتاحية المتصلة بذلك البند من جدول الأعمال والبيانات المدلى بها بخصوص ذلك البند بالتحديد بعد ظهر يوم الخميس وصباح يوم السبت. ودعا الميسر إلى إمداد الجلسة العامة بما استجد من معلومات عن المشاورات غير الرسمية بشأن اللجنة الحكومية الدولية.

246. وقال الميسر إنه طلب من الدول الأعضاء التي لا ترغب في تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية في صيغتها الحالية أن تقدم إليه اقتراحاتها بشأن الغرض المنشود من العمل المقبل المتصل بالمسائل التي تخص اللجنة وأحاط علماً بأن جميع الدول الأعضاء أبدت تأييدها لمواصلة المناقشات المتصلة باللجنة. ومضى يقول إنه اجتمع بالمجموعات والدول الأعضاء التي لديها اقتراح موضوعي لتجديد الولاية بشروط مماثلة للولاية الحالية من أجل بحث مواقفها. وذكر أن الفرق الأساسي بين تلك الاقتراحات يخص وسيلة إدارة العمل أي عبر اللجنة الحكومية الدولية أو عبر لجنة دائمة وأنه من الجلي وفقاً لما أشار إليه يوم السبت أن الدول الأعضاء لا تزال بعيدة كل البعد عن التوصل إلى توافق في الآراء. ولفت النظر إلى الوقت المحدود جداً لتحقيق نتيجة. وأردف قائلاً إنه سيركز على أدنى المتطلبات التي لا بد من الاتفاق عليها وتمثل فيما يلي: (1) الغرض المنشود من العمل المقبل المطروح في الفقرة الفرعية (أ) من نص الولاية الحالية؛ (2) محور تركيز العمل المطروح في الفقرة الفرعية (ج) من نص الولاية الحالية بما في ذلك المواد التي سيستند إليها ذلك العمل؛ (3) وبرنامج العمل الأساسي المطروح في الفقرة الفرعية (ب) من نص الولاية الحالية من حيث الدورات والموضوع الذي ينبغي تناوله في تلك الدورات؛ (4) وهدف العمل للثنائية الذي يتجلى في الفقرة الفرعية (د) من نص الولاية الحالية؛ (5) ووسيلة إدارة العمل. واستطرد قائلاً إنه سيعيد نصاً ثالثاً يركز على تلك المسائل بعد أن يتلقى المساهمات من المجموعات التي لا تقترح تجديد الولاية الحالية ثم يوصي بتاريخ عقد المشاورات غير الرسمية المقبلة ومكان عقدها. واختتم بيانه قائلاً إنه سيتحدث مع المنسقين الإقليميين كخطوة أولى لبحث نهجه المعتمد لإجراء المشاورات غير الرسمية المقبلة.

247. وأقر الميسر بالاهتمام الشديد الذي توليه الدول الأعضاء لمسألة اللجنة الحكومية الدولية وصعوبة اتخاذ قرار بتوافق الآراء. وذكر جميع الدول الأعضاء بضرورة دعمها لتحقيق نتيجة. وأصدر مشروع نص ثالث في الليلة السابقة روعيت فيه مدخلات وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ومدخلات وفد رومانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق ومدخلات وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وشمل هذا النص اقتراحات بديلة في المجالات الرئيسية التالية: الغرض من عمل اللجنة الحكومية الدولية سواء أكان معيارياً أم غير معياري؛ ومحور العمل؛ وهدف العمل على مدى الثنائية المقبلة. وأدى ذلك إلى بعض النتائج الإيجابية. إذ حقق توافق في الآراء بشأن مواصلة اللجنة عملها وقدم اقتراحان في هذا الصدد هما أن تظل لجنة حكومية دولية أو تصبح لجنة دائمة. وكان هناك تأييد واسع لبرنامج عمل يتراوح بين أربع وست دورات على مدى الثنائية ويشمل دورات مواضيعية ومستعرضة وتقييمية. أما بالنسبة إلى الخطوات المقبلة، فقد أشار الميسر إلى أنه سيجري مشاورات غير رسمية في فترة ما بعد الظهر تركز على المجالات الأساسية الثلاثة موضع الخلاف: الغرض من العمل؛ ومحور العمل؛ والهدف من العمل خلال الثنائية المقبلة. وبعد تلك المناقشات، قال إنه يعترم وضع نص جديد لا ينطوي على أية بدائل. ورأى الميسر أن هناك حلاً وسطاً يتطلب بعض التنازلات من كلا الجانبين.

248. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية وذكر أن مشروع القرار الثالث غير توفيقى قط إذ يوجد موقفان متباينان في هذا الصدد. فيوجد موقف يدعو إلى اعلم المعيارى ويؤيده ثلثا أعضاء الوبو. ولا ترغب سوى أقلية في أن يكون عمل



اللجنة غير معياري؛ وتتألف هذه الأقلية من وفد الولايات المتحدة الأمريكية ووفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ووفد رومانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق. وقالت المجموعة الأفريقية إنها لا ترى كيف يمكن التوصل إلى حل وسط في ظل هذين الموقفين المتباينين للغاية. وأبدت شواغلها إزاء سبل مضي الميسر قدماً خلال فترة ما بعد الظهر، وتساءلت عن سبل إعداد النص إذا كانت هناك رغبة في عدم مراعاة الموارد والأنشطة الفكرية التي استثمرت على مدى الخمسة عشر عاماً الماضية والعمل القائم على النص خلال الأعوام السبعة الماضية. وأعربت المجموعة عن رغبتها في أن يواصل معارضو العمل المعياري التجاوب في هذا الصدد. وأبدت سرورها لسماح أن الميسر على وشك إصدار نص آخر يلبي طلب أكثر من ثلثي أعضاء الـويو. ورأى أن دور الميسر هو تقديم نص يؤدي إلى تقدم المفاوضات والمسار. ويجب أن يجسد هذا النص وجهة نظر الأغلبية لا الأقلية.

249. وتحدث وفد الهند باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ وذكر أن غالبية المجموعة تؤيد تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية. وقال إن الغالبية العظمى من المجموعة تود مواصلة المفاوضات القائمة على النص ببرنامج عمل محدد وواضح للغاية. وأضاف أنه من المؤسف أن بعض الوفود لا تؤيد تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية. والأسوأ من ذلك أن البديل المقترح هو ندوات وحلقات نقاش وحلقات عمل وهي آليات غير معيارية. وقد استثمر الكثير من المال والوقت في مسار اللجنة الحكومية الدولية. وكان على جميع الدول الأعضاء إجراء استبطان دقيق. وأعلنت المجموعة دعمها الكامل للميسر في جهوده الرامية إلى إيجاد حلول وعدم إثارة مشكلات أو عرقلة المسار.

250. وشكر وفد اليابان باسم المجموعة باء جميع الميسرين على جهودهم الدؤوبة لإيجاد حل لمختلف القضايا الصعبة. وأضاف أن جميع الدول الأعضاء في المجموعة باء تشارك في المشاورات بشأن اللجنة الحكومية الدولية مشاركة نشطة وبناءة وتراعي الأهداف المنشودة. ولا يزال هناك اختلاف حول القضايا الأساسية، ولكن لا يخص الأمر هنا التأييد أو المعارضة أو الاستعداد أو عدم الاستعداد أو الأغلبية أو الأقلية. وأكد أن المجموعة باء تبحث بجدية أفضل نهج لتناول هذا الموضوع خلال الشائبة المقبلة. وأبدى أمله الشديد في إمكانية إيجاد قواسم مشتركة من خلال مسار المجموعة الصغيرة الذي وضعه الميسر.

251. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وشكر الميسر على جهوده الدؤوبة لإيجاد حل لتجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية. وشارك الميسر في هذا المسار منذ يوليو 2015 على الأقل، وتعاون دائماً مع الوفود على تبادل الأفكار وإجراء حوار مثمر. ولقد تلقت المجموعة لتوها المشروع الثالث الذي أعده الميسر ولا يزال يحلل العناصر الجديدة التي أدخلت فيه. وإن مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي من أنصار تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية. ومن المفهوم أن الهدف من التيسير هو تجديد الولاية الحالي. وقد قدم الوفد اقتراحاً في هذا الصدد منذ أكثر من شهر إلى الميسر وقال إنه يعتقد أنه لا ينبغي تغيير مسار عملية التيسير. وأعربت المجموعة عن تأييدها للوفود الأخرى في استئناف المفاوضات القائمة على الصن في إطار اللجنة الحكومية الدولية. وفي الختام، قال الوفد إنه يمكن للميسر أن يعتمد على دعم مجموعته لمسار التيسير.

252. وتحدث وفد رومانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وأعرب عن شكره الجزيل لجميع الميسرين على تولي مهمة التيسير وعلى ما بذلوه من عمل جاد فيما يخص بنود جدول الأعمال المعهودة إليهم. وأضاف أنه يقر في المرحلة الراهنة بأن هناك وجهات نظر متباينة عن مختلف الموضوعات. ويعني ذلك أن الوفود تحتاج إلى مواصلة البحث عن حلول وسط. ولا يمكن إيجاد حل وسط إلا بين المواقف التي أعرب عنها. وأمل الوفد أن ينظر الجميع في هذه الحلول. وأسفت المجموعة لأن أصبح عدد مؤيدي موقف ما حجة في المفاوضات. إذ ينطوي ذلك على التنخلي عن الدبلوماسية. وأعرب عن أسفه لهذا الموقف وأمل مخلصاً أن يتسنى العمل على أساس توافقي. وأعلنت المجموعة حرصها على تكامل جميع بنود العمال بنتائج ناجحة.

253. وشكر وفد الصين الميسرين على جهودهم الرامية إلى حل جميع القضايا العالقة. وعُقدت مشاوررة على مستوى السفراء في اليوم السابق أبدأ فيها جميع الأطراف رغبتها في التقدم بشأن مسألة اللجنة الحكومية الدولية وأثبتت استعدادها السياسي لذلك. ورأى الوفد أنه ينبغي تخصيص وقت كافٍ لمناقشة مسألة اللجنة الحكومية الدولية في الجلسة العامة. إذ سيكون ذلك مفيداً للتقدم في المسائل الموضوعية المتعلقة باللجنة الحكومية الدولية.

254. وذكر الرئيس أنه قد تود بعض الوفود الأخرى أخذ الكلمة. ولكن حرصاً على الفعالية ومواصلة برنامج العمل المحدد، قرر رفع الجلسة العامة في هذه المرحلة لإتاحة مواصلة مسار التيسير غير الرسمي. ثم علق الرئيس البند 17 من جدول الأعمال.

255. وأفاد الرئيس بأحدث المستجدات عن المشاورات غير الرسمية التي عُقدت منذ المناقشة العامة الماضية بشأن هذا البند. ورأى أن المشاورات غير الرسمية كانت بناءة. وأصدر الميسر نصاً جديداً. وأبدى الرئيس أمله في التوصل إلى نتيجة. وطلب الرئيس من الميسر التعليق على نضه.

256. وأعلن الميسر أنه أصدر نصاً جديداً لا يتضمن أية بدائل في مساء اليوم السابق. وأن هذا هو نضه. وأضاف أن المشاورات غير الرسمية بثّرت بالتوصل إلى نتيجة فيما يخص "المفاوضات القائمة على النص" تحديداً. ولكن تأكيد ذلك لا يزال سابقاً لأوانه. وفي الختام، قال إن هذه المرحلة مرحلة حرجة وطلب من الدول الأعضاء التحلي ببعض المرونة لاختتام العمل.

257. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والصين ومجموعة البلدان المتشابهة التفكير وغالبية مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، وشكر الميسر على إعداد النص الجديد. ورأى أن حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي يؤدي دوراً محورياً في جدول أعمال الويبو، وأنه يجب اعتماد ولاية تقضي بمواصلة المفاوضات القائمة على النصوص. وأكد مجدداً أن الأولوية هي مواصلة المفاوضات القائمة على النصوص. وقال إن جميع المجموعات ترى أن المسار التعددي يقوم حتماً على الشمولية وتقدير قيمة التنوع. ويعدُّ مسار اللجنة الحكومية الدولية تجسيدا واضحا لهذين المبدأين. وتخص مفاوضات اللجنة الحكومية الدولية الإقرار بما تقدمه الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي من قيمة معنوية واقتصادية وإسهام إلى التنمية العالمية. ولكي يعظم المجتمع الدولي الاستفادة من قيمة هذه الموارد ويسخر كامل إمكاناتها، يجب عليه أن يضع نظم حماية ملائمة من التملك غير المشروع. واتفقت الدول الأعضاء في الويبو منذ 15 عاماً على استهلال مناقشات لتحقيق هذا الهدف تتكامل بقرار جماعي في عام 2009 يقضي بتكليف اللجنة الحكومية الدولية ببدء مفاوضات قائمة على النصوص لوضع صك قانوني دولي أو أكثر لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وجددت هذه الولاية كل عامين حتى عام 2013. وأصبحت اللجنة الحكومية الدولية في مرحلة حاسمة من تاريخها تتطلب من الدول الأعضاء الوفاء بالتزاماتها بشأن مواصلة المفاوضات القائمة على الولاية المتفق عليها سابقاً وعدم تبديد قيمة العمل وكَم العمل المستمر في هذا المسار. إذ إن عجز الدول الأعضاء عن ذلك سيؤدي إلى التشكيك في مصداقية المنظمة ما سيؤثر سلباً في النظام الدولي للملكية الفكرية ككل. ولا ريب في أنه لا ينبغي إغفال أصوات أكثر من ثلثي أعضاء المنظمة.

258. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وأيد الإعلان الذي قدمه وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والصين والبلدان المتشابهة التفكير وغالبية مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ.

259. وأيد وفد الهند الإعلان الذي قدمه وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والصين والبلدان المتشابهة التفكير وغالبية مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ.

260. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء وشدد على أن مجموعته ما انفكت تشارك في المناقشات مجدية. وأضاف أنها مستعدة للمشاركة في المشاورات التالية مشاركة بناءة.

261. وأيد وفد الصين الإعلان الذي قدمه وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاربي والصين والبلدان المتشابهة التفكير وغالبية مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ.

262. وتحدث وفد رومانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وشكر جميع الميسرين على عملهم الهام. وقال إن الدول الأعضاء قد حققت تقدماً كبيراً في تبادل شواغلها وإنما تحتاج الآن إلى التعاون للتوصل إلى حلول وسط. وأمل الوفد أن تتوصل الدول الأعضاء إلى حلول بتوافق الآراء بشأن جميع بنود جدول الأعمال.

263. وتحدث وفد عُمان باسم المجموعة العربية وشكر الرئيس على ريادته الفعالة والأمانة على جهودها في تحضير وثائق الاجتماع. وأضاف أن الجمعية العامة قد اعتمدت عدداً من القرارات بشأن عملها المقبل. وأكدت المجموعة أهمية وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة للثلاثية 2016-2017 وزيادة الاعتمادات المخصصة للأنشطة الإنمائية، وأكدت أيضاً أهمية تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية لعامين آخرين بناء على مفاوضات قائمة على النصوص بهدف التوصل إلى اتفاق على صك دولي يضمن الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأيدت المجموعة اقتراح المجموعة الأفريقية بشأن تحويل اللجنة الحكومية الدولية إلى لجنة دائمة، ودعمت البيان الذي أدلى به وفد البرازيل يوم السبت باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاربي والمجموعة الأفريقية والبلدان المتشابهة التفكير وغالبية مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ.

264. وفتح الرئيس مجدداً البند 17 من جدول الأعمال وأعطى الكلمة للميسر.

265. وأفاد الميسر بأنه توصل إلى توافق في الآراء بشأن نص مشروع قرار يخص ولاية اللجنة الحكومية الدولية نتيجة للإسهامات الإيجابية والمرنة التي قدمتها جميع الدول الأعضاء التي أثبتت استعدادها الصريح للتوصل إلى حل وسط. ولكن لم يحقق توافق في الآراء بشأن عنصر فرعي وهو عدد الأيام المخصصة لبرنامج العمل على الرغم من أن الميزانية قد خصصت لهذه الأيام. ورأى الميسر أنه ينبغي للدول الأعضاء إمعان النظر في عواقب هذه المسألة على مصداقيتها كدول أعضاء وصورتها خارج المنظمة وبخاصة في صفوف أصحاب المصلحة الرئيسيين ومنهم الشعوب الأصلية. وأشار إلى أنه بعد مسار تيسير مكثف للغاية، توصل إلى اتفاق بشأن جوهر الولاية أي الفقرات (أ) إلى (ح) ولكن ليس على عدد الأيام. وللأسف فقد يؤدي ذلك إلى تبديد 15 عاماً من العمل. وإن عدم اتفاق الجمعية العامة على ولاية سيؤدي إلى عواقب وخيمة بسبب تعليق عمل اللجنة الحكومية الدولية على مدى 12 شهراً إضافة إلى عامين من عدم التجديد. وسيهدد ذلك بشدة احتمال استئناف مناقشة هذه المسائل بعد ثلاث سنوات. وشدد الميسر على أنه يجب على جميع الدول الأعضاء أن تتفق على جوهر الولاية. إذ إن أوجه عدم الاتفاق لا تخص سوى بضعة أيام من الثلاثية. وينبغي للدول الأعضاء أن تفكر في الرسالة التي تود توجيهها إلى العالم. وأقر بأن جميع الأطراف تحلت بالمرونة على مدى المسار وأبدت استعداداً كبيراً للتوصل إلى حل وسط. وأعرب عن رغبته في تقديم النص إلى الجلسة العامة كي يُنظر فيه وطلب من جميع الدول الأعضاء إعادة النظر في هذه المسألة للسعي إلى إيجاد حل وسط. وقد تفيده بعض المفاوضات على معاهدة قانون التصاميم في هذا الصدد. وناشد الدول الأعضاء في هذا الشأن مشدداً على أن هذه المسألة تمس بمصداقية الويبو.

266. وأعلن الرئيس أن الفكرة هي عرض القرار الذي اقترحه الميسر والذي وُزعت نسخ منه للنظر فيه. وسأل الدول الأعضاء إذا كانت مستعدة لاعتماده.

267. وطلب وفد المملكة المتحدة بعض الوقت لتمكين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه من الاجتماع والنظر في الاقتراح الجديد.

268. وأوضح الرئيس أن الاقتراح ليس جديداً.

269. وذكر وفد المملكة المتحدة أنه تلقى نسخته للتو. واستفسر عما إذا كان هذا الاقتراح نفسه الذي عرض خلال جميع المشاورات التي عُقدت.

270. وطلب الرئيس من الميسر تأكيد أن هذه النسخة النهائية.

271. وأكد الميسر أن هذه النسخة هي المشروع نفسه (المشروع الرابع) الذي نوقش في مشاورات غير رسمية. وشدد على أن الدول الأعضاء قد اتفقت على هذا النص. وأضاف أن القضية العالقة الوحيدة تخص برنامج العمل وعدد الأيام المخصصة له خلال الثنائية. وأشار إلى أن عدد الأيام هذا أقل بأربعة أيام من عام 2014.

272. وقدم الرئيس هذا المشروع للاتفاق عليه.

273. وتحدث وفد رومانيا باسم بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وذكر أن العديد من المسائل قد نوقشت على مدى الأيام الماضية من المفاوضات بشأن تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية. وقال إن مجموعته أبدت مرونة تدريجياً ووافقت على تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية. ووافقت على المفاوضات القائمة على النص خلافاً لموقفها الأولي. وقبلت العمل استناداً إلى وثائق سابقة منعاً لتبديد العمل الذي بُذل حتى الآن. وقبلت النظر في الاقتراح الذي قدمته إحدى المجموعات لتحويل اللجنة الحكومية الدولية إلى لجنة دائمة خلافاً لموقفها الأولي. ورأت المجموعة أنها قدمت عدداً كبيراً من التنازلات. وفيما يخص عدد الأيام، فيذكر النص المقترح عقد ست دورات. وذكرت بأن الويبو اعتادت عقد دورتين في السنة لمناقشة موضوعات مختلفة بالغة الأهمية. وتساءلت المجموعة عن أسباب حياد اللجنة الحكومية الدولية عن هذه الممارسة. ولقد حدث ذلك في الماضي لأن المجموعة تحلت بالمرونة ولكنها لم تطلب ذلك. ولكن لم تشهد المجموعة مناقشات فعالة حتى الآن في إطار اللجنة الحكومية الدولية وإن ازداد عدد الأيام. وأعلنت المجموعة استعدادها لقبول تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية مضيفاً أنها ترفق عدد الأيام المخصص في برنامج العمل لأنها تؤمن بأن معاملة جميع اللجان على قدم المساواة موقف معقول.

274. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وأعلن أن الأفكار الخاصة ببرنامج العمل قد استُمدت أساساً من اقتراح مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقال إن اقتراحه ينظم العمل تنظيمياً أكثر فعالية ويتطلب أياماً أقل مقارنة بممارسة اجتماعات اللجنة الحكومية الدولية. وذكر أيضاً أن اللجنة الحكومية الدولية ستعقد عادة، خلال الثنائية، 36 يوماً من الاجتماعات مقارنة بالاقتراح الحالي الذي ينص على 32 يوماً. ومن خلال توضيح أسباب هذا الاقتراح، ناشدت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق إبداء المرونة. فما انفكت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي تبدي مرونة في العديد من المسائل وأشارت إلى أن قرار بشأن المكاتب الخارجية قد اتخذ ما تطلب مرونة قصوى من المجموعة. وطلب هذا النوع من المرونة من المجموعات الأخرى بغية التوصل إلى نتيجة جيدة بشأن اللجنة الحكومية الدولية.

275. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية وشكر الميسر على عمله المتميز. وقال إن نص الميسر ليس أفضل نص في رأي المجموعة الأفريقية ولكنه حصل على بعض الرضا من جميع الوفود. وقال الوفد إن هذا النص أعد بتوافق في الآراء وأمل أن يُعتمد. وأضاف أنه يصعب عليه فهم أن مسألة خمسة أيام تمنع الدول الأعضاء من اتخاذ خطوة هامة في هذا المجال الذي يكتسي أهمية بالغة للحقوق المعنوية والاجتماعية الثقافية والاقتصادية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وأيد البيان الذي قدمه وفد البرازيل باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وطلب من مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق مراجعة موقفها.

276. وتحدث وفد رومانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وأوضح أن اقتراحه هو عقد دورتين في السنة إضافة إلى أربعة أيام للندوات. وأشار إلى أنه أتاح في اقتراحه الأول إمكانية إدراج الندوات في الدورات، وهو دليل على مرونة المجموعة. وإن مجموع هذه الأيام هو 28 يوماً. وعليه تساءل الوفد عن الفرق بين 28 يوماً و32 يوماً.

277. وقال وفد الهند أنه يود تسجيل خالص تقديره للميسر على عمله الجاد وثقته في أن جميع الوفود قادرة على إيجاد حلول وسط. وأوضح أن كل من الموضوعات الثلاثة ستناقش في إطار دورتين للجنة الحكومية الدولية التي ستمتد إجمالاً لمدة 10 أيام لكل موضوع خلال الثنائية. وأضاف أن البرنامج قد نظم بهذه الطريقة. وأردف قائلاً إن الندوات ستندرج في إطار البرنامج 4 الذي خصصت له ميزانيته. واستدرك قائلاً إنه من الأهمية بمكان للدول الأعضاء أن تمضي قدماً في اتخاذ هذا القرار البالغ الأهمية وبخاصة أن عدداً كبيراً من الدول الأعضاء تتطلع إلى ذلك. وأمل ألا تكون مسألة الأيام الأربعة مشكلة.

278. وتحدث وفد إندونيسيا باسم البلدان المتشابهة التفكير وأعرب عن تقديره لعمل السيد غوس وأيد تأييداً تاماً مواقف وفد البرازيل باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، ووفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، ووفد الهند.

279. وأعلن وفد كوت ديفوار تأييده لإعلان وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية.

280. وأعلن وفد اليونان أنه نظراً إلى موقفها الأولي في بداية المفاوضات وإلى ما توصلت إليه الدول الأعضاء، فإن الطلب الخاص بتحديد 28 يوماً لدورات اللجنة الحكومية الدولية مبرر تماماً. إذ يعكس حجة قدمت سابقاً بشأن جدوى تقليص أربعة أيام.

281. وشكر وفد إسبانيا الميسر على جهوده في سبيل تيسير وضع مشروع قرار. وقال إنه يدرك أن المفاوضات لم تكن سهلة. وأعرب عن تقديره لمثابرة الميسر وصبره. ومراعاة لكل ما سمعه وللاتفاقات التي توصل إليها بشأن المكاتب الخارجية ولوثيقة البرنامج والميزانية المقترحة للثنائية 2016-2017، يمكن للوفد أن يدعم الاقتراح المقدم. وأضاف أنه من غير المجدي مواصلة المناقشات وأمل أن تسود الروح نفسها المناقشات الخاصة بمعاهدة قانون التصاميم.

282. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية وأمل أن يوضح سياق العمل الذي تقوم به لجان الويبو الدائمة مقارنة بعمل اللجنة الحكومية الدولية. وأضاف أنه ينبغي لأيام اللجنة الحكومية الدولية أن تكون مختلفة. وذكر بأن اللجنة الحكومية الدولية قد عملت على مدار 36 يوماً خلال أحدث ثنائية لعملها وتساءل عن أسباب طلب بعض الوفود تقليص عدد الأيام. ورأى أنه من غير العادل مقارنة اللجنة الحكومية الدولية واللجان الدائمة من هذا المنظور. إذ إن أربعة أيام إضافية كفيلاً بإحداث فرق نظراً إلى أنها ستتيح المزيد من الوقت للجنة كي تتوصل إلى فهم مشترك وفقاً لما اقترحتته مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق مثلاً. وعليه حث الوفد مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق على مراجعة موقفها كي يتسنى البت في هذا الموضوع الهام.

283. وتحدث وفد رومانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وقال إنه يمكنه الموافقة على تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية. ولكنه رأى واضحاً عدم وجود أي اتفاق على عدد الأيام وعليه ينبغي للولاية ألا تنص على هذا الجانب تحديداً.

284. ولاحظ الرئيس أنه لا يوجد اتفاق على الاقتراح الذي قدمه الميسر. وقال إنه نظراً إلى انتهاء الوقت، ستحتاج الجمعية العامة إلى اختتام هذا البند وأن تحيط علماً بعدم الاتفاق. وأقر مع ذلك بأن الوفود لا تزال تود أخذ الكلمة. وقال إنه سيسمح لهذه الوفود بذلك ولكن حثها على الإدلاء ببيانات قصيرة.

285. وذكر وفد الصين بأنه شارك مشاركة نشطة في المفاوضات وأبدى قدراً كبيراً من المرونة. وذكر أن الاقتراح الحالي هو ثمار العديد من المشاورات والجهود. وقال إنه لم يعد هناك إلا شوط صغير للغاية يجب قطعه. ورأى الوفد أن الدورات

الست للجنة الحكومية الدولية ستساعد الدول الأعضاء على مناقشة الموضوعات الثلاثة البالغة الأهمية. وقال إنه سيكون من المؤسف للغاية الاستسلام في هذه المرحلة. وحث جميع الأطراف على بذل جهد أخير كي تتخذ الجمعية العامة قراراً يرضي جميع الأطراف.

286. وطلب وفد الهند تعليق الجلسة العامة لفترة قصيرة بغية تيسير المناقشات غير الرسمية بين الوفود.

287. وسمح الرئيس بتعليق الجلسة العامة لمدة قصيرة.

288. وفتح الرئيس البند 17 من جدول الأعمال مجدداً. وأشار إلى أحدث مشروع قرار اقترحه الميسر والذي وُزعت نسخة منه على جميع الوفود. وأفاد بأنه بعد المشاورات غير الرسمية، اقترح في إطار برنامج العمل المقترح للجنة الحكومية الدولية للثنائية 2016-2017 تقليص عدد أيام دورات اللجنة الحكومية الدولية المزمع عقدها في شهري يونيو ويوليو 2017 لخمس أيام مقارنة بالأيام السبع الواردة في الاقتراح الأصلي الذي قدمه الميسر. وقرأ الرئيس مشروع القرار المقترح المعدل على هذا الأساس كي توافق عليه الدول الأعضاء، واعتمده الدول الأعضاء. وشكر الرئيس الوفود على مشاركتها البناءة ومرونتها لتحقيق هذه النتيجة ورحب بالزخم الذي سيعطيه هذه القرار للعمل المعياري للويو. ثم أغلق الرئيس البند 17 من جدول الأعمال.

289. إذ تضع الجمعية العامة للويو في اعتبارها توصيات جدول أعمال التنمية وتقرّ بالتقدم المحرز، توافق على تجديد ولاية لجنة الويو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، دون الإخلال بالعمل الجاري في منتديات أخرى، على النحو التالي:

(أ) ستواصل اللجنة، خلال ثنائية الميزانية المقبلة 2016/2017، تسريع عملها، مع التركيز على تضيق الفجوات القائمة، بانفتاح والتزام تام، بما في ذلك المفاوضات المستندة إلى النصوص، بهدف التوصل إلى اتفاق حول صك قانوني دولي (صكوك قانونية دولية)، دون إخلال بطبيعة النتيجة (النتائج)، فيما يتعلق بالملكية الفكرية ويضمن الحماية المتوازنة والفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي.

(ب) وسيكون عمل اللجنة خلال الثنائية 2016/2017 مستنداً إلى ما أنجزته من عمل، مع التركيز الرئيسي على التوصل إلى تفاهم مشترك للقضايا الجوهرية، بما في ذلك تعريف التملك غير المشروع والمستفيدين وموضوع الحماية وأهداف الحماية ونوع الحماية التي يحق توفيرها للمعارف التقليدية/أشكال التعبير الثقافي على الصعيد الدولي، بما في ذلك النظر في الاستثناءات والتقييدات والعلاقة بالملك العام.

(ج) وستتبع اللجنة، كما هو مبين في الجدول أدناه، برنامج عمل محدد بوضوح يقوم على أساليب عمل سلمية، للثنائية 2016/2017. ويكفل هذا البرنامج تنظيم 6 دورات للجنة في الثنائية 2016/2017، بما في ذلك دورات مواضيعية ومتداخلة وتقييمية. ويجوز أن تقرّر اللجنة إنشاء مجموعة (مجموعات) خبراء وعقد مزيد من الاجتماعات على مستوى السفراء/أكبار المسؤولين الحكوميين من العواصم أثناء دوراتها القادمة.

(د) وستستخدم اللجنة جميع وثائق عمل الويو، بما في ذلك الوثائق WIPO/GRTKF/IC/28/4 و WIPO/GRTKF/IC/28/5 و WIPO/GRTKF/IC/28/6، فضلاً عن أي مساهمات أخرى من الدول الأعضاء، باستعمال منهج قائم على الأدلة، بما في ذلك الدراسات والأمثلة المتعلقة بالتجارب الوطنية، والتشريعات المحلية والأمثلة الخاصة بالموضوع القابل للحماية والموضوع الذي لا تُطلب حمايته؛ ونتائج أي مجموعة (مجموعات) خبراء أنشأتها اللجنة وندوات وحلقات عمل لها صلة باللجنة وتُعقد في إطار البرنامج 4. غير أنه لا

ينبغي أن تؤدي الأمثلة أو الدراسات أو الندوات أو حلقات العمل إلى تعطيل التقدم أو تحديد أية شروط مسبقة للمفاوضات.

(هـ) وبالنظر إلى فائدة ندوات الويبو لعام 2015 بشأن الموضوعات المتعلقة باللجنة، ينبغي تخصيص موارد للأمانة، ضمن البرنامج 4، لأغراض تنظيم ندوات وحلقات عمل في فترة ما بين الدورات من أجل إذكاء المعارف على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي وبلوغ توافق في الآراء بشأن القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، مع التركيز على القضايا العالقة.

(و) ويُلتمس من اللجنة، في عام 2016، أن ترفع إلى الجمعية العامة، لغرض إعلامي لا غير، تقريراً وقائعيًا عن عملها حتى ذلك الوقت، وأن ترفع إلى الجمعية العامة، في عام 2017، نتائج عملها بخصوص صك قانوني دولي (صكوك قانونية دولية) بشأن الملكية الفكرية من شأنه ضمان الحماية المتوازنة والفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وستقوم الجمعية العامة، في عام 2017، بتقييم التقدم المحرز، والبت فيما إذا كان ينبغي الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي أو مواصلة المفاوضات. وستنظر أيضا في الحاجة إلى عقد اجتماعات إضافية، آخذة عملية وضع الميزانية في الحسبان.

(ز) ويجوز للجنة أن تنظر أيضا في إمكانية التحوّل إلى لجنة دائمة وأن تقدم، إن اتفقت على ذلك، توصية في هذا الصدد إلى الجمعية العامة في عام 2016 أو عام 2017.

(ح) وتُلتمس الجمعية العامة من المكتب الدولي أن يستمر في مساعدة اللجنة بتزويد الدول الأعضاء بما يلزم من خبرة وتمويل مشاركة الخبراء من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً بالطريقة الأكثر فعالية مع مراعاة الصيغة المعتادة.

#### برنامج العمل - 6 دورات

التاريخ المؤقت	النشاط
فبراير/مارس 2016	(دورة اللجنة التاسعة والعشرون) إجراء مفاوضات بشأن الموارد الوراثية مع التركيز على معالجة القضايا العالقة والنظر في الخيارات المتاحة لوضع مشروع صك قانوني إعداد قائمة إرشادية بالقضايا العالقة التي ينبغي معالجتها في الدورة التالية بشأن الموارد الوراثية المدة: 5 أيام.
مايو/يونيو 2016	(دورة اللجنة الثلاثون) إجراء مفاوضات بشأن الموارد الوراثية مع التركيز على معالجة القضايا العالقة والنظر في الخيارات المتاحة لوضع مشروع صك قانوني المدة: 5 أيام.
سبتمبر 2016	(دورة اللجنة الحادية والثلاثون) إجراء مفاوضات بشأن المعارف التقليدية مع التركيز على معالجة القضايا العالقة والنظر في الخيارات المتاحة لوضع مشروع صك قانوني إعداد قائمة إرشادية بالقضايا العالقة التي ينبغي معالجتها في الدورة التالية بشأن المعارف التقليدية المدة: 5 أيام.
سبتمبر 2016	الجمعية العامة للويبو تقرير وقائعي

نوفمبر/ديسمبر 2016	(دورة اللجنة الثانية والثلاثون) إجراء مفاوضات بشأن المعارف التقليدية مع التركيز على معالجة القضايا العالقة والنظر في الخيارات المتاحة لوضع مشروع صك قانوني المدة: 5 أيام.
مارس/أبريل 2017	(دورة اللجنة الثالثة والثلاثون) إجراء مفاوضات بشأن أشكال التعبير الثقافي التقليدي مع التركيز على معالجة القضايا العالقة والنظر في الخيارات المتاحة لوضع مشروع صك قانوني إعداد قائمة إرشادية بالقضايا العالقة التي ينبغي معالجتها في الدورة التالية بشأن أشكال التعبير الثقافي التقليدي المدة: 5 أيام.
يونيو/يوليو 2017	(دورة اللجنة الرابعة والثلاثون) إجراء مفاوضات بشأن أشكال التعبير الثقافي التقليدي مع التركيز على معالجة القضايا العالقة والنظر في الخيارات المتاحة لوضع مشروع صك قانوني دورة تقييمية وإصدار توصية المدة الإجمالية: 5 أيام.
سبتمبر 2017	ستقيم الجمعية العامة للويبو النص (النصوص) والتقدم المحرز وتنظر فيها وتبت فيما إذا كان ينبغي الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي أو مواصلة المفاوضات. وستنظر أيضا في الحاجة إلى عقد اجتماعات إضافية، آخذة عملية وضع الميزانية في الحسبان.

البند 18 من جدول الأعمال الموحد

بعض المسائل المتعلقة باللجنة المعنية بمعايير الويبو

290. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/47/13.

291. ذُكرت الأمانة بأن الجمعية العامة للويبو قد ناقشت، خلال دورتها الماضية، المسائل المتعلقة الخاصة باللجنة المعنية بمعايير الويبو. ووافقت جميع الوفود التي أخذت الكلمة على بذل المزيد من الجهود للتغلب على الصعوبات التي تواجه لجنة المعايير؛ إذ رفعت دورتها الرابعة، التي عُقدت في شهر مايو من العام الماضي، دون إضفاء طابع رسمي على نتائج المناقشات. ويعزى ذلك إلى عدم تحقق توافق في الآراء بشأن بند واحد من جدول الأعمال. ومنذ الدورة الماضية للجمعية العامة، عقدت منسقة المجموعات الإقليمية وغيرهم من الوفود المهمة مشاورات غير رسمية يسهها نائب رئيس لجنة المعايير سعادة السفير سويسكوم من بنما. ولكن لم تتكلم هذه الجهود بتوافق في الآراء بشأن جدول الأعمال ولم يتسن عقد اجتماع لجنة المعايير خلال ذلك العام. وأشارت الأمانة إلى أنها أعدت، بناء على قرار الجمعية العامة لعام 2011، وثيقة تضم تقريراً مكتوباً عن تفاصيل الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة لتقديم المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات في مجال وضع معايير الويبو. وكان من المزمع رفع هذا التقرير للجنة المعايير في اجتماعها المقبل؛ ولكن بما أن هذا الاجتماع لم يُعقد خلال ذلك العام، فقد أُدرج التقرير في هذه الوثيقة. وأعلنت الأمانة أن انقطاع جلسات لجنة المعايير لهذه الفترة الطويلة يهدد تحقيق النتائج المتوقعة من البرنامج 12. وتبين الفقرتان 15 و16 من هذه الوثيقة الأثر السلبي على تنفيذ خدمات الويبو في مجال المعايير التقنية وغيره من المجالات المتصلة به. وحثت الأمانة الدول الأعضاء على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل المتعلقة بغية حل الوضع القائم واستئناف اجتماعات لجنة المعايير. وأعربت الأمانة عن استعدادها لمساعدة الميسر على تنظيم مشاورات قبل نهاية هذا العام للتوصل إلى اتفاق يتيح لها عقد الدورة الرابعة المتعلقة في أسرع وقت ممكن في الفصل الأول من عام 2016. وذكرت



الأمانة أنها ستستبغ طريقة بديلة لإضفاء الطابع الرسمي عبر المراسلات أو الوسائل الإلكترونية إذا لم يُتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل المعلقة.

292. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة بآء وشكر الميسر على ما بذله من جهود في هذا الصدد، وشكر الأمانة على عملها الجاد الذي شمل تحضير هذه الجمعية العامة رغم الوضع المؤسف وغير المستقر الذي ساد العام الماضي. وأبدت المجموعة بآء شواغلها إزاء انقطاع جلسات لجنة المعايير الذي يهدد تحقيق النتائج المرتقبة من البرنامج 12. وأعلنت أنه يجب ألا يرتفع التقدم الموضوعي في تحقيق الأهداف المرتقبة بأغراض لا تتصل بولاية اللجنة. وذكر الوفد بأن الأمانة شددت على أن مكاتب الملكية الفكرية والأمانة تستخدم معايير الويبو لتأدية دورها الأساسي في أنظمة الحماية العالمية، وأن تأخير الموافقة على معايير الويبو وتنفيذها سيؤدي إلى مشكلات في تبادل بيانات الملكية الفكرية والوثائق بين مكاتب الملكية الفكرية والأمانة. وأفاد الوفد بأن هذه القضية ذات أهمية أساسية للبلدان النامية والمتقدمة كليهما، إذ إنها ستؤدي إلى مشكلات في نظام إدارة الملكية الصناعية الذي يشهد ازدياداً في عدد المكاتب المستخدمة له في البلدان النامية والمستخدم في إسداء المشورة بشأن تحديث المكاتب في البلدان النامية. وأكد الوفد دعمه لأي تدابير أو محاولات تضطلع بها الأمانة لحل هذا الوضع الحرج؛ مشيراً إلى عدم فهمه وصول هذه الدورة إلى ذلك الوضع الذي لم تشهده جداول أعمال مماثلة في اللجان الأخرى على مدى السنين. وأعرب الوفد عن استعداده للتناقش بشأن ما توده المجموعات الأخرى من مسائل على ألا يمس ذلك بنتائج الدورة. وفي الختام، قال الوفد إن المجموعة بآء تناشد جميع الدول الأعضاء الوفاء بمسؤولياتها من خلال السماح للجنة المعايير بالعمل بطريقة طبيعية تتماشى مع ولايتها.

293. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية وأقر بتعثّر مناقشات لجنة المعايير، وشكر الميسر على ما بذله من جهود كي تتوصل الدول الأعضاء إلى اتفاق يمكن لجنة المعايير من مباشرة أعمالها. ورأت المجموعة الأفريقية أن عمل لجنة المعايير ينطوي على تأثير في وضع المعايير ولذلك ينبغي للجنة أن تعدّ تقارير عن أنشطتها المتعلقة بتطبيق توصيات جدول أعمال التنمية. وأضاف الوفد أن تلك المسألة هي العائق الرئيسي أمام الاتفاق على التقدم في أعمال لجنة المعايير. وطمس الوفد توضيحات من الأمانة عن الاجتماعات التي عقدتها لجان الخبراء وأفرقة عمل لجنة المعايير وعن وضع المناقشات المعقودة والتوصيات المرفوعة وعمّا إذا كانت هذه التوصيات قد اعتمدت أم إذا كان اعتمادها قيد استئناف مفاوضات لجنة المعايير.

294. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن شكره للأمانة وميسر المشاورات غير الرسمية على ما بذلاه من جهود جمة للتقدم في جدول الأعمال هذا. وذكر الوفد بأن أحد المعايير التقنية هو إرشاد أي منظمة لاحقة في مجال وضع أنظمتها وتنفيذها. وتعدّ هذه المعايير عوامل حتمية لتحقيق الفعالية والملاءمة لمستخدمي النظام. فلولا المعايير التقنية لتوقف تقدم أي منظمة. وذكر الوفد الجمعية العامة بأن لجنة المعايير هي الهيئة الوحيدة التي تناقش إرساء معايير تقنية في الويبو وعليه لا يُستحسن عرقلة عمل هذه اللجنة الهامة السبّاقة بسبب خلافات على مسائل أخرى. ورأى الوفد أن جميع اللجان لها مهامها وولاياتها الخاصة التي ينبغي حمايتها واحترامها قدر الإمكان. ومن هذا المنطلق، حث الوفد جميع الدول الأعضاء على أن تسهم بنشاط في دعم استئناف هذه اللجنة بجدول أعمال خاص بها في أقرب فرصة ممكنة.

295. وقال وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) إن لجنة المعايير لم تشهد، منذ إنشائها، إلا اجتماعات تنتهي إلى جدالات. ومن المؤسف أن بعد كل هذه الجهود والمسااعي التي بذلتها الدول الأعضاء والأمانة لتعميم البعد الإنمائي في شتى أنحاء عمل المنظمة وأنشطتها، لا تزال بعض البلدان تنفي طبيعة عمل لجنة المعايير. وتنص ولاية لجنة المعايير على مراعاة الشواغل الإنمائية في عملها وبخاصة في مجال المساعدة التقنية ووضع المعايير. وأشار الوفد إلى أن المهمة الرئيسية للجنة المعايير هي استحداث ووضع معايير لفائدة مكاتب الملكية الفكرية - ما يعدّ نشاطاً هاماً في هذا المجال - وعليه ينبغي لهذا المسار أن يندرج في إطار الفئة بآء من توصيات جدول أعمال التنمية وأن يراعي أساساً احتياجات البلدان النامية وأولوياتها واختلاف مستويات التنمية. وأكد الوفد أنه ينبغي لمسألة وضع المعايير لفائدة مكاتب الملكية الفكرية أن تكون مراعية لا مغفلة للبعد الإنمائي. وأكد الوفد أن لجنة المعايير من أهم اللجان في هذا المجال وأنه ينبغي لها أن تقدّم إلى الجمعية العامة تقارير عن إسهامها

في تنفيذ جدول أعمال التنمية تنفيذاً فعالاً ولا سيما تنفيذ التوصيات المتعلقة بتوفير المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات ووضع المعايير. وشجع الوفد جميع الدول الأعضاء على إدراك أن جدول أعمال التنمية واقع وضرورة، وعلى المشاركة مشاركةً بناءة في هذا المسار وعلى التحلي بالمرونة اللازمة للاتفاق على آلية فعالة وبسيطة تمكن لجنة المعايير من تحديد أعمالها بما يمثل لتوصيات جدول أعمال التنمية امثالاً تاماً.

296. وتحدث وفد رومانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وشكر الميسر على جهوده في سبيل تيسير العمل على هذا البند، وأسف لتوقف عمل اللجنة بسبب العجز عن الاتفاق على جدول أعمالها. ورأى الوفد أن الاتفاق على معايير تقنية لا يرتبط بمسائل جدول أعمال التنمية؛ إذ يعود عمل اللجنة بالفائدة على جميع البلدان بغض النظر عن مستواها الإنمائي. ونوه الوفد بالخسائر التي ستتكبدها جميع الدول في حال عدم التقدم في هذه المسألة. وثلت إلى مسألة وضع إطار أكثر ملاءمة للمناقشات المقبلة وأيد تقديم الأمانة عرضاً عن دور اللجنة وإسهامها في عمل المكاتب الوطنية في شتى أنحاء العالم. وأبدى الوفد أمله في الخروج من عنق الزجاجة الحالي.

297. وتحدث وفد البرازيل بصفته الوطنية وشكر الأمانة على تقريرها وأعرب عن امتنانه للميسر. وشدد الوفد على أهمية هذه المسألة في تنفيذ لجنة المعايير أنشطة جدول أعمال التنمية. وتشمل هذه الأنشطة توفير المساعدة التقنية التي تدرج في فئة محددة من توصيات جدول أعمال؛ ما يدل على أهمية تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وفي الختام، أيد الوفد الجهود المبذولة في سبيل التوصل إلى حل لهذه القضية وأبدى أمله في أن تستأنف اللجنة أعمالها قريباً دون المساس بالتنفيذ الكامل لآلية التنسيق.

298. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية الأمانة على التقرير، وأعرب عن تقديره لما بذله الميسر من جهود للتقدم في هذه المسألة، وأيد البيان الذي قدمته المجموعة باء. وأشار الوفد إلى أن عدم معالجة مسائل الدورة الرابعة يعرقل بشدة التقدم في عمل لجنة المعايير وتحقيق أهدافها. إذ منع ذلك مثلاً اعتماد المعيار ST.26 الذي يعدّ معياراً أساسياً لترميز قوائم التسلسلات الوراثية في وثائق البراءات. ورأى الوفد أن عمل لجنة المعايير يكتسي أهمية أساسية في تخطيط واستحداث أنظمة معلوماتية في مكاتب الملكية الفكرية، وأشار إلى جهود المكتب الدولي الرامية إلى تحسين معايير الويبو وتطويرها وتنفيذها بغية تمكين مؤسسات الملكية الفكرية من تحسين الفعالية في عملها وتوطيد التعاون بينها وتقديم خدمات أفضل إلى جميع الجهات المعنية. وأمل الوفد أن تعالج هذه المسألة كي تستأنف لجنة المعايير أعمالها.

299. وأيد وفد جنوب أفريقيا البيان الذي قدمه وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية. وشارك البلدان الأخرى أسفها لعدم إفضاء المشاورات إلى النتيجة المنشودة؛ ما يدل على تباين آراء بعض الدول الأعضاء مثل البرازيل وإيران (جمهورية - الإسلامية). وأبدى الوفد شواغله إزاء اضطلاع لجنة المعايير بأعمال تخص تحديد معايير لمكاتب الملكية الفكرية في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، ورأى أنه ينبغي لهذا العمل أن يتماشى مع الفئة باء من جدول أعمال التنمية. وأكد الوفد استعداداً للمشاركة مشاركةً بناءة في هذا المسار والإسهام في حل هذه المشكلة.

300. وتحدث وفد اليابان بصفته الوطنية وأيد البيان الذي قدمته المجموعة باء. وأكد الوفد أن لجنة المعايير تؤدي دوراً هاماً في وضع معايير للويبو تتيح تبادل المعلومات بفعالية في شتى أنحاء العالم. وأعلن الوفد أن هذه المعايير تتسم، في الوقت ذاته، بطبيعة تقنية للغاية؛ وعليه فمن الأهمية بمكان توفير منتدى يتسنى فيه للخبراء مناقشتها. وأعرب الوفد عن أسفه الشديد لعدم عقد أية دورة رسمية للجنة المعايير منذ الدورة الرسمية التي عُقدت في شهر مايو من العام الماضي، ولعدم تلبية ضرورة اعتماد معايير الويبو. وأعلن الوفد دعمه أي اجتماع تنظمه الأمانة لحل هذا الوضع وأمل أن تتعاون جميع الدول الأعضاء والأمانة نظراً إلى أن معايير الويبو عناصر أساسية من البنية العالمية للملكية الفكرية التي تكتسي أهمية بالغة للبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء من حيث تيسير استخدام المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية.

301. وأشار وفد كوبا إلى أهمية عقد دورة تناول مسألة إدراج جدول أعمال التنمية في ولاية لجنة المعايير مع مراعاة أن بعض توصيات جدول أعمال التنمية تتعلق بقدرات المكاتب الوطنية التي تشمل النفاذ إلى معلومات تقوم على معايير إنمائية.
302. وأعرب وفد الهند عن إيمانه بالأهمية البالغة لمسار وضع المعايير بالنسبة إلى أنظمة الويبو العالمية للحماية. ومن ثم، يكتسي الإسهام في تعميم جدول أعمال التنمية، بالتعاون مع مختلف اللجان، أهمية بالغة بالنسبة إلى البلدان النامية. وشدد الوفد، في هذا الصدد، على أهمية المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً بغية المشاركة بفعالية في عمل اللجنة وتنفيذ نتائجها.
303. وأشار وفد المكسيك إلى العمل الذي أنجزته أفرقة العمل المختلفة، ورحب باعتماد المعيار ST.3 "رموز البلدان المؤلفة من حرفين". ورحب الوفد أيضاً بالأنشطة المنفذة في إطار البرنامج 12 الذي تقدم الأمانة بموجبه المساعدة إلى الميسر والأعضاء في لجنة المعايير على تنظيم مشاورات غير رسمية بين المنسقين الإقليميين والوفود المهتمة الأخرى. وذكر الوفد أن بلاده تقدّم وتتلقى هذه المساعدات، وأنها توفر أكبر قدر ممكن من الدعم للابتكارات التقنية ومراكز الدعم كي يتسنى عقد ندوات ودورات شبكية تزوّد المستخدمين من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً بمعلومات أساسية عن معايير الويبو التقنية واستخدام الملكية الفكرية. وفي الختام، أبدى الوفد تطلعه إلى ما سيُحرز من تقدم في المفاوضات على القضايا المتعلقة.
304. وتحدث وفد نيجيريا بصفته الوطنية وأيد موقف المجموعة الأفريقية. وأثنى الوفد على عمل اللجنة وأقر بفائدته بالنسبة إلى جميع البلدان الأعضاء. وأشار الوفد إلى أن جميع الدول الأعضاء في الويبو قد استفادت بفعالية من تقدم أعمال لجنة المعايير. وأعلن الوفد استعداداً للمشاركة في المناقشات مشاركة بناءً لمعالجة جميع المسائل المتعلقة.
305. وأبدى وفد أوكرانيا شواغله إزاء توقف أعمال لجنة المعايير لهذه الفترة الطويلة ما يهدد تحقيق النتائج المنشودة. وشارك الوفد شواغل الوفود الأخرى في هذا الصدد. وأضاف أن عدم اعتماد المعايير وتنفيذها ينطوي على مشكلات في مجال تبادل الوثائق بين الأمانة والمكاتب الوطنية. وسيؤدي عدم الانتهاء من وضع المعايير التقنية في موعدها إلى تعقيد توفير خدمات مكاتب الملكية الفكرية في البلدان النامية والإسهام في مشروعات تحديثها. وأمل الوفد أن يُتوصل إلى حل سريع لهذه المشكلة وأيد جميع أعمال الأمانة الرامية إلى تحقيق التوافق في الآراء.
306. وأيد وفد إندونيسيا البيان الذي قدمه وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، وأيد البيانات التي أدلت بها وفود نيجيريا وجنوب أفريقيا والبرازيل وإيران (جمهورية - الإسلامية). وأيد الوفد أيضاً اقتراح وفد المكسيك بشأن عقد اجتماعات غير رسمية يحضرها المنسقون الإقليميون وجميع البلدان المهتمة.
307. وشكرت الأمانة جميع الوفود التي أعلنت دعمها لعمل لجنة المعايير وأعربت عن تقديرها لالتزام تلك الوفود الراضح بمواصلة المشاورات الرامية إلى استئناف عمل لجنة المعايير. ورداً على سؤال طرحه وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية عن وضع الأعمال التي تضطلع بها أفرقة العمل، أوضحت الأمانة أن جميع الأعمال التي أنجزتها أفرقة العمل ترمي إلى تحسين مشاريع المعايير واستكمالها وفقاً لما يرد في الفقرتين 12 و13 من الوثيقة المتعلقة بالأعمال المتعلقة لأفرقة العمل. وأخيراً، ينبغي للجنة المعايير أن تعتمد رسمياً عمل أفرقة العمل.
308. وأحاطت الجمعية العامة للويبو علماً بمضمون الوثيقة "بعض المسائل المتعلقة باللجنة المعنية بمعايير الويبو (CWS)" (WO/GA/47/13).

البند 24 من جدول الأعمال الموحد  
مركز الويبو للتحكيم والوساطة، بما في ذلك أسماء الحقول على الإنترنت

309. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/47/14.

310. وطرح الرئيس البند 24 من جدول الأعمال بشأن مركز الويبو للتحكيم والوساطة (المركز)، بالإضافة إلى أسماء الحقول. وأشارت الأمانة إلى أن الوثيقة المقدمة إلى الجمعية العامة توفر معلومات محدثة عن أنشطة المركز بصفته جهة دولية تصدر حلولاً بديلة أسرع وأوفر من التقاضي أمام المحاكم لتسوية منازعات الملكية الفكرية. وأضافت أن المركز يدير قضايا ويقدم خدمات قانونية وتنظيمية خبيرة فيما يخص الحلول البديلة لتسوية المنازعات. وأردفت الأمانة قائلة إن الوثيقة توفر أيضاً معلومات محدثة عن أنشطة الويبو في مجال أسماء الحقول والتي تشمل إدارة المركز للمنازعات الخاصة بأسماء الحقول وخصوصاً في ظلّ السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول. وأوضحت أن الوثيقة تشمل المستندات المسجلة في مجال السياسة العامة، بما في ذلك آليات حماية الحقوق الخاصة بالمجالات الجديدة، والاستعراض المعتمد للسياسة الموحدة الذي ذكرته هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (الإيكان)، ووضع التوصيات الصادرة عن الدول الأعضاء في سياق مشروع الويبو الثاني بشأن أسماء الحقول على الإنترنت.

311. وأحاطت الجمعية العامة للويو علماً بالوثيقة المعنونة "مركز الويبو للتحكيم والوساطة، بالإضافة إلى أسماء الحقول" (الوثيقة WO/GA/47/14).

البند 25 من جدول الأعمال الموحد  
معاهدة قانون البراءات

312. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/47/15.

313. ورحب الرئيس بانضمام كل من إسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وهما الطرفان المتعاقدان الجديان في معاهدة قانون البراءات منذ الدورة العادية السابقة للجمعية العامة في عام 2013.

314. وقدمت الأمانة الوثيقة WO/GA/47/15. وذكرت أن الوثيقة تتضمن أنشطة الويبو التي تسر إيداع البلاغات بصيغة إلكترونية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، بما يجسد البند 4 من البيانات المتفق عليها من جانب المؤتمر الدبلوماسي لاعتماد معاهدة قانون البراءات.

315. وأحاطت الجمعية العامة للويو علماً "بالتعاون بموجب البيانات المتفق عليها من جانب المؤتمر الدبلوماسي فيما يتعلق بمعاهدة قانون البراءات" (الوثيقة WO/GA/47/15).

البند 27 من جدول الأعمال الموحد

بعض المسائل المتعلقة بإدارة وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة

316. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/47/3.

317. وعرض وفد الولايات المتحدة الأمريكية اقتراحه كما ورد في الوثيقة. ورأى أن اتفاقية الويبو تقتضي من أعضاء الويبو عموماً النظر في تدابير ترمي إلى تنفيذ وثيقة جنيف. وقال إن الغرض من هذا الاقتراح تعزيز الويبو، ولا سيما التعاون فيما

بين اتحاداتها. وأضاف أن الويبو قد أنشئت باعتبارها منظمة أما تدير اتفاقية برن واتفاقية باريس والاتحادات الخاصة المتعلقة باتحاد باريس وسائر اتفاقات الملكية الفكرية. وراح يقول إن الويبو تدير 25 معاهدة و20 اتحاداً وأن هيكلها يضمن المرونة والانساق بين تلك المعاهدات والاتحادات عن طريق الحفاظ على استقلال كل اتحاد وضمان الانساق العام فيما بين الاتحادات في الوقت ذاته. وصرح بأن الويبو ومختلف الاتحادات والاتفاقات مرتبطة فيما بينها بعلاقة وثيقة عن طريق عدد من الآليات القانونية والإجرائية التي تضمن استقرار الهيكل برمته. ومضى يقول إن اتفاقية الويبو تقتضي من لجنة التنسيق الموافقة على اتفاقات التعاون مع الدول غير الأعضاء في الويبو، على النحو المنصوص عليه في المادة 13(1). وأفاد بأن لجنة التنسيق تشمل أعضاء اللجنتين التنفيذيتين لاتحادي باريس وبرن، وعليه فإنه يرى أن من المنطقي أن يستلزم السماح لدول من غير أعضاء الويبو بالانضمام إلى معاهدة تديرها الويبو أن تنتظر فيه هيئات الويبو التي تتجاوز جمعية اتحاد واحد صغير. وأوضح الوفد أن الاقتراح يلمس من المدير العام اقتراح تدابير لتنفيذ وثيقة جنيف، كي تنتظر فيها كلها الجمعية العامة للويبو وجمعية اتحاد باريس وجمعية اتحاد برن، ومن ثم يمكن لتلك الهيئات البت في الموافقة عليها. ورأى أن الاتفاقات الخاصة التي اعتمدت في إطار اتحادي باريس وبرن عقب إبرام اتفاقية الويبو في عام 1967، تقتضي الحصول على موافقة أعضاء الويبو بشكل أعم. وصرح بأن الأمر ينطبق حتماً على توسيع نطاق عضوية الاتحادات الخاصة كي تضم دولاً من غير الأعضاء في الويبو واتحادي باريس وبرن. وأردف قائلاً إن غالبية الاتفاقات السابقة، إن لم تكن كلها، تفاوض عليها أعضاء الويبو الأوسع نطاقاً، أو خضعت للتفاوض لغرض الموافقة على العضوية الأوسع نطاقاً، ولم تعترض أية دولة عضو في الويبو على تولي الويبو المهام الإدارية أو على إدارة تلك الاتفاقات. وساق الوفد مثال بروتوكول مدريد وقال إنه خضع للتفاوض على وجه التحديد من أجل قبول عضوية دول غير أعضاء في اتحاد مدريد وفي الويبو. وصرح بأن وثيقة جنيف وضعها مختلف فقد اعتمدت دون مشاركة كاملة من أكثر من 85 في المائة من أعضاء الويبو ورغم اعتراض العديد من الدول الأعضاء. وأضاف أن ثمة العديد من السوابق التي طلب فيها الحصول على الموافقة الصريحة. وقال إن الجمعية العامة وافقت على إدارة العديد من اتفاقات الملكية الفكرية منذ أول اجتماع لها في عام 1970، بما في ذلك اتفاقية روما والاتفاقية الدولية لحماية الأصناف النباتية الجديدة واتفاق استراسبرغ بشأن التصنيف الدولي للبراءات وغيرها من الاتفاقات. ورأى الوفد أن مسألة إدارة وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة يتعين أن توضع بين يدي هيئات اتخاذ القرار المناسبة في الويبو عملاً بأحكام اتفاقية الويبو. وأردف قائلاً إن بيعث على الخلط من المنظور المؤسسي، اعتبار أن من الممكن منح مجموعة فرعية صغيرة من أعضاء الويبو سلطة البت في موارد المنظمة دون الرجوع إلى المنظمة ككل. ورأى أن وثيقة جنيف اتفاق دولي جديد يمكن للمنظمة أن تتولى مهام إدارته إذا ما تقرر ذلك، وللسماع للويبو بالاضطلاع بهذا الدور على المدير العام، مع ذلك، اقتراح تدابير لتنفيذ الاتفاق كي تنتظر فيها جمعيات الويبو وجمعيتها اتحادي باريس وبرن. وعليه التمس الوفد القيام بذلك قبل أن تنفذ المنظمة أحكام وثيقة جنيف. واستدرك قائلاً إنه إذا افترض أن المنظمة تدير تلقائياً أي اتحاد خاص بموجب اتفاقية الويبو، فإنه مع ذلك لا يمكن أن يتفق على أن اتحاد لشبونة الجديد، المنشأ بموجب وثيقة جنيف، اتحاد خاص فيما يتعلق باتحاد باريس، وأضاف أن هذا الاتحاد وإن كان يحمل اسم اتحاد لشبونة الأصلي نفسه، فإنه لا يحظى بالصفة القانونية ذاتها. وأردف قائلاً إن اتحاد لشبونة الجديد يضم أعضاء مختلفين، أو سيضم أعضاء مختلفين، وإنه أنشئ بموجب اتفاق مختلف. وأضاف أن ميزانيات اتحاد لشبونة لها مصادر تمويل محتملة أخرى وأن الهيئات المؤهلة للبت في استخدام تلك الموارد مختلفة. وقال إن من الناحية العملية، لا ينبغي افتراض أن كل الاتحادات التي تعلن بنفسها أنها اتحادات خاصة تديرها الويبو تلقائياً دون تحليل إن كانت تلك النتيجة ستقبلها المنظمة برمته. ورأى الوفد سابقة خطيرة في فهم اتفاقية الويبو على أنها تقتضي من المنظمة تولي جميع الوظائف الإدارية التي يضعها اتحاد خاص وحده، خاصة وإن كان هذا الاتحاد يتألف من مجموعة صغيرة من أعضاء الويبو.

318. وقال وفد أوروغواي إن المسألة قيد المناقشة تكتسي أهمية كبرى وتمهم بلده. وأيد الاقتراح الذي قدمه وفد الولايات المتحدة الأمريكية في الوثيقة WO/GA/47/3.

319. وقال وفد إسرائيل إن وثيقة جنيف عبارة عن اتحاد جديد أنشئ بموجب اتفاق دولي آخر، على النحو المعرف في المادة 4(3) من اتفاقية الويبو، وبذلك فإن قيام الويبو بإدارة وثيقة جديدة يقتضي أن تنتظر فيه هيئات الويبو المناسبة وتوافق

عليه. وبالتالي أيد الوفد الاقتراح الذي قدمه وفد الولايات المتحدة الأمريكية في الوثيقة WO/GA/47/3. ورأى أن مجموعة فرعية صغيرة من الأعضاء لا يمكن أن تبت في موارد المنظمة للاضطلاع بهذه الوظائف دون الرجوع إلى المنظمة برمتها والحصول على موافقتها.

320. وأشار وفد فرنسا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تتطلب عدم اعتبار اتحاد لشبونة اتحادا خاصا تديره الويبو. وقال إنه لا يمكن أن يؤيد هذا الالتماس. وذكر بأن المادة 2 من اتفاقية الويبو تنسحب على التدابير الإدارية الخاصة بالاتحادات المتعلقة باتحاد باريس. وقال أيضا إن المادة 1 من اتفاق لشبونة تعلن على وجه التحديد أن اتحاد لشبونة اتحاد خاص في إطار اتحاد باريس، وأضاف أن المادة 21 من وثيقة جنيف تنص على أن الأطراف المتعاقدة أعضاء في الاتحاد الخاص ذاته الذي تنتمي إليه الدول الأطراف في اتفاق لشبونة. وعليه فإن من الواضح أنه لا يوجد أي تغيير في وضع اتحاد لشبونة باعتباره اتحادا خاصا تديره الويبو.

321. ورأى وفد جمهورية كوريا أن اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية جدير بالنظر من أجل مستقبل المنظمة. وطلب أيضا من أمانة الويبو أن تبدي رأيها في هذا الاقتراح.

322. وأيدت وفود بلغاريا والجمهورية التشيكية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجورجيا وهنغاريا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وإيطاليا والجزل الأسود والبرتغال وسلوفاكيا وسويسرا وتوغو البيان الذي أدلى به وفد فرنسا.

323. ونوه وفد الولايات المتحدة الأمريكية بأن المواقف المعرب عنها حتى الآن هي إلى حد كبير مواقف أعضاء اتحاد لشبونة، وأشار في الوقت ذاته مع الارتياح إلى أن وفدي أوروغواي وإسرائيل أيدا الاقتراح الوارد في الوثيقة WO/GA/47/3. وشدد الوفد مجدداً على أن المدير العام لا يحتاج إلى توصية من الجمعية العامة كي يتخذ الإجراءات التي تقتضيها اتفاقية الويبو، وأنه يمكن أن يتخذ تلك الإجراءات من تلقاء نفسه. وأضاف قائلاً إنه ينوه أيضاً، كما سبق وقد أشار في المداخلات السابقة، بأن أعضاء لشبونة قد منحوا الاتحاد الذي أنشئ بموجب وثيقة جنيف اسم الاتحاد ذاته الذي أنشئ بموجب اتفاق لشبونة، ألا وهو اتحاد لشبونة، وإن كان الاتحادان يضان أعضاء مختلفين تماما. وفي هذا الصدد أوضح الوفد أن الوضع إن كان مختلفا لشاركت الولايات المتحدة الأمريكية في عضوية وثيقة جنيف الجديدة. واستدرك قائلاً إن منح الاسم ذاته لهيئتين قانونيتين مختلفتين بميزانيتين مختلفين وحقوق تصويت مختلفة فيما يتعلق بهاتين الميزانيتين، يدعم أيضا الاستنتاج الذي توصل إليه ومفاده أن الاتحاد الجديد المنشأ بموجب وثيقة جنيف ليس اتحادا خاصا. وبالإضافة إلى الرد على السؤال الذي طرحه من قبل وفد جمهورية كوريا، طلب الوفد أيضا من الأمانة أن تؤكد له فهمه بأن الاتحاد الخاص المنشأ بموجب وثيقة جنيف يمكن أن يضم أعضاء مختلفين تماما عن اتحاد لشبونة نفسه.

324. وقال المدير العام الأمانة ليس لها أي اختصاص في تفسير المعاهدات الدولية. ومن ثم ستستع إلى الدول الأعضاء وتسترشد بآرائها في المسألة قيد النظر.

325. وأعلن الرئيس أن البند 27 "بعض المسائل المتعلقة بإدارة وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة" سيظل مفتوحا قيد المشاورات غير الرسمية (المعقودة كذلك بشأن مسائل أخرى مدرجة في بنود أخرى من جدول الأعمال).

326. وخلال الدورة، قدّم الرئيس إلى الجلسة العامة للجمعيات، بما فيها جمعية اتحاد لشبونة، مستجدات منتظمة حول تقدم تلك المشاورات غير الرسمية. وتزد تقارير تلك المستجدات تحت البند 11 من جدول الأعمال "تقرير لجنة البرنامج والميزانية".

327. نظرت الجمعية العامة للويبو في الوثيقة WO/GA/47/3 ولم تتوصل إلى توافق في الآراء بشأنها.